

الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية (القيود والفرص)

2015 – 2010

The Iranian Strategy in the Arab Region

(Constraints and Opportunities)

2010 - 2015

إعداد

منعم أحمد حسن

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الاول –2016

تفويض

أنا الطالب منعم أحمد حسن أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : منعم أحمد حسن

التاريخ: 19 / 12 / 2016

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية (القيود والفرص) 2010– 2015 "، وأُجيزت بتاريخ 19 / 12/ 2016.

- أعضاء لجنة المناقشة: –

أ. الاستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي رئيساً التوقيع.........

ب. الاستاذ الدكتور محمد القطاطشة مشرفاً التوقيع.........

ج. الدكتور محمد سليم الرواشدة ممتحنًا خارجيًا التوقيع.........

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي، وأنتهز هذه الفرصة للتقدّم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، وكان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من جانب البحث العلمي. وأتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا، وإلى رئاسة جامعة الشرق الأوسط، وإلى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

منعم أحمد حسن

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- **إلى وطني العراق الجريح ... وشعبه الصابر... تضحياتكم شرف لنا...**
- **إلى بلد النشامى والغيارى الأردن ملكاً وشعباً .... افضالكم تغمرنا...**
- **إلى والداي .. منبع الطيب والمحبة ... نور عينينا...**
- **إلى أخوتي ... عضدي ... انتم في سويداء قلبنا...**
- **إلى زوجتي .. رفيقة الدرب ... صبرك يسعدنا ...**
- **إلى أبنائي فلذات كبدي .... طريقكم يفرحنا ...**
- **إلى كل من قدم المساعدة والنصح والمشورة لنا ...**

أهدي جهدي المتواضع

منعم أحمد حسن

قائمة المحتويات

قائمة الملاحق

الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية (الفرص والقيود)

2010 – 2015

إعداد

منعم أحمد حسن

أشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية بين (2010–2015)، وتسليط الضوء على القيود التي تحد من نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، وبيان الفرص التي افادت إيران في وضع استراتيجيتها في المنطقة العربية بين (2010–2015).

تـدور مشكلة هذه الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية للفترة (2010 – 2015)، في التساؤلات المتعلقة بطبيعة الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية بين (2010–2015)، والفرص التي افادت منها إيران في وضع أو رسم استراتيجيتها في المنطقة العربية، والقيود التي تحدُّ من نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من بينها أن النظام الإيراني لم يدخر أي جهود إلا وقام بتوظيفها في إذكاء روح الطائفية والمذهبية، وسعى لعمليات غسيل أدمغة أبناء شعوب الدول العربية المستهدفة، وتأجيج الفتن والحروب الأهلية، ونشر فكرة المظلومية بين أفراد الشعب ليسهل عليها بعد ذلك مد نفوذها، وإن إيران نجحت بتوظيف الاتفاق النووي مع مجموعة

1+5 حول برنامجها النووي في تموز 2015 ليخدم توجهات استراتيجيتها الإقليمية ويكون حافزاً يدفع العديد من الدول الغربية لتحسين علاقاتها مع إيران من أجل الدخول إلى أسواقها الواعدة.

وأوصت الدراسة توضيح توجهات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية التي تقوم على إذكاء روح الطائفية والمذهبية بين أبناء الشعب الواحد في الدول العربية التي تضم مكونات متباينة المذاهب، واستغلال المواجهة المحتدمة في داخل إيران بين التوجه الإسلامي، والتوجه الإيراني، وهي مواجهة لا يمكن الجزم أنها بين تيار ديني وآخر علماني، وإنما هي مواجهة داخل التيار الديني نفسه، وصياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية .

الكلمات المفتاحة: الاستراتيجية الإيرانية ، المنطقة العربية، الفرص والقيود .

Iran's strategy in the Arab Region (Opportunities and Constraints)

2010 - 2015

Prepared

Monem Ahmed Hassan

Supervision of

Prof. Dr. Mohammed Alqtatsha

Abstract

The study aimed to identify the new Iranian strategy pillars in the Arab region between (2010-2015), and the statement of the opportunities that reported Iran to develop its strategy in the Arab region between (2010-2015), and to highlight the limitations of Iranian success of the strategy in the region Arabic.

Revolve the problem of this study regarding the new Iranian strategy in the Arab region for the period (2010 - 2015), in the new questions concerning the nature of the strategy of Iran in the Arab region between (2010-2015), and opportunities, according to which Iran is in a position, or drawing their strategy in the Arab region, and restrictions that limit the success of the strategy of Iran in the Arab region

The study found a number of conclusions including that the Iranian regime has not spared any efforts only made utilizing it to fuel sectarian spirit, and sought to operations of the brains of the children of the peoples of the targeted Arab states washing, fueling strife and civil wars, and spread the idea of injustice among the people to facilitate their subsequent D influence, and that Iran has successfully employ the nuclear deal with the 5 + 1 group on its nuclear program in July 2015 to serve the orientations of its regional strategy and be incentive for many Western countries to improve relations with Iran in order to enter promising markets.

The study recommended clarifying the strategic orientations of Iran towards the Arab region which is based on raising sectarian spirit among the people of one of the people in the Arab countries, which includes mixed sects components, and the exploitation of the confrontation raging inside Iran between Islamic orientation, the Iranian orientation, a face can not say for sure it is between stream religious and secular else, but they are within the religious face of the stream itself, and to formulate an Arab strategy to deal with Iran's strategy in the Arab region

Keywords: Iran's strategy , the Arab Region ,Opportunities and Constraints**.**

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

لم يعد خافياً على المهتمين بشؤون الشرق الأوسط أن لإيران أطماع كبيرة في دول المشرق العربي بما فيها الدول الخليجية البالغة الحيوية بالنسبة للمصالح الدولية، الأمر الذي دفعها لوضع إستراتيجية إقليمية واعدة تسعى من خلالها فرض هيمنتها المطلقة على المنطقة عبر جعل الدور الإيراني مصدر إلهام للدول العربية التي تضم أعداداً من الطائفة الشيعية، بحيث تصبح إيران قوة على المستوى الدولي بما ينعكس إيجابياً على المستوى الإقليمي وفق تصوراتها (الزهيري، 2011: 80).

ويأتي تركيز إيران على المنطقة العربية وتحديداً الجزء الواقع في جنوب غرب آسيا لأنها تعتقد أن لدى دول هذه المنطقة قدرات كبيرة تتعدى بحجمها منطقة الشرق الأوسط، كما أن تركيز الجهود على هذه المنطقة يوفر قدرات كبيرة جداً في الحفاظ على الأمن القومي الإيراني(المطيري، 2011: 29).

أما وجهة نظر عدد من الدول العربية فإنها ترى بأن الاستراتيجية الإيرانية تمثل تهديداً واضحاً لأمنها القومي كالسعودية وباقي دول الخليج العربي، وقد تبقى السياسات المرتبطة بهذه الاستراتيجية مصدر تهديد رئيسي بحكم أن ملامح الصراع بين هذه الدول وإيران قد عادت من جديد بعد توظيف إيران للمقومات التاريخية والسياسية والقومية والدينية المذهبية، ما يجعله صراعاً مفتوحاً ومتجدداً، بعد تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والمملكة العربية السعودية جراء سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على مقاليد الأمور في اليمن، وفي ظل تنامي العلاقات

الإيرانية مع عدد من الأطراف العربية والمعبر عنه في الدعم اللامحدود لحزب الله اللبناني، والتمسك بنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وفرض السيطرة شبه الكاملة على الوضع السياسي في العراق. ناهيك عن تقديم نفسها كرصيد دائم للمقاومة الفلسطينية، إلى جانب بعض الأطراف غير العربية كالصين وروسيا التي دخلت في تحالف رباعي إلى جانب إيـران وكل مـن العراق وسوريا مــن أجل التصدي لما يعـرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (الكناني ، 2015 : 13).

وقد أدخلت هذه الاستراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية في مرحلة الأزمات وجعلتها تتسم بطبيعة معقدة لما تحويه من غموض وتحرك سريع، الأمر الذي انعكس في تداخل القومي والثوري والبراجماتي، إضافة إلى اللعب على عامل الزمن، والانتقال تارة بين دائرة المذهبية، وتارة أخرى بين دائرة المصالح. ويعد القول إن الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الكبرى في العالم والذي كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأبرز في انجازه وفق الصيغة التي تم التوصل إليها في تموز 2015، إنما يمثل أحد أبرز الأزمات الدولية التي تمكنت إيران من إدارتها بنجاح خلال هذه الفترة البالغة التعقيد في مجرى العلاقات الدولية في ظل تنامي أزمة الإرهاب الدولي التي ما تزال أزمة مستعصية الحل أمام جميع دول العالم بما فيها الدول الكبرى وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لإدارتها وفق أساليب وطرق متعددة (هواش ، 2015 : 3).

لكن الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية واجهت عناصر عديدة بدأت تحد من أداء إيران دور الدولة القائدة في المنطقة بمفردها، على الرغم من أن ما تمتلكه إيران من مقومات القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية والتي تعد فرصاً لها تؤهلها للعب الأدوار الأولى في المنطقة. لكن الملاحظ أن هذه الفرص قد تتحول في الوقت نفسه إلى قيود تحدد طبيعة العلاقات

الإيرانية مع بعض القوى الإقليمية والدولية التي دخلت في مرحلة التنافس مع إيران على النفوذ في المنطقة العربية ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الولوج إليه خلال العملية البحثية .

مشكلة الدراسة

تعد إيران من الدول ذات التأثير في تطورات الأحداث في المنطقة العربية، وذلك بفعل ما تمتلكه من مقومات القوة العسكرية والسياسيــة والاقتصادية والبشرية المؤثــرة في إقليم الشرق الأوسـط عامة والمنطقة العربية خاصة، ولها توجهات معلنة تسعى من خلالها إلى تصدير ثورتها التي أسست نظام حكم الجمهورية الإسلامية عام 1979 إلى العالم الإسلامي منطلقـة من العالم العربي، ومع حصول جملة من المتغيرات الدوليـة والإقليميــة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي جعل معادلة التوازن الإقليمي تميل لصالح قوى أقليمية غير عربية، الأمر الذي كان لها تأثير كبيـر على النظام الإقليمي العربي الذي يعاني من تدهور هيكلي كبير في طبيعة العلاقات التي يرتبط بها أعضائه، مما أفاد إيران وشجعها على بلورة استراتيجية جديدة في المنطقة العربيــة.

واستناداً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس ومفاده: ما حقيقة وطبيعة الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية للفترة (2010 – 2015)، وتتفرع منها أسئلة الدراسة أدناه.

أسئلة الدراسة

1. ما مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية بين (2010–2015)؟
2. ما القيود التي تحدُّ من نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية؟
3. ما الفرص التي افادت منها إيران في وضع أو رسم استراتيجيتها في المنطقة العربية؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية.
2. تسليط الضوء على القيود التي تحد من نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.
3. بيان الفرص التي افادت إيران في وضع استراتيجيتها في المنطقة العربية.

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية الدراسة جانبين علمي (نظري) وعملي (تطبيقي) كالآتي :

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسهم في توضيح كثير من الإشكاليات التي يتاولها الباحثون في الشؤون الدولية عن طبيعة الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ، ومستويات الصراع والتنافس الدولي على هذه المنطقة.
2. الأهمية العملية (التطبيقية) : توفر الدراسة من الناحية العملية فرصة للدارسين والمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي للاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية في هذه المرحلة التاريخية المهمة.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: تحمل الاستراتيجية الإيرانية مشروع ديني- مذهبي تسعى لتعميمه في المنطقة العربية من خلال تفكيك أنظمتها السياسية وإعادة تركيبها، بما يتوافق مع طموحاتها من خلال مبدأ تصدير الثورة وتعميم نظرية ولاية الفقيه وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضية الفرعية لآتية : إن هناك ثمة جملة قيود تعيق من حركة إيران في تحقيق استرتيجيتها. ويصطف إلى جانب هذه القيود مجموعة من الفرص تساعدها على انجاز مشروعها.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تغطـي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد للأعوام (2010– 2015)، وهي الفتـرة التي تخللتها تحولات جذرية على المستوى الدولي والإقليمي، تمثلت بعودة الصعود الروسي والصيني الداعم للمواقف الإيرانية في كثير من القضايا المحورية المهمـة، وتعرض المنطقة العربية لمتغيرات داخلية جعلتها تواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، مهدت لظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي استطاع فرض سيطرته على أراضٍ واسعة في العراق وسوريا.

الحدود المكانية : الدول العربية (العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول مجلس التعاون الخليجية)، وإيران .

الحدود البشرية : شعوب كل من (العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول مجلس التعاون الخليجية)، وإيران.

محددات الدراسة

1. غياب الرؤية العربية الموحدة تجاه المشكلات التي تمر بها الدول العربية مما سمح لإيران بلورة إستراتيجية إقليمية جديدة يكتنفها الغموض في بعض مراحل التنفيذ.
2. صعوبة الاطلاع على الأرشيف السياسي الإيراني لمعرفة النوايا الحقيقية التي تقوم عليها الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في المنطقة العربية.
3. عدم وضوح المسار السياسي في تعامل الدول العربية مع دول الجوار الجغرافي عامة وإيران خاصة.

مُصطلحات الدراسة

الاستراتيجية :

- **الاستراتيجية اصطلاحاً :** يعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبياً، فيما تعود جذوره التاريخية إلى حقبة زمنية بعيدة ؛ إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري ، وقد أصبح معروفاً لمدة طويلة من الزمن (شبلي ، 2013 : 13) .

وتعبير الإستراتيجيـــة مشتق من الكلمة اليونانية (Strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقاتها (Stratego) تعني فن القيادة (فهمي ، 2011 : 17) .

وقد تناول عدد من المختصين تعريف هذا المصطلح وكما يأتي:

أ. عـرف كلاوزفيتـز (Claus Witz) (1831–1870) الإستراتيجيـة بأنهـا " **فـن استخـدام المعركة لتحقيق أهداف الحرب**"(Witz, 1978 : 241).

ب. عرف (ليدل هارت) (Basil Henry Liddell Hart) الإستراتيجية أنها : " فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " (Hart, 1966 : 334)

ج. عرف عبد القادر محمد فهمي الاستراتيجية بأنها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (فهمي، 2011: 25).

- **التعريف الإجرائي :** تمكن الباحث من التوصل إلى التعريف الإجرائي لمصطلح الإستراتيجية بمعناها الشامل بأنها " الخطط والإدوات اللازمة التي تعتمدها الدولة في سياساتها وصولاً إلى

تحقيق سياستها العليا داخلياً وخارجياً في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية وفق متطلبات خدمة المصلحة الوطنية "

الاستراتيجية الإيرانية في الدول العربية:

- **الاستراتيجية الإيرانية في الدول العربية اصطلاحاً** : هي: " نمط التخطيط الهادف إلى مد النفوذ ومنع قيام جبهة عربية ضد إيران، وتقوم ركائزها على أسس التحالف مع النظام السوري، ومع حركات المقاومة العربية، ودعم التنظيمات الشيعية في العراق لتأمين دوام السيطرة عليها، وعلى تلاقي المصالح مع الجهات المتطرفة التي تستهدف المصالح الغربية في المنطقة العربية على الرغم من التباين الواضح بين الفكر المتطرف والثقافة الإيرانية (شامية، 2013 :106).
- **التعريف الإجرائي:** هي " جملة الوسائل والأدوات التي تعتمدها إيران لتحقيق مشروعها الديني المذهبي وفق نظرية ولاية الفقيه " .

المنطقة العربية :

- **المنطقة العربية اصطلاحاً** : هي البقعة الجغرافية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتتألف من 22 بلداً في شمال أفريقيا وغرب آسيا، والتي يبلغ سكانها نحو 350 مليون نسمة، ويشكل من هم دون سن 25 منهم أكثر من 50٪. واللغة العربية هي اللغة الرئيسية في المنطق، مع وجود استثناءات قليلة لبعض اللغات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2012).

- **التعريف الإجرائي :** هي المنطقة التي تضم مجموعة الدول الواقعة في غرب أسيا وشمال أفريقيا ضمن منطقة الشرق الأوسط والبالغ عددها 22 دولة ، المنتمية إلى النظام الإقليمي الذي يعرف بجامعة الدول العربية المنشأ عام 1945 في أعقاب حصول عدد منها على الاستقلال في أعقاب سنوات مــن سيطرة الاستعمار الاجنبي (الفرنسي والبريطاني)، بموجب اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916، وهي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، الصومال، تونس، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، فلسطين، موريتانيا، عُمان، قطر، وجزر القمر.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري

تتأثر علاقات إيران مع العالم العربي بمجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية، وهي في الوقت نفسه من العوامل التي من المفترض أن تَضْعَف أمامها الأسباب المضادة لتطور العلاقات بين الجانبين، لكن عدم توفر النيّة لدى الجانب الإيراني جعل العلاقات العربية – الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة ، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر.

وقد ولد هذا التوتر شعوراً بالقلق لدى الدول العربية جراء السلوك الإيراني خاصة في منطقة المشرق العربي التي تضم دول الخليج العربي والعراق وبلاد الشام ،إذ يأتي سبب هذا الشعور من تمسك إيران باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية مما يشكل عقبة في طريق التقارب العربي– الإيراني، بالإضافة إلى طموحاتها التي تسعى من خلالها لأداء دور إقليمي يقوم على تحقيق الأهداف الآتية (الكيلاني، 2012) : -

1. امتداد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال الهيمنة على المنطقة العربية وخاصة في الخليج العربي، بحيث يكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في هذه المنطقة.
2. تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق الهدف الأول.
3. مزاحمة النفوذ الغربي في المنطقة العربية، وخصوصاً الأمريكي.

4. منافسة تطلعات القوى الإقليمية الأخرى الساعية لبسط نفوذها على المنطقة العربية.

لذلك فإن الدور الإقليمي الذي تبنته الإستراتيجية الإيرانية برز بشكل واضح بعد أن انطلقت سلسلة الثورات التي عرفت بالربيع العربي نهاية عام (2010) ، حتى تتابعت كثير من الأحداث التي دفعت باتجاه خلق توتر شديد في المنطقة العربية، إذ عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على تأزيم الموقف في المنطقة من خلال إعلان استعدادهم التام في أي وقت لتنفيذ الخطط العسكرية الدفاعية والاعتراضيـة الموضوعة مسبقاً، والخاصة بمعالجة التهديدات والتحديدات التاليـة (عبد القادر ، 2012 : 142) :

أ. سعي إيران الحثيث للحصول على السلاح النووي ، الذي يسهم في خلق توازن استراتيجي، ويزيد من عداء إيران وتهديدها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

ب. ازدياد قوة حزب الله المدعوم من إيران وسوريا ، واستمراره في تهديد إسرائيل بعد فشل الوسائل السياسية والعسكرية لتحويل نشاطه إلى الجانب السياسي وتجريده من قدراته العسكرية .

ج. صمود المقاومة في غزة وعزمها التصدي لمحاولات إسرائيل فرض الحلول على الشعب الفلسطيني ، وتصفية القضية الفلسطينية ، وهو ما ظهر واضحاً في عدوان الرجعة على غزة في شهر تشرين الثاني 2012 .

د. تزايد احتمالات اندلاع انتفاضة كبرى في الضفة الغربية بسبب يأس الشعب الفلسطيني من انتظار حلم الدولة الفلسطينية المستقلة .

هـ. تعاظم الدور الإيراني في العراق وامتداده نحو الغرب .

و. حاجة إسرائيل إلى إعادة الاعتبار لقدرة قواتها المسلحة على التصدي لأي تهديد لأمنها الوطني، خاصة بعد فشلها عام (2006) في مواجهة حزب الله ، وفشلها في القضاء على حركة حماس في غزة .

وفي هذه الأثناء أصبح الحذر العربي من إيران أكثر حدة في ظل تنامي التخندق الطائفي المذهبي ، وسعي إيران الحثيث لتطوير قدراتها العسكرية والصاروخية والنووية الهجومية التي تعزز سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ، وتشكل قلقاً مشروعاً وتحدياً مصيرياً للدول المجاورة في الخليج العربي كما المجتمع الدولي (عبد الله ، 2010 : 134) .

وعدا قضايا الخلاف مع دول الخليج العربي التي تقع في الجوار المباشر لإيران، فإن بقية الدول العربيـــة لم تسلم هي الأخرى من التدخـــلات الإيرانية في شؤونها الداخليـــة، حيث شهدت مصر والسودان والمغرب والأردن حـــالات تدخـل كثيـرة في شؤونها الداخلية مـن جانب إيران، أدت إلى توترات متكررة في علاقاتها معها. أما الحالات الأكثر بروزاً للتدخل الإيراني فهي في العراق وسوريا ولبنان واليمن، حيث يفوق الدور الإيراني في كل من هذه الدول مثيله في الدول الأخرى، إلا أن هذا الدور والنفوذ الإيراني أصبح يمثل محوراً رئيسياً من محاور الصراع وعدم الاستقـرار فـي هذه الدول الأربع (كشك ، 2015 : 26)، كونها تضم أدوات فاعلة من الأدوات المستخدمة في تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية. وهذا ما تسعى الدراسة للوقوف عنده من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بعد اثبات صحة الفرضية من عدمه.

ثانيا : الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

- دراسة اللباد، مصطفى (2007): **قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية:** تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في المنطقة ، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي ، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل، كما عرجت الدراسة على تناول منطقة الخليج في الإستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج ، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى أصول إيرانية ، وتناولت خاتمة الدراسة السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق إستراتيجيتها بالمنطقة .

- دراسة المجالي (2011) : **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي :** تناولت هذه الدراسة موضوعها من خلال ستة فصول وخاتمة ، فقد خصص الفصل الأول لمشكلة الدراسة وأهدافها والمنهجية المعتمدة وأسئلتها والمفاهيم الواردة فيها ، وخصص الفصل الثاني للإطار النظري والدراسات السابقة ، أما الفصل الثالث فتطرق إلى الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة ، وقد ركز هذا الفصل على الأهمية الإستراتيجية للخليج ، وتطور الأمن الإقليمي في

الخليج ، وسباق التسلح، وتطرق الفصل الرابع إلى بناء القوة العسكرية الإيرانية ، واهتم الفصل الخامس المعنون القوة العسكرية وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي، بهذه القوة بشكلها التقليدي ، والعواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني ، والآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ، ومبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية . فيما تطرق الفصل السادس المعنون المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية ،. وخلصت الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من التوصيات .

- دراسة مقداد، محمد أحمد (2013): **تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الاقليمية** : بينت الدراسة أن إيران من الدول ذات التأثير الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، مع توضيح ما تمتلكة من مقومات جيوسياسية وما لديها من توجهات معلنه تجاه اظهار نفوذها من خلال أهداف الثورة الاسلامية التي وصلت الى السلطة عام 1979 ، ومع أن سمة النظام السياسي الحاكم ما زالت توصف بالمحافظ والاصولي لفكر الثورة ، الا ان هناك العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي باتت تؤثر في مستقبل إيران في علاقاتها الإقليمية والتوجه نحو الإنفتاح الدولي بدلا من سياسة التعنت ، والاخذ بمنهج الإعتدال الذي يستند على الواقعية في العلاقات سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي .

وناقشت الدراسة المتغيرات المتعلقة بالاصلاح السياسي منذ وصول الثورة الاسلامية للحكم في ايران الى عام 2011 والتعرف على ماهية رموز الاصلاح والاسباب التي دفعت بظهور التيار الاصلاحي. واستندت الدراسة على مناقشة المتغيرات الداخلية والدولية وتم تسليط الضوء على المتغير الامني الذي اعتبر من ابرز أولويات السياسة الايرانية في العلاقات الاقليمية .

وتوصلت الدراسة الى ان العلاقة العربية – الإيرانية تتأثر بالمتغيرات الدولية وذلك لوجود خلل في التوازن الاستراتيجي والقدره الكافية على مواجهة النفوذ الإيراني مما يدفع بايجاد منظومة من التحالف الأجنبي على حساب سيادة العرب .

كما أكدت الدراسة الى أن المتغير المذهبي ما يزال من المتغيرات الرئيسية التي تحكم تعزيز العلاقة بين العديد من الدول العربية وايران .

- دراسة الزويري، محجوب (2015) : **العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي** : تناولت الدراسة المراحل التاريخية المختلفة لتطور العلاقات العربية الإيرانية منذ سقوط بغداد عام 1258 لغاية التاريخ المعاصر حيث نجحت إيران في الاستفادة من تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 في مصلحة نفوذها في المنطقة العربية نتيجة ما عرف بالحرب على الإرهاب ، إذ استطاعت في فترة لا تتجاوز السنتين التخلص من نظامي الحكم في أفغانستان والعراق ، إضافة لفتح الأبواب لتصدير انتاجها المحاصر لهذين الدولتين، مع خلق فرصاً متعددة للتأثير في المنطقة.

وشددت الدراسة على الأوضاع التي شهدتها المنطقة العربية خاصة المتعلقة بما يعرف بالربيع العربي والتي تباينت ردة الفعل الإيرانية فيها تجاه الأحداث في مصر وليبيا وتونس بالشكل الذي يختلف عن ردة فعلها لما حدث في سوريا والبحرين واليمن، والتي لم تكن سوى تجسيد لتقديم إيران عامل المصلحة على عامل المذهب.وخلصت الدراسة في خاتمتها إلى أن عاملا التاريخ والدين هما الإطار المحدد لسياسة إيران تجاه الدول العربية قبل ظهور الدولة الحديثة، ولكن بعد قيام الجمهورية الإسلامية قل تأثير عامل التاريخ ، وبرز بقوة عامل الدين والمذهب.

2. الدراسات الأجنبية

- دراسة شاميل (Shmuel, 2009): **Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution** " **سياسة الإرهاب الإيراني وتصدير الثورة** " : أشارت الدراسة إلى أن النظام الإيراني منذ استلامه السلطة عام 1979 م تبنى سياسة الجهاد ومبدأ تصدير الثورة للدول العربية والإسلامية ومقاومة إسرائيل والغرب ، وقد لعبت تلك الشعارات والمبادىء التي أعلنها النظام الإيراني في تقويته ، وعدت سلاحاً ضد أعدائه أيضاً إذ أسهمت تلك الشعارات في إظهار صورة الثورة الإيرانية بأنها ثورة إسلامية تدافع عن حقوق العالم الإسلامي ، وبينت الدراسة الدوافع والأهداف التي جعلت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية في منطقة الخليج العربي واليمن .
- دراسة Sean, Kane (2011): **The Coming Turkish–Iranian Competition in Iraq, by the United** المنافسة القادمة بين إيران وتركيا والعراق الصادرة عن معهد السلام الأمريكي States Institute of Peace .

بينت الدراسة بأن كل من ايران وتركيا الدولتين المتجاورتين اصبحتا وبشكل سريع من اكثر الدول تاثيرا في العراق بعد الانسحاب الامريكي منها ووضحت الدراسه القلق الامريكي من هذا التنافس بالرغم من وجود اتفاقيات تعاون ثنائيه بين الدولتين ووصف التقريرهذا القلق باستخدام مصطلح تجديد التنافس العثماني والفارسي على العراق .

واشارت الدراسة الى الوسائل المتبعة من قبل بعض الدول لفرض هيمنتها على العراق ، والتي تبرز فيها مساعي تركيا الى تحقيق تحول ديمقراطي دون سيطرة مجموعة معينة على السلطة، وترى ان قوة ومتانة العراق الداخلية ما هو الا صمام أمان لأمن تركيا والإقليم بشكل عام، بينما تفضل إيران وبشكل صريح تفوق التيار الشيعي الصديق والموالي لأيران وترى إن قوة ومتانة

العراق تشكل عقبة للامتداد الايراني الخارجي وبالتالي قد يصبح العراق منافس عسكري وتجاري لإيران، إذ بامكان بغداد أن تكون قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الاوسط ولكنه ما زال يعاني من تحديد وتعريف الهوية الوطنية الجامعة وتشكيل سياسة خارجية مبنية على الاجماع . وتوصلت الدراسة الى إنه وبالرغم من سياسة تصفير المشاكل المتبعة من قبل الاتراك مع جيرانهم والزيادة المستمرة في التعاون التجاري في مجال الطاقة إلا أن الانسحاب الأمريكي المبرمج من العراق زاد من حدة التنافس المباشر بين تركيا وإيران .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1. تهتم هذه الدراسة ببحث قضية مهمة، تتعلق بقضية الاختراقات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي، تحت حجج ومبررات تتعلق بقضايا مذهبية وطائفية مقيتة، وهذه المسألة التي ما تزال تؤرق شعوب دول هذا النظام، جراء توالي الأحداث المصيرية التي واجهتها الأمة منذ أن زرعت الدوائر الاستعمارية الكيان الإسرائيلي في قلب الوطن العربي.
2. تحاول الدراسة ملاحقة التغيرات المستمرة في الأحداث التي تعرضت لها المنطقة خلال الفترة الزمنية التي تتحدد بها هذه الدراسة .
3. لم تتطرق أغلب الدراسات السابقة للموقف الإيراني من تطورات الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية في أعقاب ما يعرف بثورات الربيع العربي، إلى جانب استمرار الأزمة السورية التي ولدت أزمات جديدة كان من أبرزها الإعلان عن قيام دولة الخلافة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.
4. إضافة مرجع جديد للمكتبة العربية.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

مناهج الدراسة

لاثبات فرضيات الدراسة، والاجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها فقد استخدم الباحث مجموعة من المناهج أهمها:

1. **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف ظاهرة التحولات التي تجريها إيران على استراتيجيتها في المنطقة العربية ومتابعة العوامل التي أسهمت في قيام هذه الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي العربي.
2. **منهج صنع القرار** : تدور بؤرة البحث في هذا المنهج حول قيادة الدولة (ملك، رئيس، مرشد)، والمجموعة المشاركة معه في صنع القرار، هذه المجموعة التي تكون محدودة العدد ، أو هي قيادة مؤسسة أو جماعة أو منظمة، وما يحيط بهذه المجموعة من اشخاص مؤثرين في صنع القرار، إذ تلعب طبيعة التكوين الأيديولوجي للنظام السياسي الإيراني القائمة على نظرية ولاية الفقيه دوراً في صنع واتخاذ القرارات في إيران وتنفيذها .
3. **منهج التحليل النظمي:** يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات أو المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، وكل منظومة تحتوي على مجموعة من الأسس، إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف . ئقد جرى استخدام هذا المنهج لأن لإيران استفادت من عدد من المعطيات التي تمثل مدخلات النظام، من أجل الوصول إلى المخرجات التي هدفت من ورائها فرض نفوذها على المنطقة العربية وتطبيق مبادئها وقيمها وتحقيق مصالحها .

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الدول العربية التي تعرضت لتداعيات الاستراتيجية الإيرانية في هذه المنطقة الحيوية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي الستة وسوريا والعراق ولبنان واليمن.

عينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة قصدي غير احتمالي تقتصر على الدول العربية (سوريا والعراق ولبنان واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الستة)، وإيران.

اجراءات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية :

1. تحديد مجتمع الدراسة وهي الدول العربية (سوريا والعراق ولبنان واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الستة)، وإيران .
2. تحديد عينة الدراسة .
3. جمع المعلومات عن العينة .
4. تحليل المعلومات .
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات .
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة .

الفصل الثاني

ملامح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول: أبعاد الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

المطلب الأول : الأبعاد العقائدية.

المطلب الثاني : الأبعاد الجيوسياسية .

المبحث الثاني : أدوات الاستراتيجية الإيرانية.

المطلب الأول : العقيدة الفكرية .

المطلب الثاني : الفاعلون المحليون.

الفصل الثاني

ملامح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تبدو ملامح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية واضحة في نمط العلاقات التي تقيمها إيران مع دول الخليج العربي والمشرق العربي وشكلها، ومن خلال ما تشهده من وفاق أو خلاف وحالة المد والجزر في طبيعة تلك العلاقات، ويعود ذلك لتوجهات نظام الحكم الإيراني وفلسفته القائمة على التوجه السياسي أو المذهبي أو التوسعي، أو في الحالات التي تعيش فيها المنطقة العربية فراغ قوة، مما يجعل إيران تنساب لملء ذلك الفراغ ، وقد ظهر آخر نماذج المشروع الإيراني في المنطقة العربية بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، بإطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب لم تقتصر على التدخل وتنفيذ إملاءات أجنبية كما كان الأمر في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وإنما أصبحت العلاقة مزيجاً من السلطة الدينية والميراث القومي وإرادة الاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة. وقد شكلت الاستراتيجية الإيرانية الجديد تهديدا حقيقيا لعدد من الدول العربية نتيجة لتوافق مرتكزات هذه الاستراتيجية الجديدة مع حالة الأمن الإيراني بعد أن منح صانع القرار الإيراني القدرات العسكرية التقليدية والنووية دوراً فاعلاً في تسويق هذه الاستراتيجية.

ويتناول الفصل الثاني ملامح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال المبحثيين الآتيين :

المبحث الأول : أبعاد الاستراتيجية الإيرانية.

المبحث الثاني : أدوات الاستراتيجية الإيرانية.

المبحث الأول

أبعاد الاستراتيجية الإيرانية

تحتل العلاقة بين العرب وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، إذ أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون المنطقة بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة المتوسطية، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج العربي إلى العراق ومن سوريا ولبنان حتى فلسطين .

وقدر لإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن تكون في بيئة غير مريحة من كل الجهات مما أثار لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها ، سواء مع العراق أو تركيا ، وحتى دول الخليج العربي التي بدأت بالسماح لتواجد القوات الأمريكية فيها ، فدأبت على وضع استراتيجية جديدة تنطلق وفق شعار تصدير الثورة يقوم على عدد من الأبعاد تجاه المنطقة العربية .

ويتناول المبحث الأول أبعاد الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الأبعاد العقائدية.

المطلب الثاني : الأبعاد الجيوسياسية .

المطلب الأول

الأبعاد العقائدية

تحاول إيران مدّ نفوذها تجاه محيطها الإقليمي ، مستفيدة من رصيدها الفكري القائم على عدد من الأبعاد العقائدية (الدينية المذهبية) تجاه عدد من المناطق الإقليمية المهمة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، الأمر الذي أدخلها في حالة تنافس مع عدد من الدول الإقليمية والدولية الكبرى، التي يسعى كل منها إلى وضع مشروع سياسي تجاه تلك المناطق الحيوية بالاعتماد على استراتيجية تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها التي تقوم على: مصالحها القومية، وإمكانات القوة المتاحة لها في هذه البيئة الجغرافية أو تلك بحسب أهميتها وحيويتها .

لذا فإن إيران أولت الأبعاد العقائدية أهمية كبرى ضمن استراتيجيتها العامة، بحيث راعت فيها الحفاظ على النظام الإسلامي القائم الذي عَدّته من أولويات النخبة الحاكمة الإيرانية، إلا أن الإيديولوجية الإسلامية (الشيعية) لم تشكل محددا للتوجهات الإيرانية، بقدر ما كانت أداة سلوك إيراني منذ عام 1979م، سواء عبر محاولات نشر النظام الثوري في المحيط الإيراني، أو اعتماد عداء ظاهري للكيان الإسرائيلي، أو اكتساب مجموعات تدين لها بالولاء الطائفي في البيئات العربية المستهدفة، تستطيع من خلالها الضغط للحصول على مكاسب سياسية بالحد الأدنى، بل إن إيران رغم أنها قد أسبغت طابعا إيديولوجيا على مصالحها القومية، لكن عندما يتعين عليها الاختيار بين الإيديولوجية والمصلحة، فإنها لم تكن لتتردد في التنصل من إيديولوجيتها، وليس في انحيازها لنظم غير إسلامية بل وغير مسلمة كأرمينيا، وليس في تعصبها ضد العرب السنة من مواطنيها، إلا فهم قومي بل وطائفي في الكثير من الأحيان لمصلحتها (مسعد ، 2006 : 33).

وقد استندت الأبعاد العقائدية (الدينية والمذهبية) في الاستراتيجية الإيرانية إلى ركيزتين أساسيين يحملان خلفيات مهمة أصبح لهما بعدا قانونيا ملزما من خلال ما نص عليه الدستور الإيراني (ملحق رقم 1) ، وهما : -

أ. نظرية ولاية الفقيه *

جرت العقائد والعبادات ضمن إطار المفهوم الديني التقليدي للشيعة القائم على نظرية الإمامة التي تشكل محور المذهب الشيعي، الأكثر تأثيرا وحيوية في إيران، إذ إن الاعتقاد السائد أن الخميني هو نائب الإمام خلال فترة غيبة الإمام الثاني عشر ، وحسب هذا المفهوم تترك كافة الوظائف الحكومية خلال هذه الفترة التي تسمى الغيبة الكبرى للفقهاء الذين هم على معرفة جيدة بالفقه الشيعي وفق ولاية الفقيه التي تستند على فكرة الفقيه العادل والمقصود به الخميني ومن بعده علي خامنئي ، وهذا الفقيه هو المسؤول عن توجيه المجتمع في كافة المجالات، فالنظام الذي يقوم بتوجيه الحياة الدينية يعمل على هذا المفهوم (أوناط ، 1996 : 22).

*** ولاية الفقيه : يقوم فحوى نظرية ولاية الفقيه التي وضعها الخميني ، بأن هذه الولاية تكون لازمة على أبناء الأمة الإسلامية ،عندما لا يمكن للإمام المعصوم – حسب وجهة النظر الشيعية - أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، وحيث لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، فلا بدّ وأن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، على أن يتم اختيار هذا الفرد منسجما مع الفطرة أيضا، فالأمة عليها أن تختار الأعلم بالأطروحة الإلهية، التي يفترض فيه أن يعمل على تطبيقها على النحو الأفضل والأشمل، والأعرف بواقع الأمة وظروفها، ومن يملك الحد الأعلى من القدرات والكفاءات، التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لإنجازها ، كما أن درجة العصمة وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة، لكن ملكة العدالة والتقوى تكون بمثابة الضمانة الطبيعية، التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع في الخط الصحيح، ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالا للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه، وإن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه على النحو الذي يحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية، كما أن ثمة نصوص كثيرة حول كون الأحق بالأمر هو الأعلم، أو فقل:هو ذلك الرجل الذي يكون في المستوى الأعلى من العلم والمعرفة بأحكام الله تعالى، كما أن من الطبيعي: أن يكون الأعلم، والأعرف بزمانه، والأقدر هو الأقرب والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية، فيما يرتبط بتطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، ومع وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، فلا بد وأن تراعي مصلحة الأمة، فتكون الولاية لمن يكون منهم أقدر على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها (العاملي ، 2002 : 87).**

وتقوم نظرية ولاية الفقيه كغيرها من النظريات السياسية على جملة من المبادىء العامة ، وفي إطار هذه المبادىء تتبلور رؤية اجتماعية– سياسية معينة، وتؤدي إلى تبني فكرة محددة، وإن عدم التسليم بمبدأ من هذه المبادىء أو رفضه يؤدي إلى رفض النظرية برمتها ، باعتبار أن هذه المبادىء هي الإطار النظري العام لنشأة النظرية ، ومن أبرز هذه المبادىء الآتي :–

أولا: وحدة الأمر الديني والسياسي : تعتمد نظرية ولاية الفقيه على مبدأ الجمع بين ما هو ديني وما هو دنيوي، ورفض الفصل بينهما، ولا تؤمن النظرية بالأفكار العلمانية وتعتبرها دنيوية، فنظرية ولاية الفقيه تستند إلى اعتبارات دينية ومجالها الأمور الدنيوية، والذي يعد أن الأمر الدنيوي له أسسه المختلفة عن الأمر الديني لأي اعتبار كان لا يستطيع أن يتبنى نظرية ولاية الفقيه، لذلك لا بد من الإذعان المسبق بمبدأ الوحدة والإندماج بين ما هو ديني وما هو دنيوي (مصطفوي، 2002 : 198).

ثانيا : شمولية الإسلام : تولي نظرية ولاية الفقيه أهمية كبيرة لمبدأ الشمولية القائل بأن الإسلام يحتوي على جميع الحاجات البشرية التشريعية والتنفيذية ، من خلال مبادئه العامة وأحكامه التفصيلية وعملية الاستنباط الفقهي، وفي هذا الصدد كان للخميني وقفات عديدة بهذا الشأن فهو يقول أن الذي يتصور وجود نقص في أحكام الإسلام المتعلقة بالقضاء ، وأن لا حكومة في التشريع الإسلامي، ولا مؤسسات حكومية ، وبأن افتراض وجود أحكام شرعية مهمة تفتقر إلى ما يضمن لها التنفيذ، وبأن الإسلام مشرع لا غير هي وساوس لا أساس لها، كون أحكام الشرع تحتوي قوانين متنوعة لنظام اجتماعي متكامل ، وبموجب هذا النظام تسد حاجات الإنسان سواء في علاقاته مع جيرانه أو في الاسرة والعشيرة والوطن ، وفي جميع جوانب

الحياة العائلية الزوجية ، وانتهاء بالتشريعات التي تخص الحرب والسلم والعلاقات الدولية، والقوانين الجزائية، والحقوق التجارية والصناعية والزراعية (الخميني، 1999 : 27-28) .

ثالثا : الترابط الداخلي بين أجزاء الإسلام : تعتقد النظرية بالترابط الداخلي الوثيق بين كليات وجزئيات العقيدة والشريعة في الإسلام على المستوى العملي والتفاعلي ، بحيث يؤثر أي حذف أو تجاهل لمبدأ من المبادىء أو حكم من أحكامه في التماسك والهيكلية العامة للإسلام (شمس الدين ، 1994 : 25) .

رابعا : أهداف الإسلام ومقاصد الشريعة : بنى الخميني نظريته بأن الإسلام نزل من السماء إلى أهل الأرض لتأمين أهداف محددة وواضحة، منها إقامة القسط والعدل في الأرض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل، والمقابلة مع الفساد والظلم بأشكاله المختلفة، وتلك الأهداف لا تحقق إلا من خلال إقامة نظام يؤمن بها ويسعى نحو تحقيقها، وبهذا يصبح الحكم في الإسلام ليس غاية في نفسه وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات ومقاصد سامية (مصطفوي، 2002 : 202) .

وقد سبق أن تعرض الخميني تصوراته لهذا الموضوع مدعياً تخليد أحكام الشرع عمليا ومنع الظلم والإعتداء على حقوق الضعفاء مـن الخلق، ومنع الفساد فـي الإرض، وذلك من أجـل – حسب إدعائه – تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين، وكل ذلك يتطلب تشكيل الحكومة الإسلامية (الخميني ، 1999 : 39).

خامسا: مبدأ الإجتهاد : يعد الاجتهاد أحد مرتكزات نظرية ولاية الفقيه التي تؤكد مشروعيته وتطبيقه، وأن نكران هذا المبدأ هو تخل عن النظرية ، لأن إقامة النظام الإسلامي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التربوي وغيرها يتوقف على الأحكام والمفاهيم التي تعكس لاجتهاد معين ، وأن هذه الأحكام التي يتوقف عليها تكوين النظام الإسلامي جاءت نتيجة اجتهادا خاصا في فهم النصوص ، وما دامت هي كذلك فليس بالضرورة أن تكون هي الصورة الواقعية ، لأن الخطأ في الاجتهاد يبقى واردا ، ولأجل ذلك ترى نظرية ولاية الفقيه إمكانية تقديم المفكرين الإسلاميين صورا مختلفة للنظام الإسلامي في حقوله المختلفة (الصدر، 1991 : 381) .

وقد واجهت نظرية ولاية الفقيه التي أرسى الخميني دعائمها ، نقدا كبيرا في الأوساط الشيعية نفسها قبل أن ينتقدها مفكرو الإسلام وغيرهم وخاصة الحداثيون* ، وقد كان للشيخ محمد جواد مغنية وهو فقيه عربي لبناني شيعي إمامي وقفة جريئة بهذا الاتجاه عندما رد وبشكل هادىء عبر

* **الحداثيون العرب: هم مجموعة من الأدباء والمفكرين والباحثين والشعراء، ظهروا في أواخر الستينات بعد تطفل عدد من المستغربين العرب على الدين الإسلامي واستباحوا بقلمهم القرآن وعلوم الأمة التأصيلية من أصول فقه وعلوم قرآن وغيرها ، يعتنقون مذاهب فكرية متعددة ، الغالب فيها التيار الماركسي ، درس عدد كبير منهم في الدول الغربية وتأثروا بحركة الحداثة العالمية ، من أبرز أفكارهم (قنبر ، الموقع الإلكتروني لملتقى أهل التفسير في 2011/9/17 : (/http://vb.tafsir.net/tafsir28268 :**

- **رفض مصادر الدين الإسلامي الكتاب والسنة والاجماع ومصادر عنها من عقيدة أما صراحة أو ضمناً .**
- **رفض الشريعة وأحكامها كموجه للحياة البشرية .**
- **الدعوة إلى نقد النصوص الشرعية والمناداة بتأويل جديد لها يتناسب والأفكار الحداثية .**
- **الدعوة الى إنشاء فلسفات حديثة على أنقاض الدين .**
- **الثورة على الأنضمة السياسية الحاكمة لأنها فى منظورها رجعية متخلفة أي غير حداثية.**
- **تبني أفكار ماركس المادية الملحدة , ونظريات فرويد في النفس الإنسانية وأوهامه , ونظريات دارون فى أصل الأنواع وفكار نيتشة ،وهلوسته،والتي سموها فلسفة ،في الإنسان على(السوبر بان) .**
- **تحطيم الأطر التقليدية والشخصية الفردية،وتبني رغبات الانسان الفوضوية والغريزية.**
- **الثورة على جميع القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية والإنسانية،وحتى الاقتصادية والسياسية .**
- **رفض كل ما يمت الى المنطق والعقل.**
- **اللغة في رأيهم قوى ضخمة من قوى الفكر المتخلف التراكمي السلطوي،لذا يجب أن تموت،ولغة الحداثة هي اللغة النقيض لهذه اللغة الموروثة بعدأن أضحت اللغة والكلمات بضاعة عهد قديم يجب التخلص منها.**
- **الغموض والابهام والرمز معالم بارزة في الأدب والشعر الحداثي.**
- **ولا يقف الهجوم على اللغة وحدها ولكنه يمتد إلى الأرحام والوشائح حتى تتحلل الأسرة وتزول روابطها،وتنتهي سلطة الأدب وتنتصر إرادة الانسان وجهده على الطبيعة والكون .**
- **من الغريب أن كل حركة جديدة للحداثة تعارض سابقتها في بعض نواحي شذوذها وتتابع في الوقت نفسه مسيرتها في الخصائص الرئيسية للحداثة.**
- **إن الحداثة هي خلاصة سموم الفكر البشري كله ، من الفكر الماركسي إلى العلمانية الرافضة للدين، إلى الشعوبية إلى هدم عمود الشعر، إلى شجب تاريخ أهل السنة كاملاً إلى إحياء الوثنيات والأساطير.**
- **ويتخفىالحداثيون وراء مظاهر لا تقتصرعلى الشعر والتفعيلة والتحليل،بينما هي تقصد رأساً هدم الدين واللغة العربية ومايتصل بها من مستوى بلاغي وبياني عربي مستمد من القرآن الكريم ،وهذا هو السر في الحملة علىالقديم وعلى التراث وعلى السلفية.**

كتابه " الخميني والدولة الإسلامية " على تلك النظرية ، فقد عدها ولاية جزئية ومحددة ، ونظر إلى أن أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى لو كان رجالها من غير الفقهاء، وإن ساءت فهي ليست من الإسلام في شيء حتى لو تتلمذ أعضاؤها وتخرجوا من النجف أو الأزهر (مغنية، 1979 :60).

ويأخذ راشد الغنوشي وهو رجل دين وسياسة من تونس، على الخميني قوله :إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل" فيعلق الغنوشي كنت أحسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب، وما بلغني ذلك (الغنوشي ، 1993 : 144).

لهذا برزت آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين المرجع الأعلى داخل إيران فقط ، بل ترى أن الساحة خارج إيران تعاني من فراغ في المراجع الدينية ، إذ دعت تلك الآراء إلى دمج منصب المرجع الديني في منصب ولاية الفقيه ، وهذه الدعوة ترتكز على اعتبارات سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الإسلامية في إيران ، وتتعلق بطريقة فهمها لمسألة الوحدة و الثورة وعلاقة الدين بالسياسة ، والسياسات الخارجيــة وقضايا الحرية والتـعدد في المجتمعات الإسلامية (كوثراني ، 2012 : 52) .

ب. تصدير الثورة

بعد أن قام رجال الثورة الإيرانية بتسويق نظرية ولاية الفقيه التي تعني إدارة شؤون المسلمين وحكومة الناس، على أن يملك الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الآخرون، وفق ما يطلق عليه في إيران بولاية الفقيه العامة ، على أن يتم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ورفض الفصل بينهما ، وقد احتاجت

هذه النظرية في بلورة مشروع إيراني ينتهج بشكل أساسي اسلوب التحرك الثوري ، وأصبح العراق في نظرالإستراتيجية الإيرانية يمثل رأس جسر تاريخي محتمل لتسهيل مرور إيران نحو المنطقة ، وأطلق الخميني – بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد – شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسة ومجاله الحيوي، وبات الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الخميني وبعد وفاته عام 1989م ، لكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر براغماتية وأقل ميلا إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني ، ولم يتبدل مضمون هذه السياسة ولم يجرؤ أي من حكام إيران على مخالفة الخميني أو التخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وأيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية، له سمة عالمية ويتمركز نشاطه ويثبت فاعليته في المنطقة العربية (مكي ، 2012 : 346) .

وهنا احتاجت الاستراتيجية الإيرانية بشكل أساسي إلى عدد من الأدوات التي ترتبط أو تتحالف مع إيران مذهبياً أو فكرياً أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، حيث قامت في بادىء الأمر بتجنيد جزء رئيسي من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية في عدد من دول العالم، إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر ، ولذلك فقد تميزت الاستراتيجية الإيرانية بأن لا تترك وراءها كثيراً من الآثار ، ليسمح بنشاط مبطن يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب ، وأيضا أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية وسائل الإعلام وغيرها ، ورغم كل ذاك فإن هذه الأساليب

الداعمة للاستراتيجية الإيرانية في قد تضررت كثيرا جراء الاستنزاف الذي أصاب قدرات إيران وجزءا مهما من رصيدها في العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988، ولم يبق لها سوى علاقات رسمية مع عدد محدود من الدول العربية تلك التي ساندت إيران في حربها ضد العراق (راشد ، 2004 : 56) .

ثم قامت الدوائر المسؤولة في إيران بتضخيم الثورة الإيرانية وتضخيم مرشدها ، وهو أمر ليس اعتباطيا أو غير مقصود منه ، بل إنه تخطيط دقيق للتغطية على ما يجري في إيران بقيادة الخميني ومن معه من الحاكمين وإلصاق أعمالهم بالإسلام تشويها وازدراء له ، فجرى تأسيس حزب الله اللبناني في طهران بتوجيه مباشر من الخميني عام 1982م وفق رؤيتين : الأولى ترى تقديمه كأداة لإيران ينفذ أجندتها ويتلقى التوجيهات منها ، ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة من أجل خدمتها ، أما الثانية فترى في ضرورة دعم حزب الله ماليا وعسكريا ، بعد أن أكد زعيم الحزب حسن نصر الله أنه يؤمن بولاية الفقيه ، وأنه يدين بالولاء للمرشد علي خامنئي بعد وفاة الخميني (مكي ، 2012 : 357) .

وعلى الرغم من طبيعة الأبعاد العقائدية التي تميز الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، إلا أن إيران ومنذ وقت مبكر بعد الثورة الإيرانية عام 1979 عملت على المزاوجة بين مصالحها القومية ورؤيتها العقائدية، إذ ارتبطت إيران بعلاقات وثيقة مع نظم عربية علمانية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة، بل عرفت بمواقفها المتشددة من التنظيمات الإسلامية مثل الجزائر وسوريا ، فضلاً عن علاقتها بنظام ماركسي في اليمن الجنوبي (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي) ، وكانت تعود مرجعية هـذه العلاقة بالدرجـة الأساس لمصالح إيـران ورغبتها فـي اختراق النظام السياسي

العربـــي خلال الحـــرب مع العراق بغض النظر عن الرؤيـة العقائديــة التي كانت تقود النظام نظرياً (بو منيجل، 2005 : 54) .

ويمتد النفوذ الإيراني في العراق ذلك الذي نجم عن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ليلتقي مع التحالف الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، إذ يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق وصولا إلى سوريا ، ثم إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق هذا التحالف الإيراني – السوري ، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الفاعلة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل ، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية ، كما تمثل سوريا أيضا حلقة الوصل التي تربط إيران مع جبل عامل معقل الشيعة في لبنان في روابط تاريخية وعقائدية وإستراتيجية وإعلامية مما يعزز نفوذها الإقليمي (اللباد ، 2007 : 40) .

وينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل بناء دولتهم الإسلامية سواء أكان هذا المشروع مرتبطا بالعقيدة أم بدواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية، وقد دل ذلك من خلال قيام المسؤولين في إيران وخاصة في السلطة التنفيذية الذين فرضت عليهم السنوات العشرة الأولى من عهد الجمهورية الإيرانية تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال ما كان يعرف بمبدأ تصدير الثورة معتمدين على ما جاء في الدستور وخطب الخميني وتوجيهاته ، فقد حدد الدستور الإيراني أهداف السياسة الخارجية في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة من الفصل السادس (ملحق رقم 1) ، إذ إن إيران تعد سعادة الإنسان في المجتمع البشري أجمع أنها قضية

مقدسة لها ، وأن الاستقلال والحرية ، وإقامة حكومة ما سمّاه بحكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة (وثيقة دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المادة 154) .

لذا عمدت إيران إلى توظيف الأبعاد العقائدية (الدينية المذهبية) التي تخدم استراتيجيتها مستخدمة عدد من الروافد الفرعية في تحقيق متطلبات تلك الاستراتيجية، والتي كان من أبرزها الآتي:

1. المناورة والبراغماتية : برزت المناورة والبراغماتية، كرافد من الروافد المستخدمة من قبل المشروع الإيراني المعد للتنفيذ في هذه المنطقة، بعد أن اعتقد عدد من الباحثين أن إيران غير معنية بمشاركة الآخرين بما تحصل عليه من منافع في محيطها الإقليمي، وأنها لا تتوانى عن امتصاص أي جهد معارض لها، سواء بالمناورة الاستراتيجية، أو في البحث عن منافذ أخرى في مناطق تخومها. الأمر الذي جعل البعض يصر على معارضة إجراء أي تمييز تاريخي في دراسة السلوك السياسي الخارجي الإيراني بين نظام الشاه ونظام الثورة، إذ تتقارب المقومات والمغزى (العمار ، 2008 : 184) .
2. الموقع الجغرافي : يعد موقع إيران الجغرافي من أهم الروافد المؤثرة والدائمة في استراتيجية إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتا، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة انعكست على سياستها الداخلية والخارجية، فضلا عما يمنحه هذا الموقع الجغرافي من مميزات كونه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري؛ من جهة الشمال بحر قزوين، ومن جهة الجنوب الغربي الخليج العربي، وتعد هذه

السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية مهمة وحيوية، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، لا سيما دول الخليج العربي، كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصا من جهة الجنوب، وأضاف لإيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل، لا سيما سواحل الخليج العربي (الأحوازي ، مجلة البيان ، العدد 307 ، شباط 2013) .

3. الروافد العسكرية : تعتمد إيران أسلوب تنويع استخدام هذه الأدوات ، بين دعم أحزاب وحركات سياسية بعضها لديه أجنحة عسكرية ذات صبغة طائفية شيعية، خاصة في العراق ولبنان واليمن والبحرين ، ففي العراق دعمت التيار الصدري الذي يمتلك ميليشيا جيش المهدي ، وعصائب أهل الحق المنشقة عن التيار الصدري بدفع من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ، أما في لبنان تدعم حزب الله ، وفي اليمن تدعم الحركة، وتأتي الاستعانة الإيرانية بهذه الأدوات من أجل فرض نفوذ في تلك الدول تستطيع من خلاله تمرير أجندات سياسية تخدم مصالحها، وكانت صيغ الدعم الإيراني على شكل تزويد هذه الميليشيات بالأسلحة، وتوفير فرص التدريب الخاص على يد قوات الحرس الثوري الإيراني، والاشراف على عملياتها عبر مستشارين عسكريين وسياسيين إيرانيين ، كما أنشأت شبكة تحالفات إقليمية حكومية، وعملت على تزويدها بالتقنيات والاستشارات العسكرية، فعلى المستوى السوري مثلا، أشارت عدة تقارير إلى أن إيران تكفلت بتمويل بعض مشتريات السلاح السورية من روسيا، وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الإيراني السابق لدمشق في تموز 2007 ، جرى خلالها الاتفاق على قيام إيران بتمويل صفقات أسلحة روسية لسوريا (محمود ، 2007 : 66) .

وبهذا أصبحت الأبعاد العقائدية (الدينية والمذهبية) أحد أبرز ملامح الاستراتيجية الإيرانية بصورة عامة ، وتجاه المنطقة العربية بصورة خاصة، إن لم تكن هي المصدر الوحيد للشرعية والقانون وإدارة شؤون المؤمنين، وذلك في نظر النخب الإيرانية التي أخذت تصرح بأن جميع الحكومات الأخرى هي شيطانية على حد قولهم، وإن الحكام الذين يرفضون الاستسلام للإمام يجب أن يعاملوا بالسيف، وأن يرسلوا إلى الجحيم .

المطلب الثاني

الأبعاد الجيوسياسية

تضع أغلب دول العالم البرامج المختلفة التي تساعدها في توظيف مواردها التي هي عناصر قوتها القومية عند تنفيذ استراتيجيتها القومية بما يحقق أهداف أمنها القومي ، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف بقاء الدولة واستمرار وجودها والحفاظ على أمنها واستقلالها كوحدة سياسية فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي ، ويتطلب ذلك توظيف تلك الموارد والعناصر في أوقات السلم والحرب على حد سواء (فهمي ، 2011 : 35) .

وتعد إيران واحدة من الدول المصدرة للنفط ، وتعتمد في الأساس على هذه المنتج الاستراتيجي لإنقاذ استراتيجيتها العليا ؛ لذلك يلاحظ أن إيران حريصة على استقرار سوق النفط وأمن الطرق البحرية والبرية لتسويقه ووصوله إلى الأسواق العالمية ، لهذا فإن إيران تستثمر ثروتها بشكل نشط في تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الداخلية ، يرافق ذلك السعي الحثيث لممارسة دور إقليمي يتناسب مع رؤيتها الاستراتيجية (عبد الله ، 2012 : 7) .

لذا تنوعت الأبعاد الجيوسياسية للاستراتيجية الإيرانية بين عدد من المزايا التي من أبرزها ما حظيت به إيران من مزايا جغرافية نابعة من موقعها الجيوستراتيجي، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا ، هذين الموقعين اللذين يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي ، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية ، أو جوارها الشرقي والشمالي ، رغم وجود بعض المصالح المشتركة غير المتطابقة مع روسيا (تشوبين ، 2007 : 181) .

وقد نالت المنطقة العربية لدى صانع القرار الإيراني اهتمام كبير بسبب ما تمتعت به من مكانة كبيرة في العصر الحديث جعلها تحافظ على مركز الصدارة الذي احتلته في عصور سابقة ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية المنطقة العربية مع اكتشاف النفط وتصديره (الخصوصي ، 1988 : 198 – 199) .

وأصبح النفط محورا هاما وأحد المتغيرات الرئيسية التي جعلت المنطقة العربية حلبة للصراع بين الشرق والغرب، فحظي بأولوية بارزة في مخططاتها الاستراتيجية (آل ثاني ، 2000 : 138)، فضلا عن الصراع العربي الإسرائيلي وظهور إيران على مسرح الأحداث الدولية كقوة متنامية (الأعظمي ، 1992 : 94) .

ثم قدر لإيران أن تلعب دورا سياسيا مكملا للسياسة الأمريكية والبريطانية في منطقة الشرق الأوسط ، في وقت بلغت فيه أوج مجدها السياسي والعسكري في ظل سياسة الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم من القوى الخارجية (مالتير ، 2005 : 133) .

وأولت إيران الثورة الإسلامية موقع الدول العربية الواقعة في المشرق والخليج العربي أهمية كبيرة وعدت هذا الموقع كمفصل استراتيجي في علاقات الصراع بين الشرق والغرب ، فهذا المفصل هو مركز لخمس جهات متصلة ؛ الجزيرة العربية ، والخليج العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي ، كما أن موقع الدول العربية يتوسط طرق المواصلات بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا ، ولا يبتعد كثيرا عن الحدود الجنوبية لدول آسيا الوسطى التي كانت جزء من الاتحاد السوفييتي السابق ووريثته روسيا التي لم يكن يفصلها عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي سوى الخليج العربي وبالتالي إمكانية الوصول إلى بحر العرب والقرن الأفريقي (تنيرة ، 1986 : 81) .

وبطبيعة الحال كان للمزايا الجغرافية دورا مباشرا في رسم علاقات إيران الخارجية مع دول العالم والمنطقة ، إذ باتت مصالح إيران مع جميع الدول المجاورة متناقضة بشكل حاد بسبب حالة العداء والتصادم مع القومية العربية النابعة من المرتكزات الآيديولوجية التي كانت سببا مباشرا لعدائية واضحة وحادة في العلاقات مع العراق ودول الخليج العربي التي بدت في حالة توتر شديد منذ الثورة الإيرانية عام 1979م، وهو ما كان بداية الوجود الواسع والمباشر للأساطيل والقواعد الغربية والأمريكية بشكل خاص في الخليج العربي وبعض دوله، لحماية إمدادات النفط في بداية الأمر، ثم تطور ذلك ليتحول إلى وجود عسكري دائم (مكي ، 2012 : 347 – 348).

ونظرت إيران إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة التي تحيطها بأنه اختراق للجغرافية الأمنية لها ، وعدت ذلك من أبرز التحديات الخطيرة التي تواجهها ، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ في منطقة وسط آسيا وبحر قزوين الذي سببه انهيار الاتحاد السوفييتي ،

وهو ما أدى إلى تعزيز شعور إيران بأنها أصبحت جزيرة تحاصرها الولايات المتحدة الأمريكية (الحيدري ، 2006 : 61) .

وهكذا بات ضروريا للاستراتيجية الإيرانية كسر هذا الحصار وبناء قواعد جديدة للصراع جوهره القتال خارج الحدود ، فكانت المنطقة العربية الثغرة الأكبر في طوق الحصار الأمريكي بالمفهوم الإيراني ، الأمر الذي شجع إيران على تطوير مشروعها الأساسي الذي كانت بدايته الثورة الإسلامية وتعطل بشكل جوهري بسبب الحرب مع العراق للفترة 1980-1988 م ، ليشمل هذه المرة مهمة الدفاع عن المصالح الحيوية لإيران خارج الحدود الوطنية وتحديدا على الأراضي العربية ، لذا وضع صناع القرار في إيران هرما من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء إستراتيجي متكامل ، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية المترابطة لغويا وثقافيا ودينيا وجغرافيا وحضاريا بين سياسته في منطقة الخليج العربي وسياسته في منطقة المشرق العربي ضمانا لتعزيز الحضور الإيراني في كامل المنطقة (اللباد، 2007 : 38).

وقد وضعت إيران مصلحتها القومية فوق كل الاعتبارات عندما بدأت بتنفيذ ستراتيجيتها الخارجية الهادفة إلى تحقيق مشروعها تجاه المنطقة العربية، فقامت باستثمار مرتكزي الموقع الاستراتيجي والاقتصاد كأدوات في الحفاظ على تلك المصالح ، وكانت تنظر إلى أن هذه الأدوات هي في الوقت ذاته أهداف مستقبلية ، الأمر الذي تطلب تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي عبر تأكيد سيطرتها على المعابر المائية القريبة من حيزها الجغرافي في منطقة الخليج العربي ، وذلك من أجل التأثير على تلك المعابر التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدول المطلة على الخليج

العربي ولها أهمية كبيرة لمصالح الدول الغربية الكبرى، فضلا عن دورها في البعد الأمني تجاه منطقة الشرق الأوسط (بشارة ، 2012 : 10) .

لذلك كانت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد شاه إيران وبعده، تعكس الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لدورها الإقليمي بأنها قوة لها مصالحها في المنطقة، فقد احتلت الجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في عهد الشاه واستمرت تتمسك بها حتى الآن ، رغم التطورات البراغماتية في السياسة الخارجية الإيرانية التي حدثت بعد تولي الاصلاحيون على الحكم عام 1997م ، الهادفة بالأساس الحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره بعد أن كان يهدف تصدير الثورة الإيرانية إلى الجوار الجغرافي خاصة تجاه دول الخليج العربي التي تتواجد فيها التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين ، وكذلك في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر بنسب أقل ، وبطبيعة الحال المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية ، ومن ثم بدأت إيران تتجه إلى دعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى من دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي (المجالي ، 2011 : 13).

وكان الهدف من هذه الاعتبارات تحقيق انكشاف الأمن القومي العربي تماما أمام التوجهات العقائدية والتاريخية والمصلحية والنفسية الإيرانية ، بعد أن تتمكن من رسم الصورة في إطارها الشمولي، بعيدا عن الانتقائية التي لا تزيد الوضع في المنطقة إلا تعقيدا ، يصلح أن تكون مقدمة لتحرك مبني على أسس متوازنة لا تقف عند المظاهر ، وتنفذ إلى الدوافع الحقيقية ، لكنها تبقى قاصرة على التطلعات والآمال من دون تظافر الجهود المؤسسية لكافة الدول المعنية بالأمن العربي بصورة عامة والخليجي على وجه التحديد ، وذلك بعد أن ظهرت دلالات على وجود مقاربة نظرية وتقارب فكري مشترك بين نظرية ولاية الفقيه الإيرانية والعقلية الإسرائيلية المتعالية ، أدت إلى نتيجة

مفادها وجود تشابه كبير في الأساليب والوسائل ، فالمبادىء الأساسية، والتطبيقات العملية في إجراءات الطرفين تنبع من النظرة الاستعلائية لهما، فهي قد باتت واضحة المعالم ، عبر الاستعلاء على باقي العرقيات والطوائف والتمايز الشمولي عن الآخر وبفكرة أرض الميعاد وما وراءها ، حتى أن الطرفين يؤمنان بحتمية ظهور المخلص الذي له صفة الديمومة التاريخية والقيادة المنتظرة لأمته المتميزة ، بحيث تتحول هذه الأفكار إلى حركة سياسية لها برامجها الآنية وآفاقها المستقبلية ، لتنتهي بإقامة كيان جغرافي يتجه نحو الهدف الكوني المعبر عنه بالحكومة العالمية .

المبحث الثاني

أدوات الاستراتيجية الإيرانية

أثارت الثورة الإسلامية الإيرانية مشاعر كثير من محبي الحرية في شعوب العالم، وكان لها تأثير كبير وحسن استقبال في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وحظيت بقدر من الاهتمام واجتذبت تعاطف المثقفين والمشاهير، لأنها ترمز إلى صراع كان يبدو بناء بين شعب يقوده رجل دين مسن ومسالم وبين طاغية ، لكن سرعان ما أخذت إيران الثورة تتحول إلى طرف مرعب ومنفر ، لأنها بدت كأنها ترمز إلى العودة إلى العصر الوسيط ، لكنها بنحو خاص طبعت الثورية في النفوس لا سيما في الأوساط اليسارية الأوروبية، لأنها أعادت تاريخ الآمال الخائبة في الثورات السابقة .

لذا أصبحت الرغبة في الحصول على القوة لدى صناع القرار الإيراني تمثل أمرا لا يمكن التخلي عنه، وسط هوس متصاعد للقوة من قبل حكومات الدول المحيطة التي تشكل معها محورا مشتركا ومهما في الهيكل التصوري للقوة الذي يبقى متباينا باختلاف الثقافات والمكونات التاريخية على وفق خصوصية كل أمة، لهذا ولد لدى الإيرانيين تصورا بأن المنطقة تعيش حالة حرب دائمة وأنها تواجه تهديدات تمس وجودها العقائدي قبل تطلعاتها الإستراتيجية ، فعمدت إلى استخدام أدوات عديدة من أجل انجاح مشروعها الذي بات يهدد الآخرين.

ويتناول المبحث الثاني أدوات الاستراتيجية الإيرانية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: العقيدة الفكرية.

المطلب الثاني: الفاعلون المحليون.

المطلب الأول

العقيدة الفكرية

تبنى نظام الجمهورية الإسلامية منذ توليه السلطة عام 1979 الخطاب الثوري الديني الذي يؤكد على العقيدة الفكرية التي تحملها الرؤية الإيرانية تجاه الشعوب الإسلامية، لا بل جاء تأكيد القادة الإيرانيين بأن هذه العقيدة هي ما يحتاج إليه عالم اليوم، وهذا يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار بالسعي لتصدير الثورة الإيرانية وقيمها كواجب إلزامي، لذلك عملت على تنفيذ تلك المساعي وفقاً لمبادىء الثورة من وجهة النظر الإيرانية التي تتلخص بمجموعة من المراحل، تبدأ بمرحلة اليقظة الإسلامية أولاً، وتنطلق نحو مرحلة انتصار الثورة، مروراً بمرحلة استقرار النظام السياسي وإقامة الحكومة الإسلامية العالمية، ومن ثم مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، وانتهاءً بإقامة الدولة الإسلامية الحديثة، وبهذا يؤكد القادة الإيرانيين بأن الثورة الإسلامية تعيش الآن مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية العالمية (عبد المؤمن1، 2006 : 22).

لذلك قامت إيران بوضع إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية عبر تقديم نفسها بوصفها إنموذجاً لا بد أن يحتذى به من دول المنطقة كونه يستمد شرعيته من الدين الإسلامي، وتحديداً ما يتعلق بتطبيق منهجية المذهب الشيعي وعقيدته الفكرية وعلى وجه الخصوص نظرية ولاية الفقيه التي وضع أركانها قائد الثورة الإيرانية ومفجرها الإمام الخميني على اعتبارات تنادي بأن الولي الفقيه هو نائب (الإمام المهدي الغائب) منذ أكثر من ألف عام وقد تمر سنين طويلة قبل أن تقتضي المصلحة ظهور الإمام، لذا ومن أجل عدم بقاء أحكام الإسلام معطلة تم وضع هذه

النظرية التي تدعو لإقامة الحكومة الإسلامية العالمية، حيث اعتمدت الحكومة الإيرانية لهذا الغرض إستراتيجيتها التي تتجسد في نظام الجمهورية الإسلامية بقيادة الولي الفقيه وهو الإمام الخميني ومن بعده المرشد علي خامنئي (الزهيري ، 2011 : 37) .

وعلى هذا الأساس قامت إيران بإعادة بناء توجهاتها الفكرية من خلال عقيدة الإمام المهدي الغائب والمنتظر في صورتها المبسطة على أصل عقلي مفاده: أنه لا بد من وجود الإمام الذي يخلف النبي محمد صلى الله عليه وسلم في الأمة، وتكون له صلاحية النبوة من طاعة وتشريع منصوص عليه شرعاً، فالإمامة عند الشيعة أمر رباني نصت عليه النبوة ووقع الاختيار على الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لخلافة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثم تكون الإمامة في ذريته منتقلة منه إلى ابنه الحسن، فالحسين عليهما السلام، يتلوهما تسعة أئمة من صلب الحسين (عبدالله ،2010: 96) .

وبهذا المنطـق تبنى نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عقيدته الفكرية وفق نظرية ولاية الفقيه القائمة على مبـدأ الغيبة الذي انتشر بين مريدي الطائفة الشيعية الإثنى عشرية الذيـن سلسلوا لأنفسهم أئمة من ذرية الإمام الحسين بن أبـي طالب عليهما السلام، وانقطع تعاقبهم منـذ دخل الإمـام الثاني عشـر محمـد بن الحسن العسكري إلى مغارة في مدينة سامراء العراقية وعمره يومذاك أربع أو خمس سنوات، وهم يرتقبون خروجه منذ ما يزيد عن ألف عام، ولم يظهر حتى الآن، الأمـر الذي رتب على هـذا الاعتقـاد أمـران، هما (الأحمدي، 2006: 43) :

1. إن فكرة غيبة الإمام الثاني عشر تعني ضرورة ظهوره في النهاية كونه يعد الإمام (المهدي المنتظر)، لذلك فقد عطلت هذه الغيبة أموراً عقائدية وفقهية عديدة كإعلان الجهاد وعدم أداء صلاة الجماعة وأمر الولاية العامة، لكن اجتهادات الخميني قائد الثورة الإيرانية أجازت تولي

الفقيه أمر الأمة كنائب عن الإمام الغائب إلى حين ظهوره وذلك استناداً لنظرية ولاية الفقيه، ووفق هذه الاجتهادات قامت الدولة في إيران وعادت صلاة الجمعة، فيما استمر تعليق الجهاد طيلة ألف عام بزعم عدم جواز إعلان الجهاد إلا بعد عودة الإمام الغائب.

2. إن عدد من المصادر العلمية المعتمدة في الفقه الشيعي والتي تحمل عنوان (الغيبة) قد جرى تأليفها من قبل كل من: الشيخ النعماني المتوفي عام 360 هجري*، والشيخ المفيد المتوفي عام 413 هجري**، والسيد المرتضى المتوفي عام 436 هجري***، وقد اتفقت هذه المرلفات على أن ظهور الإمام الغائب لن يتم إلا بعد مرور أوقات عصيبة في حياة أبناء الأمة الإسلامية، وذلك بعد اشتداد آفة الفساد وإشاعة الشرور وازدياد الظلم، وأن لوازم ظهور الإمام تستوجب إعادة العدل إلى الأرض بعد أن ملئت جوراً، فيما تناقل باحثون آخرون أن هذه قصة مفتراة ولا وجود لها، وأن الإمام الحادي عشر للطائفة الشيعية الحسن العسكري توفي ولم يكن له ولد.

ثم أصبح دور العقيدة الفكرية في الاستراتيجية الإيرانية بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 يأخذ طابعاً جديداً، جراء تنامي نشاطات الحركة الفكرية الجديدة التي تزعمها عدد من المثقفين الإيرانيين المعارضين الذين فضلوا البقاء في بلدهم وقاموا بتوجيه النقد للنظام الإسلامي المحافظ السائد في إيران الذي يتبنى نظرية تصدير الثورة، وفيهم أساتذة وموظفون كبار وصحافيون

* **الشيخ النعماني :** هو أبي عبدالله محمد بن إبراهيم المعروف بـابن أبي زينب النعماني المتوفي عام 360 هجري وهو من أعلام الشيعة الأجلاء..

** **الشيخ المفيد :** هو محمَّد بن محمَّد بن النعمان بن عبد السَّلام الحارثي المذحجي العكبري، المعروف بابن المعلم، والمفيد، كنيته أبو عبد الله، ولد في قرية عكبرا على بُعد عشرة فراسخ من بغداد سنة 336هـ، وقيل سنة 338هـ.، والمنوفي عام 413 هجري، يعد أحد أبرز علماء الإمامية وبالأخص الإثنى عشرية ومحدثيها.

*** **السيد المرتضى :** هو السيّد الشريف علي بن الشريف أبي أحمد الحسين نقيب الطالبيين بن موسى الأبرش بن موسى بن إبراهيم (المرتضى) بن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام ، المولود في عام 355 هجري في خلافة المطيع لله العباسي.والمتوفي في عام 415 هجري.

ورؤساء منشآت وغيرهم، وحافظوا على حالة السجال الفكري بين كوادر النظام السياسي القائم، فحدد هؤلاء هدفاً رئيسياً يتوافق بموجبه التقدم التقني الغربي والثقافة الإسلامية، وهو ما يتعارض مع التوجه السائد في أركان النظام الإيراني القائم على رؤية أن إيران من دول العالم الثالث التي تسعى لمصادرة العلوم الاجتماعية القريبة من الأيديولوجيا الغربية والرأسمالية (كوفيل ، 2008 : 275).

وأسهم وجود هذه الحركة الفكرية في بلورة تيار جديد داخل إيران سمي فيما بعد بالتيار الإصلاحي، الذي كان له دور في إحداث توجهات جديدة داخل النظام السياسي الإيراني المتشدد الذي أقامه رجال الدين المحافظون، لكنه من الضروري التنبيه إلى أن حقيقة الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية ليست مرتبطة بالمحافظين دون الإصلاحيين، فهي إستراتيجية الدولة الإيرانية سواءاً كانت قائمة على العقيدة، أو على دواعي الأمن القومي، أو برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية، إذ تعود جذور هذا التيار وأولوياته إلى سنوات حكم الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وهما من الإصلاحيين، فضلاً عن زعيم المعارضة الإيرانيــة مير حسين موسوي الذي كان رئيساً لــوزراء إيران خلال سنــوات الحــرب مــع العراق وخلال مرحلة التوجه الإيراني المطلق لتصدير الثورة، لكن وبرغم ذلك فإن إيران قد عززت من جموح مشروعها خلال ولاية الرئيس محمود أحمدي نجاد الأولى، وأطلقت يـد حرس الثورة للمضي في هذا المشروع بكل قـوة (مكي ، 2012 : 366) .

وعليه فإن العقيدة الفكرية للاستراتيجية الإيرانية تستند على مجموعة من الأدوات التي تشكل في مجموعها المشروع الإيراني والتي تظهر واضحة على المستويين المحلي والخارجي، وفي المجالات السياسية والقدرات العسكرية والتوجهات العقائدية، إذ إن إيران تتحالف مع قوى وأحزاب عربية، وتستغل الجانب المذهبي أو الفكري الذي يعتنقه أبناء الطائفة الشيعية المتواجدين في دول

المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، إلى جانب التوجهات العسكرية الإيرانية التي برزت بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، كما جندت جزءاً رئيسياً من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو إعلامية أو اقتصادية في دول المنطقة، وتختلف الأدوار التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات وذلك بحسب مجال نشاطاتها التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى أو مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات، وهذه هي التي تقوم بالمهمات الأكبر، لذلك فإن استخدام هذه الأداة في الإستراتيجية الإيرانية كان يتميز بأنه لا يترك وراءه كثيراً من الآثار، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب، وأيضاً أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلام، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانية لتفيذ أجندتها في المنطقة العربية، بل كان يقتصر الأمر على دعم مالي سياسي وإعلامي يقود فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الدول المستهدفة (مكي ، 2012 : 355) .

المطلب الثاني

الفاعلون المحليون

رغم تعرض الاستراتيجية الإيرانية لعدد من الضغوط الداخلية والظروف الإقليمية والدولية التي واجهتها بقوة، إلا أنها لا تزال تضطلع بدور واسع على المستوى الإقليمي بالاعتماد على عدد من الفاعلين المحليين الذين أسهموا في جعل الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تسير وفق خارطة الطريق التي تم اعدادها، وقد كان من أهم هؤلاء الفاعلين:

1. **القوى المحلية العربية** : قامت إيران ببلورة إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية وفق أسس تسعى من خلالها إلى إعادة طرح نفسها كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة، وذلك من أجل خدمة مصالحها العقائدية والفكرية فضلاً عن تعزيز أمنها والحفاظ على نظامها السياسي، وهي هنا قد وظفت عدد من القوى العربية ، التي من أبرزها:

أ. **حزب الله اللبناني** : يمثل هذا الحزب أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس ونظام الرئيس السوري بشار الأسد، لذلك دعمته إيران دعماً معنوياً وسياسياً وعسكرياً، برز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام (2006)، إذ مكّن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات الإسرائيلية، وذلك عبر إنشاء أنفاق ومخابىء محصنة تحت الأرض بمساعدة من المهندسين الإيرانيين، بالاضافة لإمداد الحزب بالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والقطع البحرية (الشرقاوي، 2007).

وقد أصبح تحالف إيران بحزب الله اللبناني يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحالف المرجعي، ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية ، ويمكنها من استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان (اللباد، 2007 : 41).

ب. **حركة حماس الفلسطينية** : وجدت حركة حماس جميع الطرق مغلقة أمامها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (2006)، ورغم محاولاتها إعادة تقديم مشروعها بصورة معتدلة ومقبولة من قبل المجتمع الدولي والإقليمي، قامت بصياغة خطاب سياسي بعيداً عن شعارات الأيديولوجيا التي طغت على فكرها وممارستها في السابق، إلا أنها تعرضت وحكومتها المشكلة حينذاك إلى مقاطعة دولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن إسرائيل، وبسبب الضغط الأمريكي الكبير إزاء التعامل مع حكومة حماس فإن كثيراً من الدول العربية قد تحفظت في تعاملها مع هذه الحكومة، واندرج بشكل أو بآخر في سياسة المقاطعة الدولية ضدها، وهكذا لم تجد حماس من نافذة سوى تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع إيران وسوريا (الحروب، 2007 : 15-16).

ج. **الفعاليات السياسية الشيعية في العراق** : تملك إيران مفاتيح عديدة للمشكلات الأمنية التي يعاني منها الوضع الداخلي في العراق بعد تغيير نظام الحكم جراء الاحتلال الأمريكي عام (2003) ، وقد ساعد هذا الأمر إيران في تقوية نفوذها الإقليمي، بعد أن اتفقت التوجهات الإيرانية في المنطقة مع نظام الحكم القائم في العراق نتيجة التقارب النسبي بين المعتقدات الدينية بين البلدين القائم على وجود أغلبية شيعية، فضلاً عن العلاقات المتميزة التي تقيمها بعض الأحزاب والحركات السياسية العراقية مع إيران، التي جرى تأسيسها في إيران خلال فترات سابقة إبان مرحلة المعارضة لنظام الحكم السابق، كالمجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة

بدر التي سمحت لتواجد أفراد من قوات القدس المنتمي للحرس الثوري الإيراني في العراق، الذي تتهمه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف العراقية بتقديم معدات عسكرية للميليشيات الشيعية الناشطة بشكل لافت للنظر والتابعة لعدد من الأحزاب السياسية، والتي سبق أن جرى دمجها مع القوات النظامية بعد انشاء المؤسستين العسكرية والأمنيـة العراقيـة، فضـلاً عـن الدور الذي تلعبه العديـد مـن القيادات الشيعيـة الهامة التي سبق أن اتخذت من إيران ملاذاً لها ومنطلقاً لنشاطاتها في العراق ، والتي عادت بعد عـام (2003) لتشارك في السلطة (الشرقاوي ، 2007).

د. **حركة أنصار الله الحوثية** : تعد الإمامة مشروع مستمر في الفقه الإمامي الشيعي الإثنى عشري، لذلك سعت إيران لإختراق حركة أنصار الله الحوثية في اليمن وذلك عبر استغلال مشروع الإمامة الذي يعد من أبرز مرتكزات هذه الحركة والذي أصبح إحد أهم الحقائق التي أسهمت في استمرار اندلاع الأزمة في اليمن على أيدي أنصار هذا المشروع، وذلك منذ قيام الثورة اليمنية في 26 أيلول 1926 التي وإن كانت قد نجحت في إسقاط نظام الحكم الإمامي في شمال اليمن، إلا أنها لم تقض على الإمامة كمشروع مستمر يحمل في طياته عوامل العودة والظهور من جديد، وهذا ما يمكن تأكيده في اسطورة الألف عام التي حكم خلالها الأئمة في اليمن، إذ لا يتحدث التاريخ إلا عن 233 عاماً من مجموع ما حكم فيه الأئمة، حيث إقاموا دولتين هما: الدولة القاسمية (1045- 1234)، والمملكـة المتوكلة التـي أنشأها بيـت حميد الديـن وحكمها للفترة (1918- 1962)، وما عدا ذلك فإن فكرة الألف عام التي يتم تداولها على نطاق واسع من قبل أنصار الأمامة هي فكرة غير واقعية رغم أن هؤلاء

الأنصار ظلوا في حالة تصارع على الحكم وتصدي له مهما قل الأتباع وضاقت الأرض التي يقيمون دولتهم عليها(سري الدين ، 2010: 6).

وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن هي في الأصل فرقة من فرق الزيدية، التي تحمل تسمية الجارودية، وللحركة تسمية ثانية هي "الشباب المؤمن" وهو تنظيم نشأ عام 1991 في بعض مناطق محافظة صعدة التي تبعد 240 كم شمال صنعاء ، كمنتدى للأنشطة الثقافية، انشق عن حزب الحق الذي أنشىء عام 1990، أي بعد إعلان الوحدة اليمنية والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية والثقافية بإيعاز من رجل الدين بدر الدين الحوثي، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه، وبالتالي دعم حزب الحق بصفته ممثل المذهب الزيدي (النمراوي، 2010 : 20).

2. **مقلدو المرجعية الدينية في إيران من مواطني دول الدول العربية** : أخذت العلاقات الإيرانية بالشيعة من مواطني الدول العربية المجاورة أشكالاً مختلفة عن تلك العلاقات في كل من سوريا ولبنان ، إذ تقيم إيران علاقاتها مع الشيعة في دول الخليج العربي من خلال أحزاب وهيئات وطوائف، سواء كانوا أغلبية كما هو الحال في البحرين، أو أقلية كما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل فتور العلاقة في أحسن الحالات بين إيران والأنظمة الحاكمة في هذه الدول ، لذلك بأنه يغلب الطابع السري على تلك العلاقة باعتبارها علاقة أيديولوجية في المقام الأول ، فيما يغلب الطابع السياسي على العلاقة بين النظامين الإيراني والسوري نظراً لاختلاف أيديولوجيتهما ، فالنظام الإيراني شيعي اثنا عشري متشدد والنظام السوري بعثي علماني ، أما ما يخص العلاقة مع لبنان فهي تجري من خلال حزب الله الذي يرتبط بإيران

بعلاقات ايديولوجية تتجاوز سقف السياسة إلى التحالف المرجعي الديني كما مر سابقاً (الزهيري، 2011 : 89- 91) .

يرى الباحث بأن إيران قد عملت خلال الفترة (2010-2015) على إسناد الأدوار التي تؤديها الأدوات الأيديولوجية ضمن استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية بعدد من الفاعلين المحليين بما يسمح لها بتحقيق توجهاتها الايديولوجية عبر الاهتمام بالقدرات العسكرية لهؤلاء الفاعلين ومنحهم الأولوية في استراتيجيتها الشاملة التي قامت على مساعٍ جادة لتنويع مصادر القوة الذاتية عبر السير الحثيث تجاه تعظيم القدرات الاقتصادية والعسكرية بالاستفادة من النواحي الاجتماعية والمعنوية والثقافية مع تكثيف النشاط الدبلوماسي في الخارج بما يحقق لها الطموحات التي أخذ الجانب العسكري فيها مجالاً واسعاً أثار الجدل لدى الأوساط الدولية والإقليمية التي جعلت إيران أمام صعوبات تواجه رغبتها بتقوية قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية ، وذلك جراء تعرضها لمجموعة من القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الإيرانية من الاهتمام المتزايد بالفاعلين المحليين.

الفصل الثالث

مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول : المرتكزات الجيوستراتيجية.

المطلب الأول : التمدد الجغرافي.

المطلب الثاني : الانتشار الثقافي والتاريخي.

المبحث الثاني : المرتكزات الأمنية والعسكرية.

المطلب الأول : المنظور الإيراني للأمن الإقليمي.

المطلب الثاني : بناء قدرات عسكرية غير تقليدية.

المبحث الثالث : المرتكزات الأيديولوجية.

المطلب الأول : الرسالة الآيديولوجية.

المطلب الثاني : إدارة الصراعات الإقليمية .

الفصل الثالث

مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

حظيت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية التي وضعها نظام حكم الجمهورية الإسلامية منذ تسلمه مقاليد السلطة بعد إسقاط نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979، باهتمام متزايد وواسع النطاق من لدن جهات عديدة دولية وإقليمية ومحلية، من أبرزها : المفكرين والباحثين الأكاديميين في المنطقة العربية، والنخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول العالم الكبرى التي لها اهتمام كبير بالعديد من مجريات الأوضاع في المنطقة العربية تبعاً لسياساتها الدولية التي لها تماس مباشر بمصالحها كقوى كبرى في العالم، والقوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في المنطقة العربية، والقوى المحلية في داخل إيران سواء كانت محافظة أو إصلاحية أو معارضة.

ويعود سبب الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بالاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى الثقل الاستراتيجي الذي تتمتع به إيران في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن أخذت تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة منذ الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011، وبذلك حققت مكاسب نشطت آمالها الواسعة في الحصول على فرص كبيرة تخدم استراتيجيتها في ظل حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي.

يتناول الفصل الثالث مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المرتكزات الجيوستراتيجية.

المبحث الثاني : المرتكزات الأمنية والعسكرية.

المبحث الثالث : المرتكزات الأيديولوجية.

المبحث الأول

المرتكزات الجيوستراتيجية

يستند بناء الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى عدد من المرتكزات الجيوسترتيجية القائمة على فرص متباينة ومعقدة تشتمل على معطيات كثيرة كونها تتعلق بالجوانب الجغرافية والثقافية والتاريخية والأمنية والعسكرية، والتي تتداخل فيها المعتقدات الدينية بالمكونات القومية الإيرانية من ناحية، والطابع الثوري بالبراجماتي للنظام السياسي الحاكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ناحية أخرى.

ولا يمكن اختصار الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في مجرد تصدير الثورة، أو من محاولاتها تشييع المنطقة، فالمشروع الإيراني متعدد المراحل، ينطلق أولاً من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولاً لبقية الدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا، عبر الاعتماد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، ويتوج هذا المشروع بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الذي تنتزع بموجبه دوراً إقليمياً من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة.

يتناول المبحث الأول المجال الجيواستراتيجي الإيراني من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : التمدد الجغرافي.

المطلب الثاني : الانتشار الثقافي والتاريخي .

المطلب الأول

التمدد الجغرافي

يبرز دور المرتكزات الجيوستراتيجية واضحاً عندما تتداخل التجربة التاريخية لعدد من الأمم في العوامل المشتركة التي تحكم العلاقات الثقافية والسياسية والدينية لتلك الأمم، وينطبق هذا الأمر على كثير من دول الشرق الأوسط التي فرضــت البيئة الجغرافيــة عليها الاشتراك فــي حدود جغرافية مشتركة، فالجزيرة العربية هي البقعة الجغرافية التي انحدر العرب منها إلى بقاع متعددة، والتي أدت دورها في تشكل تلك التجربة التاريخيــة التي طورتها الأمة العربية فــي جغرافيا متلاصقــة مع الأمم الأخرى ومنها الفارسية والتركية، وأخذت أهميتها تتزايد يوماً بعد يوم، رغم تباين بريقها الذي لا يلـوح فــي الأفق أي مؤشر أن هذه الأهمية ستفقد ذلك البريــق فــي المدى المنظـور (الزويري ، 2012 : 57) .

وقد حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين المنطقة العربية ووسط قارة آسيا، هذان الموقعان اللذان يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية، أو جوارها الشرقي والشمالي، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع دول آسيا الوسطى التي كانت تتبع للاتحاد السوفيتي السابق، لكن ذلك لا يعني تطابـق تلك المصالح (تشوبين ، 2007 : 181) .

ومن خلال ذلك بات التمدد الجغرافي أحد المرتكزات الأكثر ثباتاً في الاستراتيجية الإيرانية الخارجية تجاه المنطقة العربية ومن أكثر مقوماتها أهمية، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبير تبلغ (1.648.000) شكلت من خلالها تكاملاً جغرافياً ينعكس إيجابياً على سياستها الداخلية والخارجية، وقد سمحت هذه المساحة لأيران امتلاك سواحل بحرية يبلغ طولها حوالـي (700) كم موزعة على أكثر من منفذ بحري، ففي جهة الشمال بحرين قزوين، ومن جهة الجنوب الغربي يوجد الخليج العربي، وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، فضلاً عما يوفره ذلك من سيطرة تكاد تكون مطلقة على ممرات مائية هامة وحيوية، جعلتها ذات تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، وخاصة الدول العربية في منطقة الخليج العربي، كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وسمح لها بانشاء قوة بحرية مؤثرة من خلال بناء القواعد العسكرية على سواحل تلك البحار وخاصة على الخليج العربي (العلاق، 2012 : 66).

وهيأت المرتكزات الجيوستراتيجية المجال لإيران من أجل إقامة علاقات مع العرب على مختلف الأصعدة، لكنها كانت دائماً من أكثر المسائل حضوراً وتعقيداً في المنطقة رغم أهميتها، وذلك لوجود عدد من الإشكالات ونقاط الخلاف التي جعلت من هذه العلاقات تتجه نحو مسارها السلبي في أغلب الأحيان، إذ تنظر أغلب الدول العربية للسياسات الإيرانية بأنها تشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي، وقد تبقى هذه السياسات مصدر تهديد رئيسي بحكم أن الصراع العربي – الإيراني له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية ما يجعله صراعاً مفتوحاً ومتجدداً لا سيما أنه قد وصل في إحدى مراحله إلى المواجهة المسلحة أثناء الحرب العراقية الإيرانية (الزهيري ، 2011 : 5) .

لذا لم تعرف العلاقات الإيرانية مع الدول العربية، مساراً واحداً منذ قيام نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979)، فقد تباينت تلك العلاقة وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقات مع مصر والسعودية والعراق، إلى إستراتيجية بدأت واستمرت مع سوريا وبعض القوى المحلية العربية في لبنان وفلسطين، أو علاقات تراوحت بين الدفء والبرودة والتوتر والقلق مع عدد من الدول الخليجية، بمعنى أن علاقات إيران مع العرب قد شهدت تقلبات مستمرة ولم تكن مستقرة، خاصة بعد تغير نظام الحكم في العراق عام (2003)، إذ انتقلت من حالة الحرب والعداء المزمن إلى مد النفوذ والتحكم بالشأن العراقي والتلاقي مع معظم القوى السياسية في العراق، مثلما كان للتحولات الداخلية في إيران آثارها في هذا المجال عبر سيطرة المحافظين في السنوات الأولى من عمر نظام الحكم الجمهوري إلى في عهد الرئيس محمد خاتمي، ومن ثم العودة إلى حكم المحافظين على يد الرئيس محمد أحمدي نجاد، إذ أثرت هذه التحولات بالاضافة للمتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى ، في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية ، والتي دفعت إيران لإتباع استراتيجية جديدة تجاه المنطقة العربية على مستوى الأدوار والتفاعلات (عتريسي ، 2012 : 89).

وأكتسبت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بُعداً جديداً يتمثل بجعل المنطقة مجالاً حيوياً للأمن الإيراني وساحة محورية لمواجهة خصومها خارج الحدود الوطنية، وذلك بعد تنامي التحديات الخطيرة التي أوجدها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ في منطقة وسط آسيا وبحر قزوين الذي سببه انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الوجود الأمريكي الفعلي في منطقة الخليج العربي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين (الحيدري، 2006 : 61).

وهكذا أخذت إيران تنظر للمنطقة العربية بأنها الثغرة الأكبر في طوق الحصار الأمريكي المفروض عليها، الأمر الذي شجعها على تطوير البناء الاستراتيجي الذي كانت قد بدأته بعد نشوب الثورة الإسلامية عام 1979 وتعطل بشكل جوهري بسبب التحولات اللاستراتيجية التي شهدتها المنطقة العربية بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988)، مروراً بحرب الخليج الثانية عام 1991، وصولاً للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، الأمر الذي زاد من التفكير الإيراني لاستغلال المرتكزات الجغرافية في مهمة الدفاع عن المصالح الحيوية لإيران خارج الحدود الوطنية وتحديداً على الأراضي العربية (مكي، 2012 : 351).

وخلال هذه المرحلة عملت إيران على بناء التحالف الثلاثي بينها وكل من سوريا وحزب الله من أجل تنفيذ رغباتها في التمدد الجغرافي في المنطقة العربية، فكانت البداية مع حزب الله ليصبح الذراع القوية لإيران في المنطقة والمدافع عن المصالح السورية في لبنان، والورقة الرابحة في تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة وكابحاً للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فعملت إيران على إيجاد حد أدنى من التوازن على جانبي الحدود اللبنانية مع الأراضي المحتلة من خلال تمويل مقاتلي حزب الله بأسلحة ومعدات استراتيجية استطاعت من خلالها تهديد العمق الإسرائيلي (الزهيري، 2011: 93).

وإلى جانب ذلك أسهمت البيئة الجغرافية الإقليمية بتشكل الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية للفترة (2010 – 2015)، إذ دفعت هذه البيئة طابع العلاقات بين إيران وجوارها الجغرافي يأخذ شكل التعاون وتحديداً مع تركيا رغم الخلاف العقائدي بين الطرفين؛ وذلك لإن تركيا دولة علمانية وإيران أعلنت خيارها منذ الثورة الإيرانية عام (1979) كدولة إسلامية، لكن تأثير المصالح الاقتصادية وموقف البلدين من القضية الكردية التي تهدد الوحدة الوطنية في البلدين، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002، كحزب سياسي معتدل،

الأمر الذي أحدث حالة تقارب بين البلدين وزاد من فرص التعاون بينهما في قضايا عديدة تتعلق بالتوجهات الإقليمية لهما في منطقة الشرق الأوسط ، رغم محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استعمال تركيا في توازن القوى الإقليمي ضد إيران بعد حدوث فراغ في التوازن جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث قامت تركيا باستيراد احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران، وزاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران الذي أصبح بموجبه الميزان التجاري يميل لصالح إيران، كما وقفت تركيا ضد العقوبات على إيران في أزمة المفاعل النووي الإيراني، ورفضت استعمال القوة العسكرية ضدها سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية (البرصان ،2012 :475).

وتأسيساً على ما تقدم فإن مرتكز التمدد الجغرافي كان واضحاً في التحركات الإيرانية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، كونه أشار إلى أن إيران قامت بوضع استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، من أجل استعادة مكانتها التي فقدتها منذ قيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني ومساعديه من رجال الدين عام 1979، وهو ما يجعلها تفكر جدياً في مشروع الحكومة العالمية للإسلام، والنظر إليه كمشروع للدولة الإيرانية الكبيرة أو ما يطلق عليه الحلم الإمبراطوري الذي يعيد دور إيران الإقليمي والدولي بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يفرض إلتزامات واجبة تحت جميع الظروف أو الضغوط التي قد تتعرض لها إيران، وذلك في إطار خصوصية الفكر الإيراني المعاصر الذي يقوم على مجموعة من المرتكزات الثقافية والتاريخية التي يسعى نظام الجمهورية الإسلامية توظيفها والبدء بها في المنطقة العربية لخدمة استراتيجيته القائمة على ثوابت التاريخ والجغرافية ضمن توجهات دينية مذهبية معينة (شيعية).

المطلب الثاني

الانتشار الثقافي والتاريخي

تعود الأطماع الأجنبية في المنطقة العربية إلى مراحل تاريخية ضاربة في القدم، وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية سواء من الناحية الجغرافية أو التاريخية، وهو ما انعكس على توجهات عدد من القوى الدولية والإقليمية تجاه هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية خلال التاريخ المعاصر، الأمر الذي أثر بالتالي على الصراعات الدولية نظراً لأطماع الدول الأجنبية الأخرى خاصة البريطانية والروسية في مراحل سابقة، ثم جاءت الأطماع الأمريكية التي أخذت تنافس القوى الأخرى على المصالح الاقتصادية وخاصة في منطقة الخليج العربي في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية (العيدروس، 1985: 17).

ثم شهدت المنطقة العربية تطورات عديدة في مجرى الأحداث في أعقاب الحرب العالمية الثانية جعلتها تتأثر بحالة الصراع التي نشبت بين قطبي النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق طيلة سنوات الحرب الباردة (1945-1991)، فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي الذي أفضى لإندلاع عدة حروب كانت لها تداعيات سلبية على المنطقة، أسهمت وبشكل واضح بتنامي حالة التنافس على النفوذ في المنطقة العربية بين عدد من القوى الإقليمية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط (إيران وتركيا وإسرائيل)، فقامت إيران بوضع لبنات مشروعها الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين وفق نظرية أم القرى سالفة الذكر في الفصل السابق، هذه النظرية التي تمنح المشروع الإيراني هالة من القدسية وأهمية قصوى في المجالين التاريخي والجغرافي نتيجة لموقع إيران الجيوسياسي في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية والذي يدفعها للتمدد الإقليمي وفرض الهيمنة مع الحفاظ على

طابع النظام الإيراني المرتكز إلى موقع إيران في العالم الإسلامي، والدفاع عن أمن إيران، وتوسعها إقليمياً (باكير، 2013: 62).

وقد منح نظام حكم الجمهورية الإسلامية الانتشار الثقافي والتاريخي في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية دوراً متميزاً من خلال عدم تخليه عن كثير من التوجهات التي تمنح الفرس مكانة شرفية أعلى من العرب وبقية القوميات الأخرى ، ويبدو ذلك في الشواهد والمعطيات الثقافية الآتية :

1. اعتماد الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية على أوهام السجل التاريخي (الحافل) كمصدر فخر واعتزاز لدى الإيرانيين ومحرك رئيس لسياساتها في المنطقة العربية، والذي يتطلب إحياء الإمبراطورية الفارسية، حيث كانت إيران ولعدة قرون متعاقبة أو متقطعة أحد طرفي النظام العالمي القديم، القائم على وجود قوتين متنافستين: الإمبراطورية الاخمينية * في مواجهة الإغريق، ثم الإمبراطورية البارثية* في مواجهة روما، وأخيراً الإمبراطورية الساسانية* في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية (الفضالة، 2013 : 91).
2. جعل الثقافة القومية الفارسية بمرتبة أعلى من بقية الثقافات الإنسانية، ومنحها الاعتزاز الأوفر باعتبارها العنصر الأهم والأبرز بين جميع المرتكزات الأخرى، وهذا الأمر لا يمثل الموروث الذي يتم اعتماده من قبل صانع القرار السياسي في نظام الحكم الإيراني فحسب، وإنما يمتد ليطال القوى المعارضة للنظام الساعية لكسب تأييد الشعب الإيراني حيث يلعب المقوم

*** الأخمينيون : هم أسرة ملكية فارسية كونت لها إمبراطورية في فارس عام 559 ق.م. واستولت علي ليديا غرب الأناضول وبابل وإيران وفلسطين ومصر ، التي امتدت في أوجها إلى جميع أرجاء الشرق الأدنى، من وادي السند إلى ليبيا ، وشمالاً حتى مقدونيا . وهكذا فقد تمكنوا من السيطرة على جميع الطرق التجارية المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر البر والبحر، واستطاع الاسكندر الأكبر اسقاط امبراطوريتهم عام 331 ق.م.**

*** البارثية (247 ق.م- 220 م): حضارة إيرانية متواجدة في الجزء الشمالي الشرقي من إيران المعاصرة، ولكن في أوج عظمتها، الأسرة البارثية حكمت كل إيران بالإضافة لمناطق من الدول المعاصرة التالية :العراق،أرمينيا، جورجيا، شرق تركيا، شرق سوريا، تركمانستان، أفغانستان، طاجيكستان، باكستان، الكويت، الخليج العربي، والساحل الشرقي للسعودية، البحرين، قطر، لبنان، فلسطين، والامارات العربية المتحدة..**

*** الامبراطورية الساسانية (224- 651) : أُسّستْ السلالة الساسانية مِن قِبل الملك أردشير الأول بعد هَزيمة ملكِ البارثيين/ الفرثيين الاشكانيين الأخير أرتيتوس الرابع ، وانتهتْ عندما حاول ملك الدولة الساسانية الأخير يزدجر الثالث (651 – 632) مكافحة الخلافة الإسلامية المبكرة أوّل الإمبراطوريات الإسلامية لمدة 144 سنة.**

المجتمعي دوره في السياسة الإيرانية التي تراعي المرتكزات المجتمعية للشعب الإيراني بما ينعكس مباشرة على الهوية والوطنية التي تدفع بدورها باتجاه الاستقلالية القائمة على أن إيران واحدة من كبرى الإمبراطوريات القديمة، ومن أهم دول العالم تاريخياً، وتدفع هذه الأهمية تغليب المرتكزات الثقافية للقومية الفارسية على سواها من المرتكزات الأخرى، إذ ينعكس أي تجاهل لهذه المرتكزات سلبياً على من يتولى السلطة، ويفقده مصدراً مهماً للدعم داخلياً، وهو أمر ينعكس بالضرورة على الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (النعيمي، 2015 : 13).

3. التأكيد الإيراني على عامل الثقافة والنظر إليه بجديــة في مجريات الحقبة الحالية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، وذلك لتعزيز شرعية الدولة الإيرانية الحديثة التي تشكلت هويتها عبر مراحل تاريخية متباينة من العلاقات العربية الإيرانية، فيرى الإيرانيون أن الإمبراطورية الفارسية قد وصلت إلى البحر المتوسط قبل الإسلام في عهد الإمبراطورية الإخمينية، فيما أنهى العرب حكم الساسانيين كآخر مرحلة من مراحل الإمبراطورية الإيرانية قبل مجيء الإسلام (الزويري، 2015: 19).

4. لم يستطع الفرس الإفادة من تطور علاقتهم بالعرب بعد ظهور الإسلام الذي نقل علاقة دولتيهما من حالات الهجوم والدفاع أو التعاون والعداء إلى علاقة بين شعبين تستحوذ عليهما مثالية نبيلة يتخلون في سبيلها من العصبية القومية وتجاوز المنافع المادية، بل عن الحياة بأكملها وصولاً إلى الشهادة في سبيل الله ، فتراهم قد أثاروا حفيظة العرب وسخطهم في ظل سيطرتهم على الدولة العباسية التي تعاونوا معها لإسقاط الدولة الأموية (لواساني، 1995: 49).

5. تنامي الأطماع الإيرانية في العهد الصفوي من خلال محاولة السيطرة على أجزاء من العراق، ومن ثم الاتجاه نحو البحرين وعمان، وانتهاج سياسة التفريس التي استمرت أثناء حكم الأسرة

البهلوية، وخلال هذه الفترة كانت الدوافع الثقافية فاعلة في تحريك السياسة الإيرانية والأطماع الفارسية ، ثم القيام بضم بعض دول الخليج العربي أو أجزاء منها بحجة عائديتها عبر مراحل تاريخية عديدة للإمبراطورية الفارسية، ومثال ذلك يبدو واضحاً في ضمها لإقليم عربستان منذ عام 1925، واحتلالها للجزر العربية الثلاث عام 1971، أو محاولة مد نفوذها السياسي والطائفي إلى دول عربية مجاورة كأطماعها في مملكة البحرين والعراق، فضلاً عن تدخلها المستمر في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية كما هو حاصل في سوريا ولبنان واليمن، إلى جانب خلق تهديدات مباشرة لبقية دول الخليج العربي والمنطقة بأكملها من خلال سعيها الحثيث في امتلاك أسلحة نووية (الزهيري، 2011 : 5-9).

6. وضع مشروع الحكومة العالمية للإسلام من قبل نظام الجمهورية الإسلامية الذي قام عام 1979، وهو المشروع الذي يعيد الحلم الإيراني وفق الصياغات الفكرية لنظام شاه إيران السابق تحت غطاء إسلامي، حيث كانت الشاهنشاهية الفارسية إطاراً للحكم منذ توحيد الدولة الاخمينية للهضبة الإيرانية للفترة (559- 330) قبل الميلاد، والتي كانت تحكم جميع دول الشرق الأوسط، وقد استطاعت القيادات الإيرانية التي تسيطر على نظام الحكم الإسلامي أن تمد خيوطاً تجمع بين المواصفات الشاهنشاهية والأطماع التاريخية التي تمزج بين الديانة والمذهب من أجل تحقيق الحلم الإمبراطوري الذي يتجسد في شخصيات النظام الحالي في إيران التي ربطت بين الدين الإسلامي والتراث الفكري والثقافي الإيراني القديم من خلال المذهب الشيعي، حتى أصبح هذا الائتلاف يجمع بين القومية والدين، وهما عنصري نظام الجمهورية الإسلامية القائم على مبادىء نظرية ولاية الفقيه (عبد المؤمن3 ، 2015 : 92).

7. عدم السماح للقوميات غير الفارسية عامة والعربية خاصة المتواجدة داخل الأراضي الإيرانية بأي نشاطات ثقافية أو سياسية في مناطق تواجدهم، وذلك لتنامي آراء عدد من المنظمات

القومية الفارسية المتشددة التي تنفي أساساً وجود قوميات أوشعوب غير فارسية في إيران رغم إشارة الدستور الإيراني المقر من نظام حكم الجمهورية الإسلامية الذي اسقط نظام الشاه محمد رضا بهلوي لتلك الحقوق(ملحق رقم 2، وثيقة الدستور الإيراني، المادتين 15، 19).

8. ظهور دلالات ثقافية يلتقي عندها نظام الجمهورية الإسلامية في إيران مع النظام السياسي الإسرائيلي، تشير إلى وجود مقاربة نظرية وتقارب فكري مشترك بين نظرية ولاية الفقيه الإيرانية والعقلية الإسرائيلية المتعالية، أدت إلى نتيجة مفادها وجود تشابه كبير في الأساليب والوسائل، فالمبادىء الأساسية والتطبيقات العملية في إجراءات الطرفين تنبع من النظرة الاستعلائية لهما والتي باتت واضحة المعالم عبر الاستعلاء على باقي الأعراق والطوائف، والتمايز الشمولي عن الآخر وبفكرة أرض الميعاد وما وراءها، حتى أن الطرفين يؤمنان بحتمية ظهور المخلص الذي له صفة الديمومة التاريخية، والقيادة المنتظرة لأمته المتميزة، بحيث تتحول هذه الأفكار إلى حركة سياسية لها برامجها الآنية وآفاقها المستقبلية، لتنتهي بإقامة كيان جغرافي يتجه نحو الهدف المعبر عنه بالحكومة العالمية (شبلي، 2015: 188).

9. استغلال العلاقات الثقافية التي تجمع إيران مع بعض القوى والأطراف السياسية العربية التي تلتقي مع إيران في مشتركات مذهبية، وذلك عبر إلاعلان عن استمرار دعمها للقوى والتيارات الشيعية العراقية، وحركة أنصار الله اليمنية، ونظام الرئيس السوري بشار الأسد، وقوى المقاومة العربية ممثلة بحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وقوى المعارضة البحرينية ، الأمر الذي يعد تدخلها بالشؤون السياسية والأمنية الداخلية لدول المنطقة، والنظر إلى ذلك على أنه يعد أمر طبيعي كونه يمثل سياستها الثابتة تجاه المنطقة العربية منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979، لذلك فإن القادة الإيرانيون أبدوا استعدادهم لخوض الحرب أو رد أي عدوان عليها يمنع تمدد بلادهم الإقليمي الذي قامت به في دول المنطقة خلال العقد الثاني من

القرن الحادي والعشرين، فقد توعد مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي الأطراف الدولية التي لها مصالح حيوية بالمنطقة العربية بالهزيمة في أي حرب مقبلة مع إيران متهماً الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة خاطئة بمنطقة الشرق الأوسط (وثيقة خطاب مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في 19 تموز 2015).

يرى الباحث أن توظيف الجانب الإيراني لمرتكز الانتشار الثقافي والتاريخي يعد هو الإطار المحدد لسياسة إيران تجاه الدول العربية، وعاملاً مكملاً لعوامل أخرى نمت في إطار الدولة الحديثة التي يقودها رجال الدين الإيرانيين، والتي برزت بقوة خلال التطورات التي شهدتها المنطقة العربية، كعامل الدين والمذهب اللذين أصبحا حواضن للقوة الناعمة التي يتم توظيفها لخدمة أهداف الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، وذلك في محاولة للتركيز على الطائفة الشيعية في المنطقة باعتبارها وسيلة أخرى لتصدير الثورة الإيرانية بعد تراجع الخطاب القومي العربي، الذي كان أحد أسباب حالة المد والجزر في العلاقات العربية الإيرانية التي مرت بثلاث محطات مهمة، بدأت بالتمدد الجغرافي الذي ظهر في الحماسة الشعبية التي رافقت تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ثم اتخذت من الانتشار الثقافي فرصة لخدمة مبدأ تصدير الثورة وأيديولوجية التمدد التي كانت طريقاً للتوغل في المنطقة العربية، لكن الجهود الإيرانية لم تكتف بكل ذلك وإنما سعت لخدمة حالة التفاعل التي تنشدها في المحيطين الإقليمي والدولي لوضع مسارات أخرى تتعلق بعدد من المرتكزات الأخرى لخدمة لاستراتيجيتها في المنطقة العربية.

المبحث الثاني

المرتكزات الأمنية والعسكرية

لقد وجدت إيران أن الأمن القومي الإيراني قد تعرض إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق، وخاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. لكنه من غير السليم القول إن هجمات أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية قد أفضت إلى تغير حاد في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، فمنذ نهاية الثمانينيات كانت الجمهورية الإسلامية قد قللت من مطالبها القائمة على سياسة تصدير الثورة وتعهدت بتطبيع علاقاتها الدولية.

إن هذه السياسة لم تفض إلى جعل إيران لا تتدخل في شوؤن الدول الأخرى تماماً. فقد ظلت ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تهتم بدعم حزب الله اللبناني والأحزاب الفلسطينية الراديكالية من ضمن الاستراتيجية الإقليمية التي بدأت خجولة بعد انتخاب محمد خاتمي، ومع كل ذلك فإن أحداث أيلول 2001 ، هيأت لإيران كثير من الفرص وقلبت كثير من القيود التي كانت تعد من التهديدات الإقليمية التي كانت تحيط بإيران، ومنها على سبيل المثال القضاء على نظامي طالبان وصدام حسين، فقد كان نظام السنة الأصوليين في أفغانستان معادياً للإيرانيين الشيعة، ومثل ذلك جرى مع النظام السياسي في العراق .

يتناول المبحث الثاني المرتكزات الأمنية والعسكرية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : المنظور الإيراني للأمن الإقليمي .

المطلب الثاني : بناء قدرات عسكرية غير تقليدية.

المطلب الأول

المنظور الإيراني للأمن الإقليمي

تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق ، خاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (تشوبين ، 2007 : 183) .

لقد دفعت تلك التحديات إيران لبلورة رؤية جديدة عن الأمن الإقليمي الخليجي ، تقوم هذه الرؤية على عدد من الوسائل التي شرعت إيران في استخدامها من أجل السيطرة على الأمن في الخليج ، فقامت ببناء قوة عسكرية بحرية اعتقدت أنها الأقوى في المنطقة ، بعد أن استعادت النتائج المتحققة من عملية حماية ناقلات النفط الكويتية في عامي 1987–1988م التي سميت بعملية النوايا الحميدة ، ورفع الأعلام الأمريكية على تلك الناقلات ، تلك العملية التي اوجدت انطباعا لدى إيران بأن التصور القائل أن القوة البحرية الإيرانية هي الأقوى في الخليج العربي، لم يكن سوى حلم ترسخ لمدة طويلة في عقول الإيرانيين ، فقد هيمن الأمريكيون على ما كان يعده الإيرانيون منطقة نفوذ خلفية (Davis,1993: 21) ، وأن لديها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها لتحريم المرور أو عرقلة حركة الشحن عبر مضيق هرمز ، الذي تعبر من خلاله 20% من نفط العالم متى ما رأت إيران أن ذلك يخدم مصالحها القومية العليا (الراوي ، 2006 : 75) .

ثم حرصت إيران على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي الخليجي بعد ما تعرضت له البيئة الأمنية الإقليمية من تغييرات جراء الغزو الأمريكي للعراق ، وذلك عبر زيارات المسؤولين الإيرانيين لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتي كان من أبرزها مقترح الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي

نجاد الذي طرحه خلال مشاركته في القمة الخليجية السابعة والعشرين في قطر في كانون الأول 2007 م ، وذلك من أجل تحقيق التعاون الأمني بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، فضلا عن مقترح وزير الدفاع الإيراني السابق في تشرين الثاني 2006م بشأن توقيع معاهدة الدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة، ومقترح وزير الداخلية الإيراني السابق في 12 آيار 2007، القاضي بضرورة التعاون الأمني بين إيران والكويت من أجل حفظ الأمن (إدريس ، 2007 : 16 – 17) .

ويعود سبب تجدد الدعوة الإيرانية بشأن التعاون الأمني في منطقة الخليج على الرغم من استمرار خلافات إيران وبعض الأطراف في هذه المنطقة ، ومن أبرزها استمرار احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث ، إلى المخاوف الأمنية الإيرانية من تعاظم الخطر الأمريكي المهدد لها من جميع الجهات ، ومن ذلك الوجود العسكري الكثيف في دول خليجية بما يتعارض والرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي (جرين ، 2005 : 212) .

وكان من أبرز نتائج إعادة طرح الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي أن قامت إيران بإجراء مناورات بحرية واسعة ، والقيام بتنفيذ تجارب أسلحة صاروخية ، فضلا عن تضمين الرؤية الإيرانية لمفاهيم الأمن الإستراتيجي ذي الأبعاد المتعددة (كشك ، 2012 : 183) .

وعليه ؛ فقد قام المنظور الإيراني للأمن الإقليمي على فكرة عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفق الإستراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، حيث اتخذت هذه الإستراتيجية في التنفيذ العملي مظهرين أساسيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك كمدخل لهيمنة إيرانية أوسع واكبر في المنطقة، ومن

جانب آخر، الإلحاح المستمر على فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتصور الإيراني هنا يقوم في جوهره على أن إيران ستكون لها الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمة (عبد الرحمن ، جريدة أخبار الخليج البحرينية ، العدد 10851 في 8 كانون الأول 2007) .

وتعد فكرة إنشاء منظمة إقليمية مهمتها متابعة مهام الأمن في منطقة الخليج العربي هي فكرة قائمة لدى القيادات السياسية والدينية الإيرانية منذ عقود ماضية ، لكنها قد تبلورت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، وذلك جراء التواجد العسكري الأمريكي والغربي في الخليج العربي ، حيث بدأت إيران تطرح بين الحين والآخر تصوراتها من أجل تشكيل هذه المنظمة الأمنية لتحافظ على الأمن في منطقة الخليج العربية ، ولعل أبرز النقاط التي يطرحها الجانب الإيراني منذ ذلك الوقت حتى الآن هي الآتي (الطائي ، 2009 : 18) :

أ. إقامة مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج الثمانية وهي: إيران والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان والعراق، وعلى أساسين هما الاستقلال والاعتماد على الذات.

ب. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الأشكال وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا في الخليج .

ج. التفاهم حول توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.

د. دفع الدول الخليجية للتفكير في تلك التصورات عبر الزيارات والاتصالات المشتركة.

ثم بدأ الدور الإيراني في منطقة الخليج يزداد قوة وثباتا بعد أن أصبح مشروعا ينهض على فرضية مؤداها أن توازن الرعب في الخليج بفعل الحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي يمثل عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لقبول إيران كشريك إقليمي ، مما يسمح لإيران بتقاسم المصالح والنفوذ في هذه المنطقة المهمة من العالم ، وبهذا يكون المشروع الإيراني قد تجاوز حالة استهداف المصالح الأمريكية في الخليج ليصل إلى استهداف نسق هذه المصالح من أجل الدخول معها في حالة تقاسم (اللباد ، 2008 : 36).

وما أن تبلور التوجه الأمريكي الجديد بشأن القضية الفلسطينية واهتمامها بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي توج بعقد مؤتمر أنابولس في تشرين الثاني 2007 م جاء بعد إهمال طويل أمتد لسنوات ساد خلالها العنف والشلل الدبلوماسي في ظل الادعاء الأمريكي للتحرك بإيجابية لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالموافقة على التفاوض على قضايا الوضع النهائي للسلام بين الجانبين، والقيام بمراجعة مشاريع الإصلاح والديمقراطية والشرق أوسطية، وإجراء ترتيبات إقليمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر إتباع سياسة خارجية جديدة تسعى إدارة الرئيس بوش لتنفيذها من خلال زيارته إلى المنطقة مطلع عام 2008 والتي شملت الأراضي المحتلة ودولة الكويت ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، لم يكن كل ذلك مطلوبا لذاته بقدر ما كان يتوخى تحقيق مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل

بتحجيم دور إيران وإبقاؤها داخل حدودها وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط، وتغطية الترتيبات الأمريكية المستقبلية في العراق، وترتيب أوضاع المنطقة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية لضمان السيطرة على التطورات الحاصلة فيها(شبلي ، 2012 : 177).

لهذا شعرت إيران في أوقات معينة من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة ، فضلا عن أن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية قللت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول (الراوي ، 2006 : 85) .

لذلك انصب اهتمام إيران نحو وضع رؤية جديدة لمرتكزاتها الأمنية في المنطقة العربية وتحديداً في منطقة الخليج العربي بعد تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبرزت فيها الإبعاد التالية (شبلي ، 2012 : 178 – 179) :

أ. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.

ب. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.

ج. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

د. الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

المطلب الثاني

بناء قدرات عسكرية غير تقليدية

قام جزء كبير من مرتكزات الإستراتيجية الإيرانية الأمنية والعسكرية تجاه المنطقة العربية على فكرة بناء قدرات عسكرية أخذت من التعريف الذي قدمه الدستور الإيراني الذي تناول مبادىء السياسة الخارجية الإيرانية مشيراً في أبرز عناوينه إلى رفض الهيمنة الأجنبية، وقيام إيران بالدفاع عن حقوق كل المسلمين والمظلومين والمستضعفين من جانب القوى العظمى (ملحق رقم 3، وثيقة الدستور الإيراني، المادة 154).

وتوفرت لدى صانع القرار الإيراني قناعة راسخة بأن الحدود المشتركة بين الدول تمثل أحدى الجوانب المهمة في المرتكزات العسكرية المعتمدة في كثير من دول العالم، وذلك لما لها آثار في مراقبة وتأمين السيطرة على الحدود ضد تدفق المواد والبضائع غير المشروعة والأشخاص، إذ إن هذا التدفق غير المشروع يقوض من سيادة الدول، ويدمر المجتمعات وحياة الأفراد، ويعد تهديداً على الأمن والسلم المحلي والإقليمي والدولي.

ولم يكن خافياً أن إيران تعد ثاني دولة في العالم بعد روسيا لها حدود مشتركة مع دول أخرى، فهي تشترك مع كل من (العراق وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأفغانستان وباكستان)، بالإضافة إلى حدودها مع الدول المطلة على بحر قزوين *، ومع الدول العربية على الساحل الجنوبي للخليج العربي ذي الأهمية الاستراتيجية (الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان واليمن)، الأمر الذي سمح لإيران التدخل والتأثير في أمن الخليج العربي، وفي إمدادات النفط العالمية التي تنقلها السفن عبر مضيق هرمز (عتريسي، 2015 : 31).

لذلك سعت إيران لتقديم الدعم لعدد من الأطراف العربية التي يمكن أن تعينها في مسك الحدود لمشتركة مع جيرانها العرب، فضلاً عما يمكن أن تقدمه من دعم لوجستي لها ضد أعدائها، وجعلت من ذلك الدعم أحد ثوابت سياستها الخارجية، كونها تعد تلك الأطراف من أبرز أدوات استراتيجيتها الإقليمية بل أنها جزء أساسي تعتمده ضمن مرتكز التقدم العسكري الذي تسعى له تلك الاستراتيجية، وهذه الأطراف هي كل من حزب الله اللبناني والأحزاب الفلسطينية الإسلامية (حماس والجهاد) وبعض الحركات الدينية السياسية في دول الخليج العربي ، مثل الحركة الحوثية وبعض الأحزاب الدينية العراقية .

ومع كل ذلك فإن أحداث أيلول 2001 قلبت كل شيء بعد أن أنهت التهديدات الإقليمية التي كانت تقف بوجه إيران، أي نظامي طالبان وصدام حسين السابقين، فقد كان نظام الأصوليين في أفغانستان معاديا للإيرانيين الشيعة، ولم يكن التصريح الأول الذي أطلقه مرشد الثورة الإيرانية

---

* **بحر قزوين: مسطّح مائي واسع ينخفض عن سطح البحر العام بنحو 28 م، ويقع على الطرف الغربي لقارة آسيا، وعند نقطة التقائها بشرق أوروبا من خلال منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الأسود بنحو 700 كلم. ويبلغ معدل طول هذا البحر حوالى 1200 كلم، ومعدل عرضه 300 كلم تقريباً، أما عمقه فيراوح ما بين عدة أمتار في الشمال وحوالى 1025م في الجنوب، ومياهه مالحة بنسبة الـ1/3 من ملوحة مياه البحار والمحيطات المفتوحة.**
وبحر قزوين بحر مغلق، لا يتصل بأي بحر آخر أو محيط، لذلك اختلف حول توصيفه ما بين بحر أو بحيرة، وإن كان البعض يعتبره أكبر بحيرة في العالم بمساحة تقدر بحوالى 371كلم2، وتشاطئه الدول الآتية: روسيا من الشمال الغربي، أذربيجان من الغرب، كازاخستان من الشمال والشرق، تركمانستان شرقاً ايضاً، ويليها إيران من جهة الجنوب بحدود تبلغ حوالى 500كلم من مجموع طول شواطئه التي تزيد على 5000كلم. يتغذى هذا البحر من مياه الأمطار والأنهار التي تصب فيه وأهمها نهري الفولغا والأورال في الشمال وعدة أنهار أخرى في الشرق والغرب والجنوب، وهو يمتاز باستمرار انخفاض منسوب المياه فيه وذلك لشح الأنهار التي تغذيه(الشيخ ، 2010 : 40).

علي خامنئي، بعد استيلاء قوات التحالف الأمريكي البريطاني على بغداد عام 2003 ، إلا تعبيراً عن تناقض كلي مع خطاب معظم زعماء المنطقة آنذاك ، كونه قد بدأ بقوله نحن مسرورون ، وفوق ذلك ، سمح زوال هذه الأنظمة المعادية، بسلطات قريبة من إيران، ففي أفغانستان أظهر حامد قرضاي اهتمامه بمواصلة الصراع مع طالبان، وفي العراق بعدما ترك المندوب الأمريكي بول بريمر إدارة الأمور للسلطات المحلية، جعل وزن الشيعة في البرلمان والحكومة في العراق حليفا حقيقيا (كوفيل ، 2008: 392).

وقد توافقت المصالح والأهداف الإيرانية ضمن البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، مع ما رتبه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، عندما حقق هدف إيران في التحول إلى قوة سياسية عسكرية إقليمية مهيمنة، بعد أن أيقنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد أصبحت تحاصر إيران انطلاقا من غزو العراق بعد الوجود الأمريكي الغربي في مناطق العراق المختلفة، بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام 2001 ، والوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1991 ، لكن إيران استطاعت تحقيق تقدماً عسكرياً واضحاً من خلال تعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة العربية، الذي برز في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، وظهر هذا النفوذ واضحاً من خلال المؤشرات الآتية :

1. **النفوذ الإيراني في العراق** : سمح الغزو الأمريكي للعراق بتعزيز الوجود الإيراني في العراق انطلاقا من الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران الذين تتباين أصولهم العرقية لكنها تلتقي مذهبيا ، وهم :

- العراقيون الشيعة من أصل إيراني .
- العراقيون الذين يتكلمون اللغة الفارسية .
- العراقيون الذين يحملون اسم عائلة باللغة الإيرانية .
- رجال الدين الشيعة على اختلاف جنسياتهم .
- أعضاء الأحزاب الدينية الشيعية مثل : حزب الدعوة ، والمجلس الأعلى الاسلامي .
- العراقيون الشيعة من قومية الأكراد الفيليين .
- العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية (المجموعة الدولية للأزمات ، تقرير رقم 38 في 21 آذار 2005 : 5-7).

وبرز دور النفوذ الإيراني في العراق بعد أن اختل التوازن الإقليمي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، الأمر الذي سمح لإيران تعزيز حضورها الإقليمي بعد هذا الاحتلال بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي، فيما امتد نفوذ إيران في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي ، فعن طريقه أمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق وسوريا ، وصولا إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة باتت أحد الأوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية أو بحدود تماس مباشرة مع إسرائيل (اللباد ، 2007: 40) .

وقد أفرز النفوذ الإيراني في العراق عن عدد من النتائج التي كان من أهمها :

أ. نجاح السياسية الإيرانية في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياساتها تجاه إيران، إذ قبلت الإدارة الأمريكية إجراء مباحثات مباشرة مع إيران على مدى ثلاث جولات تركزت حول العراق (الجمال ، 2010 : 43).

ب. تعزيز النفوذ الإيراني في العراق مما زاد من التفوق الإيراني بتوازن القوى الإقليمي الذي ظل معتمدا على التنافس التاريخي بين العراق وإيران ، مع دور مواز للملكة العربية السعودية ، مدعوما من دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد أدى تعزيز هذا النفوذ بتحول العراق إلى قوة مضافة إلى القوة الإيرانية ، بما يدعم الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية (إدريس ، 2007 : 26) .

3. **التحالفات الاستراتيجية التي تتجاوز الإطار الآيديولوجي :** تمكنت إيران من عقد تحالفات استراتيجية تتجاوز الإطار الأيديولوجي مع عدد من الأطراف في منطقة المشرق العربي ، والتي كان من أبرزها التحالف العسكري مع سوريا وحركة المقاومة الفلسطينية حماس ، بالاضافة إلى تزايد التأثير الإيراني في لبنان من خلال العلاقة مع حزب الله الذي أصبح يعد من أهم الدعائم الدفاعية لإيران انطلاقا من الترابط الفكري الوثيق بين الحزب والنخبة الحاكمة في إيران وخاصة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد ابن المؤسسة العسكرية والأمنية الإيرانية ، وبالتالي فهو رفيق لكل التنظيمات الإسلامية التي يعد حزب الله جزءا منها (كشك ، 2006 : 117) .

واعتمدت إيران هذه التحالفات الإقليمية كجزء من استراتيجيتها الدفاعية للتصدي لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى عزل إيران ، فقد جاءت عناصر المصلحة لتشكل السند القوي في الفكر السياسي الشيعي بعد أن أرسى الخميني هذا المفهوم، بعد أن خالف العقيدة الشيعة

التي تعد تعطيل حكم النص الديني وإن كان بشكل مؤقت يعد أمرا محرما ، إلا أن نظرية الخميني ترى أن الحاكم الفقيه هو من يقرر مصلحة الدولة التي تعلو أحكام الله وأوامره ، ومن أجل ذلك قام بتشكيل مجلس تشخيص مصلحة النظام ، ومهمته الاعتراض على القرارات التي تصدر استنادا للدستور ، وانطلاقا من هذا الأمر ، نجحت إيران في بناء تحالفات مع أطراف إقليمية تختلف معها في الأيديولوجيا الدينية حسب قناعة صانع القرار الإيراني التي تشير إلى أن النتائج التي رتبها الغزو الأمريكي للعراق لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب ، وإنما أيضا من خلال بناء تحالفات إقليمية مع الأطراف التي تواجه التحديات ذاتها (كشك ، 2012 : 178).

4. **تهديد دول مجلس التعاون الخليجي** : انطلقت سياسة إيران في منطقة الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية ، وهي تولي موضوع الأمن في الخليج جل عنايتها في مواجهة التهديدات أو التدخلات من خارج الإقليم ، لكنها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج ؛ فإيران تتفادى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان، وقد سار الخطاب الإيراني الرسمي بصورة عامة في معارضة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية في الخليج ، إلا أنها في الممارسة السياسية تبنت مجموعة من الخطوات التي تعبر عن حركية في المواقف توازن بين إحساسها بمخاطر المجابهة مع النظام الدولي وعدم الإذعان الكلي لهذه السياسات (مصالحة ، 1997 : 61).

ويأتي الأعلان الإيراني بأن دول مجلس التعاون الخليجي ليست طرفا في الأزمة الناشبة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، مكملا لمساعيها ذات النهج المزدوج الذي يبرزه الخطاب الإيراني الرسمي بخصوص طمأنة هذه الدول وتهديدها في آن واحد بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما أكده الرئيس الإيراني السابق في زيارته للكويت في شباط 2006 ، مدعيا أن إيران جار يريد الاستقرار لجيرانه والمنطقة برمتها (التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الاهرام للدراسات، 2005-2006 : 242) .

إن هذا التوجه والتحول في السياسة الإيرانية جاء من ترتيب الأولويات ، إذ استمرت علاقاتها الوطيدة بالشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وظلت هذه العلاقات إحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون تطوير العلاقات العربية معها ، فما زالت إيران توظف الورقة الشيعية كلما اقتضت الحاجة في تلك الدول (الزهيري ، 2011 : 80).

ويأتي قيام إيران بتوظيف الورقة الشيعية من أجل تعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج التي تحتوي على مكون شيعي مهم ، ففي دولة الكويت يمثل الشيعة حوالي 30% من السكان، وفي مملكة البحرين حوالي 60% ، وبالتالي أضحى لإيران وجود فعلي غير رسمي في دول مجلس التعاون العربي، فاستطاعت توظيف هذا الوجود ليكون خط دفاعها الأول حال تعرضها لضربات عسكرية، بما يعني إمكانية تحرك الجماعات الشيعية الموالية لإيران وزعزعة استقرار تلك الدول، خاصة أن مواطني دول مجلس التعاون من الذين ينتمون للمذهب الشيعي لا توجد لهم مراجع شيعية عليا في دولهم، وأن مبادىء الفكر الشيعي تلزم معتنقي المذهب بطاعة مرجع التقليد في جميع الأمور ، وبالتالي فإن نفوذ المؤسسات الشيعية الإيرانية يتجاوز إطار الدولة الإيرانية الرسمي، والهدف من ذلك خلق كتلة شيعية بمنزلة أداة ضغط حال الحاجة إليها ، بمعنى أن النفوذ

الإيراني هو أمر حتمي نابع من خصوصية العلاقة الوطيدة التي تجمع الشيعة بالمراجع الدينية ، بما في ذلك ما ينتج عنه من نفوذ مالي قوي لها يمنحها قدرا من الاستقلالية ، ويكسبها مرونة كبيرة في المحصلة النهائية في تراكم النفوذ العام للدولة الإيرانية ، وليس لمذهب التشيع (عبد المؤمن ، 2005 : 130) .

وقد أفرز التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي عن عدد من النتائج التي كان من أهمها (كشك ، 2012 : 182) :

أ. نجحت إيران في عرقلة الجهود الأمريكية الهادفة إلى تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة، ومن بينها إيران .

ب. استطاعت إيران اختراق المحور المعتدل القريب من التوجهات الأمريكية .

ج. تمكنت إيران من تحقيق نفوذ لها في دول مجلس التعاون الخليجي ، تجاوز مستوى التهديدات ليصل إلى مستوى اتخاذ أشكالا عملية عبرت عنها مواقف الشيعة تجاه الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة .

ثم ظهر الدور المهم لمرتكز التقدم العسكري في الاستراتيجية الإيرانية بعد أن اختل التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط جراء الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، الأمر الذي سمح لإيران تعزيز حضورها الإقليمي بعد هذا الاحتلال بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي، فيما امتد نفوذ إيران في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب

إيران مروراً بالعراق وسوريا، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الإطلالة باتت أحد الأوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية أو بحدود تماس مباشرة مع إسرائيل (اللباد، 2007: 40).

وفي خضم كل هذه التطورات نجحت إيران في خلق فرصة التقدم العسكري من جديد على حساب المنطقة العربية، وذلك عبر بناء استراتيجية ترتكز على قدرات عسكرية غير تقليدية تقوم على:

1. منظومات الصواريخ الاستراتيجية

يعود أصل برنامج الصواريخ – الباليستية – الإيراني إلى منتصف الثمانينيات، أي خلال الحرب مع العراق، و يمكن القول بأن الاهتمام الإيراني بهذا البرنامج كان نتيجة أساسية لتطورات تلك الحرب وكرد فعل على قيام العراق في تلك الحقبة بتطوير صواريخ سكود كمياً ، إذ أصبح متفوقاً في ما يمتلكه من أعداد تلك الصواريخ ، ونوعياً في قدرته على زيادة مدياتها، مما دفع إيران بالتوجه إلى كوريا الشمالية للحصول على الصواريخ الباليستية (الراوي ، 2006 : 161) .

وتنبع أهمية هذه المنظومة من كونها تمثل "إحدى أهم مرتكزات الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية كوتها تجعل إيران قادرة على تطوير ترسانتها من تلك الصواريخ التي ترى الإدارة الأمريكية أنها تصلح لنقل رؤوس نووية، حيث طورت صواريخ بالستية من نوعي (سكودB) و (سكودC)، وأطلقت عليهما اسمي (شهاب1) و (شهاب2) على التوالي ، وأعلنت أن هذين النوعين من الصواريخ قادران على الوصول إلى القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان، وكذلك التي كانت في العراق، وقامت في عام 2004 باختبار صاروخ بالستي عابر للقارات (McInnis, 2005:172).

أعقب ذلك قيام إيران بتطوير أربعة أنظمة صاروخية بعيد المدى من نوع شهاب ، وهي تشتمل على (رجب ، 2010 : 301):

أ. صاروخ شهاب 3 الذي يبلغ مداه 1200 ميل ، وأدخل الخدمة عام 2003 ، وتمكنت لغاية منتصف عام 2005 من انتاج 150 صاروخاً منه .

ب. صاروخ شهاب 4 وهو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي نودونغ ، ويبلغ مداه 2000 كم ، ويعمل بالوقود السائل الذي يعد استثماراً أقل مخاطرة من الوقود الصلب، وهو قادر على حمل رؤوس حربية تزن ما يراوح بين 750 – 1000 كغ .

ج. صاروخ شهاب 5 ، ويصل مداه 5500 كم ، ويعمل بالوقود السائل .

د. صاروخ شهاب 6 ، ويصل مداه 10.000 كم، ويتضمن تكنولوجيا الصاروخ الروسي (ss-20) .

2.القدرات العسكرية غير التقليدية للبرنامج النووي الإيراني

اتضح أن للبرنامج النووي الإيراني نشاطات عسكرية غير تقليدية بحيث أشارت الاسرار التي تكشفت بأن هذا البرنامج يمثل أحد جوانب مرتكز التقدم العسكرية للاستراتيجية الإيرانية ، لذلك جاء توالي الإفصاح عن القدرات النووية الإيرانية من أجل دفع دول الخليج والمشرق العربي للتفكير الجدي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تطوراً خطيراً في ميزان القوى بالمنطقة ، كونه يشكل انتقاله مرعبة في السياسة الإقليمية الخليجية خاصة إن تقارير المعلومات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تثير المخاوف والشكوك الكبيرة حول حقيقة النوايا الإيرانية لهذا البرنامج ، وبأنها تقوم بذلك لأغراض عسكرية تتعلق بامتلاك السلاح النووي ، الأمر

الذي يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك هذا السلاح من قبل أطراف أخرى ، مما يعرض المنطقة إلى أخطار كبيرة (باديب ، 2005 : 27) .

ولم تخف إيران موقفها الداعي للحصول على برنامج نووي واعد من خلال طرحها مجموعة من المبررات ، تتلخص بالآتي :-

أ. تربط إيران أسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال الذي يحمل لديها مدلولات ذات بعد تاريخي، قومي وديني، فإيران أو ما كان يعرف بالإمبراطورية الفارسية قد اتصفت "بتاريخ حضاري مجيد" أنتج كما هائلا من الكبرياء القومي، إلا أنها عانت من الغزاة الأتراك والمغول مما أنتج عندها "عقدة الضحية"، بالإضافة إلى ذلك كان هناك تدخل واحتلال القوى الغربية، لا سيما روسيا وبريطانيا ولاحقا الولايات المتحدة الأمريكية . هذه المكونات الثلاثة أفرزت حساسية إيرانية عالية تجاه مفهوم الاستقلال لا سيما بعد انتصار الثورة الإسلامية ، وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال ضمن سياسة " لا شرقية ولا غربية " وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تقديم نموذج إسلامي يقوم على المذهب الشيعي بأهداف قومية ، وكل هذا يجعل من مفهوم الاستقلالية أحد أهم ركائز السعي للحصول على قدرات نووية سلمية، وقد صرح مرشد الثورة علي خامنئي يوم 27 شباط 2010 أمام عدد من السفراء الإيرانيين المجتمعين في طهران بأن " الجمهورية الإسلامية حققت إنجازات عدة في المجال النووي على الرغم من كل الضغوط، وستقوم بكل ما هو ضروري للتوصل إلى استقلالية علمية وتكنولوجية في هذا المجال " (مطر ، 2012 : 3) .

ب. تعتقد إيران أن تصميمها على امتلاك برنامج نووي يرتبط بمفهوم العدالة الذي يعد ركنا جوهريا في الخطاب الإيراني والذي تغذيه التجربة التاريخية والفكرية للمذهب الشيعي. فالنظام الدولي

عندها قائم على ازدواجية المعايير وسيادة الظلم المقنن ، وهذا يتجسد في عدم التعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي بذات الصيغة التي يجري فيها التعامل مع البرنامج النووي الإيراني وغيرها من المفاهيم التي جوهرها التمييز ومنطق القوة. فإيران تدعي أنها تمارس حقها الطبيعي في الحصول على الطاقة النووية ، وهذا تكريس عملي لمفهوم العدل الذي يعتقد النظام الإسلامي بأنه المفهوم الجوهري لإقامة الحق وممارسة السلطة لا سيما على صعيد إدارة الشؤون العالمية. وقد كررت طهران مرارا أنها تضع شرط العدل والاحترام كمقدمة لأي حوار مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تكن لها العداء جراء الاختلافات السياسية الكبيرة بين الطرفين حيث يصبح موقف إيران وكأنه يجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كقوة استكبار عالمية ، حتى صار هذا الموقف يستند إلى رغبة إيرانية في أن يحترم العالم سيادتها ونظامها ، وفي أن يحترم قرارها السياسي وموقعها الإقليمي (بشارة ، 2012 : 11) .

ج. يعلن المسؤولون الإيرانيون بأن بلادهم لن تتراجع أبدا عما تسميه "الحق النووي"، إلا أنه يمكن أن تبدي مرونة في وسائل تكريس واستخدام هذا الحق، وذلك على سبيل مثال الاتفاق الإيراني التركي البرازيلي حول تبادل الوقود النووي. وتنطلق هذه المقاربة من المفهوم الأكثر وضوحا لدى الإيرانيين المتعلق بمفردة " المقاومة "، حيث تولد هذا المفهوم من واجب الجهاد بالمعنى الديني بضرورة المواجهة حتى مع اختلال موازين القوى المادية، ويتجسد هذا المفهوم في الموقف الإيراني الرافض للهيمنة الأميركية وسحق الشعوب الضعيفة ، وبهذا فإن وجهة النظر الإيرانية تتحمل تبعات برنامجها النووي من خلال سعيها لتكريس منطق الرفض والمقاومة (مطر ، 2012 : 4).

د. تنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماض إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية شيعية سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي ، بالاستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج ، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع حزب الله اللبناني ، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل هام حين تسنح الفرصة بذلك كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران (بشارة ، 2012 : 10).

وبذلك فإن سعي إيران للحصول على القدرات النووية من شأنه أن يزيد من التهديدات التي تستهدف الدول العربي وذلك من خلال :

أولا: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها.

ثانيا:تقويض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة من بينها عدم اللجوء للقوة وحل كافة القضايا العالقة بالطرق الودية .

ثالثا:إن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجعا للعلاقات نتيجة الإصرار الإيراني على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا داخليا إيرانيا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة.

رابعا: تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر البيئي المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كلم من مدينة الكويت، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث أي تسرب في مفاعلات البرنامج النووي الأيراني.

ومع انطلاق المرحلة الراهنة في حياة شعوب المنطقة العربية بعد عام 2010 التي جعلتهم يعيشون في ظروف بالغة الحساسية، ليس فقط كنتيجة طبيعية لما تشهده المنطقة من اضطرابات وتوترات، وما تعانيه من انفلات أمني، واختراق مذهبي من تنظيمات متطرفة عابرة للحدود، أو ما تتعرض له بعض الدول العربية من عمليات إرهابيـة بدعم مالي وسياسي من جهات خارجيـة، ومن جماعــات الإسلام السياسي، وإنما أيضاً فيما أوجدتــه تطورات الأحداث مــن مناورات دوليـة وتجاذبات إقليمية، تبدو واضحة للعيان في معالم اختلاط الدور الأمريكي بين حالة الإنكفاء عن أحداث المنطقة، أو إدارة أمورها في الخفاء. وتردد الدور الأوروبي بين التشدد في مواجهة إيران وبين التسابق في الانفتاح عليها بعد توقيع الاتفاق النووي معها، أملاً في اختراق المنتجات الأوروبية للسوق الإيرانية الواعدة. وتشتت الدور العربي بين عدد من الحالات التي من بينها (رفعت ، 2015 : 5) :

(1) التوجس من الاتفاق النووي الإيراني مع دول العالم الكبرى في محاولة لحصر بنود الاتفاق في إطار تقني وليس سياسي.

(2) محاولة إقامة تحالف تركي عربي في ظروف تباين قوة الدفع التركي جراء تنامي العلاقات التركية الإيرانية، وتوتر العلاقات التركية المصرية، فضلاً عن تداعيات نتائج

الانتخابات البرلمانية التركية على الثقل السياسي التركي وتحركها الميداني في المنطقة.

ثم جاء النجاح الإيراني الجديد من خلال ما حققته من إقامة التحالف الرباعي الذي يجمعها مع روسيا وكل من سوريا والعراق، تحت شعار محاربة الإرهاب الناجم عن تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية لكل من العراق وسوريا وباقي دول المنطقة، رغم أن توجهات أطراف هذا التحالف تكاد تكون متباينة وفقاً للأهداف التي يسعى من خلالها كل طرف تحقيق رغباته الذاتية، وبموجب ذلك تباينت الآراء التي تقيم حقيقة هذا التحالف ودوره، والتي كان من أبرزها الآراء الآتية :

(أ) تشير كثير من المعطيات أن الحظور الروسي إلى سوريا ما كان أن يتم إلا من أجل تحجيم الدور الإيراني في سوريا (الحافظ، 2015).

(ب) إن الاندفاع الروسي نحو أداء دور فاعل بشكل مضطرد في منطقة الشرق الأوسط يعد أمراً جديراً بالاهتمام كونه قد جاء بعد أن كانت روسيا تقف موقف المتربص الذي يرى ضرورة عدم الفصل بين ملفات السياسة الخارجية سواء في ما يتعلق بقضايا الإرهاب الدولي أو الأوضاع في أوكرانيا وسوريا والعراق(رفعت ، 2015 : 5).

(ج) إن التحالف الرباعي يصب في صالح الاستراتيجية الإيرانية ودورها التي عجزت عن تحقيق أهدافها في سوريا طيلة السنوات الخمس المنصرمة، كونها نجحت في إيجاد عدد من الشركاء في قتال القوى التي تحارب ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد الحليف الأبرز لها في المنطقة العربية.

(د) تتطلع إيران إلى بناء مليشيات في سوريا مستقبلاً تعمل تحت إمرتها وتكون على شاكلة حزب الله اللبناني، وهذا هو مبعث الخلاف الروسي الإيراني تجاه مآلات الوضع في سوريا التي لها علاقة بالأدوات التي تكون مسؤولة عن إعادة بناء المؤسسات السورية(قبلان، 2015).

(هـ) ترى روسيا إن العمليات التي تشنها في سوريا بالتنسيق مع مركز بغداد للتنسيق الاستخباراتي، جاءت كرد فعل لعجز التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف زحف وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (ستيبانوف، 2015).

(و) سربت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وسائل الإعلام كثير من المعلومات عن حقيقة الدور الروسي في التحالف الرباعي، من أبرزها (غوردون، 2015):

أولا : إن ما تقوم به روسيا يخدم مصالحها في سوريا والمتمثلة في الإبقاء على نظام الأسد الذي ينفق الملايين لشراء الأسلحة ولا يحاول القضاء على تنظيم الدولة، وإنما يستهدف الجيش السوري الحر.

ثانيا :إن جوهر المشكلة في سوريا والعراق هو القتال بين السنة والشيعة.

ثالثا :إن الدافع الأساسي للعمليات الروسية في سوريا يكمن في الرغبة الروسية في إبقاء أسعار النفط مرتفعة، وتحاول رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب تدخلها في أوكرانيا.

رابعا: إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا تتمثل في إخراج بشار الأسد من السلطة سياسيا والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية عسكرياً.

يرى الباحث أن إيران منحت مرتكز بناء قدرات عسكرية غير تقليدية أهمية استثنائية وذلك من خلال اعادة بناء منظومة صواريخ بعيدة المدى، وتنفيذ برنامج نووي واسعٍ يهدف إلى بناء الأسلحة النووية وتطويرها وذلك بمساعدة خبراء من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، بعد أن نجحت في إنتاج أسلحة كيمياوية وبيولوجية في منطقة بارخين (40 كم) جنوب طهران العاصمة التي أقامت فيها مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية.

كما عملت إيران من خلال هذا المرتكز على تهيئة المجال الجيواستراتيجي الذي منحته الاهتمام اللازم من خلال تهيئة المستلزمات الضرورية التي تجعلها متكاملة مع المرتكزات الأخرى والتي زادت من تعزيز حضور إيران الإقليمي، مستفيدة من عوامل عدة بدأت منذ أنطلاق الألفية الثالثة حيث سقوط نظام طالبان بعد التدخل الدولي في أفغانستان بقيادة أمريكية في تشرين الثاني 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أسهم بصورة كبيرة في تخلص إيران من خصم عنيد خاض معه حرب أمتدت لثماني سنوات، مثلما منح الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 النظام الإيراني فرصة ذهبية للدفع بالقوى الشيعية الموالية له لتصدر المشهد السياسي في دولة كانت تمثل تحدياً تاريخياً لنفوذ إيران الإقليمي، ثم جاء الاتفاق التاريخي حول البرنامج النووي الإيراني في تموز 2015 ليصبح حافزاً دفع العديد من الدول الغربية لتحسين علاقاتها مع إيران من أجل الدخول إلى أسواقها الواعدة، فيما جاء تنامي نشاط التنظيمات الإسلامية التي تتبع طابع العنف والعمليات الانتحارية في عدد من دول الإقليم، ليسهم في ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، وعبر عدد من المسارات ومنها المسار المتعلق بالشأن السوري الذي أضفى المزيد من المبررات للتدخل الإيراني ودعم نظام الرئيس بشار الأسد من منطلق أن مبعث الأزمة السورية له فواعل خارجية تنطوي تحت راية أحد التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أوجد المسار الثاني المتعلق

بالمكاسب التي حققها النظام الإيراني والتي سمحت له بالتواجد الفعلي والعلني في سوريا والعراق جراء سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من شمال العراق وسوريا، ثم يأتي دور المسار الجديد الذي عملت إيران من خلاله على بلورة ما بات يعرف بالتحالف الرباعي الذي أعاد الجانب الروسي للمنطقة العربية تحت عباءة رجال الدين الإيرانيين المؤيدين من القابظين على السلطة في كل من العراق وسوريا، ويبقى أن نشير إلى أن هذه المرتكزات ما كان لها أن تحقق الفائدة المتوخاة دون العمل الجدي الذي قامت به إيران في استخدام مجموعة من المرتكزات الايديولوجية التي تخدم توجهات استراتيجيتها في المنطقة العربية.

المبحث الثالث

المرتكزات الأيديولوجية

اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية على عدد من المرتكزات التي تخدم وبشكل كبير التوجه العقائدي الإيراني، والسياسات القائمة على مبدأ تصدير الثورة من أجل تحقيق ذلك التوجه في المنطقة، وقد برز تأثير تلك المرتكزات بوضوح من خلال الدور الذي لعبته في خدمة المنهج الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة عدد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة في المنطقة العربية، الأمر الذي أفرز عن عدد من القضايا الأمنية الخلافية مع إيران والمتعلقة بالأمن الإقليمي.

وأضحت كثير من تلك القضايا تمثل مخاطر وتهديدات إيرانية تجاه الأمن العربي عامة والأمن الإقليمي الخليجي خاصة، وتشكل تحديات حقيقية لدول المنطقة ومن أهمها: الاستمرار في احتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتنامي الأطماع الإيرانية في مملكة البحرين في ظل استمرار دعمها للحراك السياسي والشعبي الذي شهد في بعض مراحله تبني القوى المدعومة من إيران مظاهر العنف والتصدي للقوات الحكومية؛ وتقديم الدعم لحركة أنصار الله الحوثية في اليمن الأمر الذي زاد من تداعيات الأزمة اليمنية؛ فضلاً عن دعم القوى السياسية الشيعية في العراق، وكان لكل تلك المخاطر والتهديات الناجمة عن الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، إفرازات على المستوى الداخلي في إيران بعد أن أخذت تشكل مواضع ألم كثيرة، من بينها :

أ. التناحر الطبقي الذي أحدث شرخاً داخلياً لن يلتئم في القريب المنظور بين جيلي الثورة الإيرانية المحافظين والإصلاحيين. ثم ظهرت نتائج ذلك الشرخ الداخلي واضحة في قناعات

شرائح موالية للتيار الإصلاحي من خلال تنامي الدعوات القائلة بأن الزمن قد تجاوز نظرية ولاية الفقيه المتبناة من تيار المحافظين، وذلك لعدم صلاحيتها لقيادة إيران في هذه المرحلة التاريخية من مراحل تطور الدولة الإيرانية الحديثة.

ب. توسع الشرخ القومي الناجم عن تزايد شعبية المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

ج. ازدياد تأثير عدد من الملفات المفتوحة التي وجد نظام الجمهورية الإسلامية صعوبات كثيرة في تداركها لتعنته وطائفيته الشديدة، والتي من بينها: ملف إقليم عربستان الذي يعد الأخطر في تلك الملفات جراء تنامي المطالب الشعبية الداعية للحصول على حق تقرير المصير، وهناك ملف ثورة البلوش الطامحة لإعلان إقليم منفصل بالتحالف مع القبائل الباكستانية ، وهناك الأكراد الراغبين بالانضمام إلى إقليم كردستان في العراق .

لذا أصبحت الرغبة في الحصول على القوة لدى صناع القرار الإيراني تمثل أمراً لا يمكن التخلي عنه، وسط هوس متصاعد للقوة من قبل حكومات الدول المحيطة التي تشكل معها محوراً مشتركاً ومهماً في الهيكل التصوري للقوة الذي يبقى متبايناً باختلاف الثقافات والمكونات التاريخية على وفق خصوصية كل أمة، لهذا ولد لدى الإيرانيين تصوراً بأن المنطقة تعيش حالة حرب دائمة وأنها تواجه تهديدات تمس وجودها العقائدي قبل تطلعاتها الإستراتيجية، فعمدت إلى استخدام أدوات عديدة تخدم توجهات استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية وذلك من خلال توظيف تلك الأدوات في خلق هذه التهديدات التي تسعى إيران من خلالها لإنجاح مشروعها الذي بات يهدد الآخرين.

يتناول المبحث الثالث المرتكزات الأيديولوجية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الرسالة الأيديولوجية.

المطلب الثاني : إدارة الصراعات الإقليمية.

المطلب الأول

الرسالة الأيديولوجية

أصبح لإيران موقعاً هاماً وثقلاً استراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لم تخف نواياها في العراق منذ مغادرة القوات الأمريكية الأراضي العراقية نهاية عام 2011 م ، محققة بذلك مكاسب ومصالح نشطت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج في المستويين الاقتصادي والأمني، كما إن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه، فالمشرق العربي بما فيه منطقة الخليج العربي يمثل لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الخارجية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي ، 2012 : 182).

وقد سعت الدولة الإيرانية التي جرى وضع أسس نظامها السياسي بعد عام 1979 م، لأداء أدوار محددة بعد أن وجدت الظروف الموضوعية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ملائمة ، هذه الأدوار التي يمكن لإيران أن تلعبها إقليميا تتمثل بشكل أساس وفقا لوجهة نظرها عبر ممارسة الدور القيادي في المجالين الإقليمي والإسلامي ، كونها تطرح إيران أن بإمكان نظامها السياسي ذي الطابع الإسلامي أن يؤدي دورا قياديا ليس في محيطها الإقليمي فحسب ، بل من خلال تبني قضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أكثر من ذي قبل ، على أن تنظر بجدية لمصالح دول المنطقة بعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة بالتشاور مع الدول المعنية كافة ، وعلى وجه الخصوص في القضايا التي تتعلق بضمان الأمن الجماعي ، وإن ذلك يتطلب العمل

بمبادىء الانفراج وبناء الثقة والمشاركة ، والارتباط بعلاقات مع الدول الإقليمية بعلاقات تعاون مبنية على الشفافية والمصداقية والارتباط بترتيبات أمنية وعسكرية ، على أن تكون إيران اللاعب المدافع والحليف المخلص ، وإن هذا هو ما تعلن عنه إيران في المبادىء المحورية التي تحرك سياستها الخارجية ، كما تطمح إيران لممارسة دور قيادي على مستوى العالم الإسلامي من خلال الإعلان عن تبنيها المبادىء الآتية (أبطحي، 2005 : 178):

1. رفض سياسة العسكرة والتسلط من قبل القوى الدولية .
2. رفض الحركات المتطرفة التي تحث على العنف .
3. اتباع طريق مستقل يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة والوصول إلى التنمية والتقدم .
4. سلوك منهج الحوار بين الحضارات والتحالف من أجل السلام .
5. التعاون مع الدول الإسلامية كافة وعدم التخندق الطائفي .
6. لعب دور الحامي للعقيدة الإسلامية والوقوف بوجه الحملة الأمريكية الإسرائيلية تحت مسمى محاربة الإرهاب .

وتحاول إيران ممارسة دور الطرف المحب للسلام العالمي من خلال مساعيها الوصول إلى هذا الدور والعمل على تحقيقه وفقا للمبادىء والقيم التي يقوم عليها نظامها السياسي ، لا كما تقوم عليه أهداف المجتمع الدولي في إحلال السلم والأمن الدوليين ، فهي تسعى في هذا المجال لأداء هذا الدور ليس على المستوى الدولي بشكل عام ، وإنما على صعيد الشرق الأوسط ، وبذلك فهي تطمح أن تكون أحد اللاعبين الرئيسيين في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، إذ أنها تلوح بإمكانية تسخير دورها الإقليمي المستند إلى قدراتها العسكرية بما يوفر لها المدخل الذي تستطيع من خلاله

أن تحقق أعلى المكاسب لصالح الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في أي مفاوضات يراد منها التوصل إلى سلام نهائي بين هذه الأطراف وبين إسرائيل ، بمعنى أن تتحول إلى دولة قائدة للإقليم وحاميه له ومدافعة عنه بعيدا عن التبعية لأي من القوى الدولية الأخرى (الراوي ، 2006 : 43 – 44) .

ثم وصلت الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الآيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وهدفها الثاني الاستمرار في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام (Smith , 1992: 13)، ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها الفترة الممتدة من نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 لغاية الآن، لذلك ، فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Chubin, 2001: 931) .

وعليه فقد وجدت إيران أن تعزيز مكانتها الإقليمية يفرض عليها اللجوء إلى أساليب أخرى تمكنها من تحقيق أهداف أمنها القومي الذي تعرض للتهديد نتيجة تفاعلات الأحداث الإقليمية مع مثيلاتها الدولية ، التي تصاعد خلالها استخدام القوة أو التهديد بها ضدها أو ضد دول مجاورة أسهمت بها قوى إقليمية ودولية ، أو لكون تلك القوة قد استخدمت على أراض مجاورة (سلمان ، 2000 : 140) .

ثم قامت إيران ببناء استراتيجيتها معتمدة على المرتكزات الآيديولوجية والتي هي في الأصل نابعة من داخل بعض الدول العربية، خاصة بعد ظهور تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول

2001 التي أفرزت عدد من المشاريع الإقليمية والدولية الجديدة والمختلفة، وقد جرى توظيف تلك هذه المرتكزات من خلال عدد من الأدوات لاختراق دول عربية أخرى ، ومن أبرزها :

أ. حزب الله اللبناني :

حاولت الدول العربية ومنها دول منطقة الخليج العربي التكيف مع المشاريع الإقليمية والدولية التي استهدف بيئة الأمن القومي العربي، عبر منح الأمن ومكافحة الإرهاب أولوية مطلقة وتقديمهما على الإصلاح السياسي ، وقد واجهت تلك المحاولات عقبة كبيرة تمثلت بالجهود الإقليمية المضادة التي جاءت عبر الحدود الشرقية للوطن العربي وحملت مبدأ تصدير الثورة الإيرانية ، إذ قامت هذه الثورة بإنشاء أجهزة تابعة لها من أجل تنفيذ هذا التوجه ضمن منطقة جغرافية عدتها منطقة نفوذ إيراني لها في العالم العربي ، وكانت لهذه الأجهزة أدوات وآليات برز فيها دور حزب الله اللبناني الذي لم يترك مجالا في الأوساط الشيعية إلا وكانت له يد فيها سواء في اليمن أو العراق أو بقية دول الخليج العربي من أجل بناء نظام سياسي جديد تضمن فيه إيران نفوذا قويا يصل إلى حد السيطرة بعد أن أصبحت بوابة رئيسة من بوابات النفوذ في المشرق العربي (نوار، 2008 : 27).

ويعود انشاء حزب الله في لبنان إلى الفترة التي شهدت حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 م ، هذه الثورة التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين : أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من داخل لبنان ، فيما دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع الأعلى للشيعة في كل أنحاء العالم بما فيها لبنان ، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982م من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل تمثله حركة أمل وآخر يتمسك

بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارا استراتيجيا له في مواجهة إسرائيل ، وقد ارتبط الحزب بإيران انطلاقا من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية (الدسوقي ، 2006 : 94) .

لذا فإن حزب الله نشأ في ظل حركة أمل اللبنانية الشيعية وأصبح حزبا سياسيا يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في 2 أيلول 2004م ، وهذا القرار يعد سابقة أممية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ومن ضمنها: سلاح المقاومة الإسلامية الجناح العسكري لحزب الله وسلاح الفلسطينيين في لبنان (تقي، 2007 : 165).

لكن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عودة الأسرى اللبنانيين واستعادة مزارع شبعا اللبنانية مع تأمين حماية للحدود الجنوبية بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات (تشومسكي ، 2007 : 346) .

إن هذا الدور العسكري البارز لحزب الله مكنه بنجاح من الدخول في معارك عديدة مع إسرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية – الإسرائيلية منتصف عام 2006م بعد أن رد الجيش الإسرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب الأراضي اللبنانية : الجنوب اللبناني ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث يقع مقر حزب الله، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حصارا بحريا على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريخ عليها وإصابة إحدى هذه البوارج ، كما نجح الحزب إلى حد كبير في تحقيق نوع من التوازن طوال فترة الحرب بين

الجانبين التي استمرت 33 يوما ، إذ أعلن عن وقف العمليات الحربية يوم 14 آب 2006م بموجب القرار الأممي رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي (شبلي، 2012 : 186).

ومن خلال نشاطات حزب الله في لبنان وخارجها، وهي بذات الوقت تُعّد من الأبعاد التي تقوم عليها علاقات حزب الله مع إيران ولا يمكن تجاهلها، لأنها جاءت نتيجة تأثر هذا الحزب في الأساس بالثورة الإسلامية في إيران، برزت فاعلية الاستراتجية الإيرانية من خلال :

أولا: تبني نظرية ولاية الفقيه : يتبنى حزب الله نظرية الحكم التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية في إيران التي كان للدين الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام بعد قيام الثورة التي قادها رجال الدين عام 1979، المعروفة باسم نظرية ولاية الفقيه (الزهيري، 2011 : 44) .

وإن تبني حزب الله لهذه النظرية جعل تحالفه مع إيران يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحالف المرجعي الذي يمنح مفردة التقليد كأساس من أسس المذهب الشيعي ، والتقليد هو طاعة الإمام الغائب طاعة تامة ، والامام هو محمد بن الحسن العسكري الملقب بالمهدي، الذي يحمل التسلسل الثاني عشر عند الشيعة الإمامية ، ولكون الإمام غائب فإن التقليد ينتقل إلى نائب الإمام الذي يتمتع بمنصب الفقيه ، وقد اتهم الشيعة بأن هذا التقليد يحجر على الفكر، كما اتهموا قبل ذلك بأن الإمامة نوع من الديكتاتورية ، لكن النظر إلى هذا الاعتقاد في ضوء الحركات السرية ونظمها عموما يمكن أن يترجم على أساس أنه الطاعة الكاملة للنظام (شتا ، 1979 : 34) .

وفي ظل هذا التقليد والانصياع التام الذي يبديه حزب الله للسياسة الإيرانية وتوجهاتها ، فقد بات في حكم المؤكد استعانة إيران بقدرات حزب الله تجاه الخلافات التي تعيشها إيران جراء تنامي أزمة برنامجها النووي ، إذ إن الحرب كانت أحد سيناريوهات منع إيران من الاستمرار في إكمال مشروعها النووي ، وإن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية كان من الأمور المحتمل وقوعها في أي وقت، الأمر الذي يمنح القوات الإيرانية الحجة في الرد على أي ضربة أمريكية استباقية قد تكون مدعومة من الكيان الإسرائيلي إن لم يكن هذا الكيان هو البادىء في توجيه تلك الضربة ، لذلك وبحسب هذا الاحتمال فقد أصبح استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل من مواقع حزب الله في جنوب لبنان هو الأمر الأكثر تأثيرا (اللباد ، 2007 : 41) .

وهذا بحد ذاته تهديد كبير للدول العربية بعد أن أصبحت إيران طرفاً أساسياً في الحراك السياسي اليومي في كامل المنطقة الممتدة من حدودها الغربية وحتى جنوب لبنان ، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الحضور الأمريكي وتحالفاته في منطقة المشرق العربي .

ثانيا : التكوين الديني والمذهبي لقادة حزب الله : تلقى معظم رجال الدين من قيادات حزب الله اللبناني علومهم الدينية في المدارس الدينية في الحوزة العلمية في مدينة النجف العراقية أو في حوزة مدينة قم الإيرانية، وذلك وفقا لمتطلبات ولاية الفقيه التي تعد من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنة بالحركات الأخرى، وذلك لأن حزب الله يقبل بولاية الفقيه وقيادة الخميني قبولا كاملا (قاسم ، 2002 : 76) .

وتحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في هذا الحزب ، ويتضح ذلك بصورة كبيرة في الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله عام 1985 ، وهي بمثابة البيان التأسيسي الأول لهذا الحزب ، وجاء فيها: " إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران ، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية فـي العالم ... نلتزم بأوامـر قيـادة واحدة حكيمـة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط ، وتتجسد حاضرا بالإمام الخميني" (فضل الله ، 1994 : 465).

ثالثا : تبني حزب الله شعارات المقاومة ضد إسرائيل: يمثل تبني حزب الله اللبناني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال ورفض التبعية ، عنصر الانسجام هذا الحزب مع إيران ، الأمر الذي زاد من تقديم الدعم الإيراني لحركات المقاومة ، إذ يمثل حزب الله اللبناني أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والنظام السياسي في سوريا ، لذلك دعمت إيران حزب الله دعما معنويا وسياسيا وعسكريا ، وقد برز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام 2006م، إذ مكن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات الإسرائيلية، وذلك عبر إنشاء أنفاق ومخابىء محصنة تحت الأرض بمساعدة من المهندسين الإيرانيين ، بالإضافة لإمداد الحزب بالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والقطع البحرية (الشرقاوي، 2007، موقع أون إسلام الإلكتروني: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis).

وبذلك أصبح حزب الله الورقة الرابحة الأبرز في الاستراتيجية الإيرانية والأداة المحلية الأكثر نجاحاً وقوة وتأثيراً على المستويين اللبناني والعربي، وذلك من خلال المشتركات الدينية

والسياسية التي تجمع حزب الله مع إيران مما جعل هذا الحزب يصبح واحداً من أبرز القوى العربية المواجهة لإسرائيل بعد أن حقق نجاحا في تصديه لها وإجبارها على الانسحاب من الشريط الحدودي المحتل عام 2000م ، ومنعها من تحقيق نصر في حرب تموز 2006م، وبات حزب الله الأداة الإيرانية الأبرز في مشروعها المهدد لبيئة الأمن القومي العربي ينفذ أجندتها ويتلقى توجيهاته منها ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة ومن أجل خدمتها ، فهو يتلقى الدعم المالي والعسكري منها، وأن تأسيسه قد تم بتوجيه مباشر من الخميني عام 1982، وأن زعامته تؤمن بولاية الفقيه ، وتدين بالولاء للمرشد الإيراني الحالي علي خامنئي .

ب. **الحركة الحوثية في اليمن** : سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتحرك الفعلي والجاد نحو دول النظام الإقليمي العربي بوجه عام ، ودول الخليج العربي المجاورة بوجه خاص وذلك من خلال توجهاتها التي قامت برؤية المذهب عند الشيعة العرب كولاء سياسي محتمل لإيران كدولة، وبدأت بالتثقيف عنه سواء للحركات السياسية ذات الطابع الديني، أو للأسرى من الجنود الشيعة العراقيين أبان الحرب العراقية – الإيرانية ، أو من خلال الزيارات التي يؤيدها العرب من أبناء المذهب الشيعي للأماكن المقدسة في إيران، أو عبر الإغراءات المتعددة الأشكال لشيعة دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد جاء هذا السلوك الإيراني على وجه ليس تبشيريا ولا دينيا ولا تعبديا، بل ليس له علاقة بالولاء الديني لمرجع معين، إنما هو نشاط سياسي يحول المذهب إلى ولاء لدولة أجنبية ، وهو أمر لا غرابة فيه أن يكون مرفوضا ذلك أنه يساهم في تأجيج الطائفية داخل المجتمعات العربية (بشارة ، 2012 : 20) .

والأمر تجاه اليمن لم يخرج عن هذه التصورات ، لكن بإضافات ضرورية وجوهرية كانت تضيف كل تلك الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب وطريقة التعبد والولاء لمرجع معين ، بعد

أن مدت خيوطها تجاه طائفة الزيدية وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية ، فكانت الحركة الحوثية هي الأداة للوصول إلى الهدف (الزهيري ، 2011 : 96).

وحاولت إيران جاهدة العمل على تحقيق حلمها، واتخاذ الحوثيين جسر عبور لتسلل المذهب الاثنى عشرية في اليمن، وذلك من خلال :

(1) إيفاد الطلاب اليمنيين إلى إيران بحجة الدراسة، لتقوم بصياغتهم صياغة جديدة، ليكونوا أصابع إيرانية شيعية، تخدش عقائد اليمنيين.

(2) الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للحوثيين، من خلال تبني وسائل الإعلام الإيرانية كقناتي العالم والكوثر الفضائيتان وغيرهما، لحرب الحوثيين مع السلطة اليمنية.

(3) الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، حيث أعلن مسؤول أمني في الحكومة اليمنية السابقة، أن الجيش اكتشف ستة مخازن للأسلحة المملوكة للحوثيين، وبعض الأسلحة المصنوعة في إيران، وتشمل المدافع الرشاشة والصواريخ قصيرة المدى والذخائر، كما أعلن في الفترة الماضية القبض على سفينة إيرانية في السواحل اليمنية محملة بالأسلحة والذخيرة كانت في طريقها إلى الحوثيين.

(4) العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة اليمنية، تدل على تورطها في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين،مما أدى إلى إغلاقه من قبل الحكومة اليمنية.

(5) مجموعات التجسس التي أعلن عنها الرئيس اليمني هادي منصور في غير ما مرّة.

(6) الدعم الإيراني للحراك الجنوبي من أجل زعزعة الاستقرار وإرباك حكومة التوافق لتسهيل السيطرة وتمدد نفوذ الحوثيين.

(7) الرغبة الحوثية المتواصلة بالسيطرة على ميناء ميدي الاستراتيجي في البحر الأحمر في محافظة حجة المحاذي للحدود مع السعودية، بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني وفقا لتصريح وزير في حكومة الوفاق اليمنية لصحيفة الوطن السعودية.

(8) اعترافات بعض من أتباع الحوثي الذين استسلموا أثناء المواجهات، والذين أكدوا قيامهم بالتدرب في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر في العراق، إذ كان يتم إحضار أفراد من شيعة العراق ومن الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين والإشراف على مناوراتهم القتالية (حسان ، جريدة الجمهورية اليمنية ، العدد 15526 في 6 أكتوبر 2012).

وقامت إيران بتزويد الحركة الحوثية في اليمن بأسلحة متطورة ، خلال الحروب الستة التي نشبت بين القوات الحكومية في اليمن والحوثيين ، بعد تحول جزء من الحركة الحوثية إلى ميليشيات عسكرية ذات بعد ايديولوجي ، تمرس الحوثيين خلال الحروب الخمسة الأولى واكتسبوا خبرة قتالية على مدى ما يزيد على أربعة أعوام بدأت في 2004/6/18 واستمرت لغاية 17/ 7 /2008 (الدغشي، 2009 : 35).

ثم جاءت الحرب السادسة التي اندلعت للفترة من آب 2009 لغاية شباط 2010 ، إذ نقلت إيران فيها صواريخ متطورة مضادة للدروع، عبر البحر الأحمر من ميناء إفريقي على سفينة إيرانية رست قبالة سواحل اليمن الواقعة على المنطقة البحرية للميناء في ميدي، إذ أفرغت حمولتها بنقلها على قوارب صغيرة وخزنت في مزارع وأماكن قريبة من الميناء، وبعدها قام الحوثيون بنقلها إلى مناطق متعددة بصعدة وحرف سفيان بعد المرور بمحافظتي حجة والحديدة، وتحدثت المصادر أيضا عن تورط مسؤولين رتبوا لدخول السفينة الإيرانية، وقيام

السلطات الأمنية بالتحقيق مع اثنين من مجموعة ضبطوا على ذمة القضية، سبق أن تم تفجير قاربين بميناء ميدي أواخر آب 2009م في اشتباكات بين القوات البحرية اليمنية وأشخاص كانوا يحاولون تهريب أسلحة، وفي 25 تشرين الثاني 2009 احتجزت البحرية اليمنية سفينة إيرانية محملة بأسلحة مضادة للدروع، في منطقة قبالة شواطئ ميدي في البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن، وكانت السفينة في طريقها إلى تفريغ حمولتها من الأسلحة بالقرب من منطقة حرض لإيصالها إلى المتمردين الحوثيين، كما كان على متن السفينة خمسة إيرانيين وهندي مدربون وخبراء سلاح وقد تم القبض عليهم بعد أن جاؤوا إلى اليمن للانضمام إلى المتمردين الحوثيين, وللحلول مكان خبراء ومدربين إيرانيين يعتقد أنهم جرحوا أو قتلوا في المعارك. وهذه السفينة التي ضبطتها البحرية اليمنية ليست السفينة الأولى ، إذ تعد ثاني أو ثالث سفينة إيرانية تم القبض عليها وهي محملة بالأسلحة محاولة عبور البحر الأحمر، كما سبق ضبط قارب إيراني بالقرب من سواحل ميدي ما يزيد من تأكيد تورط إيران في دعم حركة التمرد الحوثي من خلال هذا المنفذ (الجبلي ، 2010 : 36) .

ومن خلال ما تقدم ؛ فإن الدور الذي لعبته إيران في دعم الحركة الحوثية في اليمن ، واستخدمها كأداة في استراتيجيتها الإقليمية تجاه المنطقة العربية قد أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج ، وهذا ناتج من موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية

أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية المتطرفة واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 ، إذ يمثل الخليج لإيران واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية .

المطلب الثاني

إدارة الصراعات الإقليمية

يعد مرتكز إدارة الصراعات الدولية أو الإقليمية ذات الأبعاد الايديولوجية محط اهتمام كافة الدول والمنظمات الدولية ومنها مجلس الأمن الدولي. لذلك أخذ عدد من النظم السياسية في عالم اليوم يستشعر أن وجوده في موقف مشحون بالصراعات أو المشكلات، قد يبدو أمراً حسناً للإدارة الجيدة في العلاقات الدولية، وذلك بحسب مفهوم إدارة الصراع، الذي يشير بأنـه : " العملية التي تتبنى بعض المواقف التي تجعل من زيادة الصراعات ضمن بيئة معينة فكرة بناءة، وذلك من خلال جعل الصراع مشروع لدى بعض الوحدات الإدارية سواء كانت دول أو مؤسسات بغرض تقديم أفكار جديدة مبتكرة لتطوير نشاطاتها بما يخدم مصالحها الحيوية "، وغالباً ما يحدث أن تقوم الدول بإرسال رسائل غامضة عن التطورات الخطيرة التي تجري حولها، أو من خلال خلق بيئة من الصراعات المفتعلة، والسعي لبث روح الاشتراك في حلها، بما يفرض على الجميع البحث عن حلول لها مبتكرة ومتطورة، أو الاستعانة بخبرات جديدة من خارج بيئة الصراع وموقعه، على شرط أن تختلف أصولهم وقيمهم ومواقفهم أو أساليبهم في الإدارة عن تلك الأساليب الموجودة في بيئة الصراع القائم، وذلك لأن هذه الحلول قد تفرض إعادة هيكلة بيئة الصراع بما يسمح إلى تغيير الوضع القائم (الموقع الإلكتروني الرسمي للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي).

ويكشف التتبع التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية إلى أن إيران كانت تضع استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية بما يتلائم وتوجهاتها الفكرية وأطماعها التوسعية، الأمر الذي طبع علاقات الطرفين بطابع الصراع الدائم، بما يدفعها لإدارة هذا الصراع وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية، والإبقاء على بعض الثوابت التي غلبت عليها سمتين رئيسيتين في تلك الاستراتيجية، تكمن أولهما في تصور التفوق الحضاري والقومي، وتنزع ثانيهما نحو التمدد الإمبراطوري، الأمر الذي زاد في حدة الجدل في الأوساط العربية ليس بين الباحثين والأكاديميين فحسب، بل بين متخذي القرار في الدول العربية أيضاً، وذلك عن الاختيار الأنسب للتصنيف الذي يمكن وضع إيران ضمنه فيما لو كانت رصيداً يتعين حسن استغلاله من قبل النظام الإقليمي العربي وفقاً للمنظور الجغرافي، أو أنها تمثل تحدياً يتعين مواجهته وفقاً لمنظور سياساتها الساعية للهيمنة والتدخل في شؤون الدول العربية (كشك، 2015 : 25).

وقد اتخذ هذا الجدل خلال السنوات (2010–2015) طابعاً جديداً في المنطقة العربية جراء التحولات المهمة التي طرأت على طبيعة الصراعات الجارية فيها، فبعد تجاوز المشكلات الإقليمية المتنوعة التي كانت تشتمل على مكافحة الاستعمار، والنزاعات الحدودية، وخلافات الزعامة بين الحكام والنظم السياسية، انتقلت إلى مشكلات ترتبط بالأوضاع الداخلية لدول المنطقة، ورغم أن هذه المشكلات لم يكن أغلبها جديداً فبعضها يعد مزمناً وقائم منذ سنوات عديدة، إلا أن الجديد هو حالة التفاقم الكبير في تلك المشكلات بصورة انعكست في نشوب نزاعات وتفجر صراعات داخلية حادة، مما أدى إلى امتداد تأثيراتها خارج النطاق الداخلي للدول التي تحدث فيها، فكانت النتيجة تحولها إلى مستوى الصراعات ذات الشأن الإقليمي، ووجدت

أحياناً صداها الدولي بعد أن كانت ذات شأن داخلي فـي دولـة أو دول أخرى (راشد، 2015 : 39).

وهنا وجدت إيران أن واقع منطقة الشرق الأوسط التي تجمعها وكل من تركيا والدول العربية يفرض عليها تفضيل أو السير مـع أحد الخيارين الآتيين(سعيد، 2015 : 46):

1. السلام والاستقرار: يتجسد هذا الخيار في أن الإقليم مقسم بين من يريدون السلام والاستقرار، اللذين هما شرطان للتنمية، ومن يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ أو الدين أو الإثنين معاً، أو وجود المصلحة في التنمية.
2. الحرب الصريحة أو الضمنية : يرى هذا الخيار أن الإقليم يعيش حرباً صريحة أو ضمنية تجري بين طرفي دعاة السلام والاستقرار ومعارضيهما، وأن العمل الأساسي في الشرق الأوسط يستوجب تشجيع الدول على أن تصل إلى السلام اعتماداً على القوة الذاتية، مع حرمان القوى الراديكالية من إفساد هذا الجهد، وهذا بحد ذاته يعد عملاً من أعمال القوة بطريقة تجعلها أكثر من استخدام القوة العسكرية المباشرة.

ثم وجد صانع القرار الإيراني أن كل ذلك أصبح واضحاً في اقتناع دول المنطقة وتسليمها بأن القضايا والصراعات التقليدية المزمنة غير قابلة للحل، وأن محاولات حلها التي استغرقت عدة سنوات وحتى عقود قد باءت بالفشل، لذا يصبح الاستمرار في توجيه الجهود وتخصيص الموارد والعمل على هذه القضايا، أمراً غير مجدي وغير رشيد، بما يتطلب توجيه الموارد والتركيز نحو القضايا الجديدة والظواهر المستحدثة عبر تجاوز الأدوات التقليدية التي أصبحت غير ملائمة وفقدت صلاحيتها، والمقصود هنا بتلك الأدوات مختلف القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، أو اللقاءات المباشرة والمفاوضات بين الأطراف المعنية، أو حتى المقاطعة أو (حالة لا

حرب ولا سلم)، كونها أدوات لم تفلح في حسم أو إنهاء أي صراع إقليمي بشكل فعال وناجح (راشد، 2015 : 40).

لذلك بنت إيران استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية بالاعتماد على عدد من المرتكزات الايديولوجية، عبر الاستفادة من نظرية اتخاذ القرارات في السياسية الخارجية التي يكون لصانع القرار دوراً فاعلاً في وضع السياسات والقرارات بما يتناسب وقدراته، وأضافت لها إيران المؤهلات الفكرية والانتماء المذهبي لصانع القرار، التي غالباً ما تكون واضحة في وضع التصورات تجاه المواقف الدولية والقضايا الإقليمية التي تشكل حجر الأساس في انطلاق الدولة نحو انتهاج استراتيجية عمل معينة، التي كان من بينها مرتكز إدارة الصراعات الإقليمية ، والتي من أبرزها:

أ. **الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية سلمية كانت أو عسكرية :** كان الاهتمام بالطاقة النووية جزءاً من جهود الشاه محمد رضا بهلوي، فقد سعى لتحويل إيران إلى قوة إقليمية، وساعدته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية كونه كان يلبي رغباتها ويساهم في تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وبعد التغيير الذي حدث في إيران وسقوط نظام الشاه عام 1979، تبنت الثورة الإيرانية المشروع النووي، بعد أن تم وضع تصورات جديدة لأهداف المشروع بما يتناسب والقيم والمبادىء الجديدة لنظام حكم الجمهورية الأسلامية، وجرى البحث عن شركاء جدد لتزويد إيران بتكنولوجيا متقدمة، وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر مع الاستفادة من التكنولوجيا الروسية بدلاً من الألمانية، وعملت إيران على تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، فإلى جانب روسيا، وطدت علاقاتها مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند (عبد القادر ، 2010 : 132) .

وأخذ البرنامج النـووي الإيرانـي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001) شكلاً آخر بعد تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية على ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية، وأظهرت صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية منشآت نووية قيد الانشاء لم تعلن عنها إيران، وكشف تحقيق مكثف للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيداً عن اتفاق الضمان مع الوكالة الدولية (لقوشة ، 2006 : 58).

وفي عام (2002) حصل منعطف جديد في أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أن أعلن أحد فصائل المعارضة الإيرانية معلومات جديدة عن النشاط النووي الإيراني، كشف فيه وجود منشآت نووية سرية في منطقة عبالي بالقرب من مدينة أصفهان، وفي ناتنز التي بدأ العمل فيها منذ عام (2001)، وفي آراك التي سبق أن أنشأت عام (1996). ثم دارت اتصالات ومفاوضات بين إيران ومجموعة الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وألمانيا للتوصل إلى اتفاق حول برنامج إيران النووي، الذي أثار شكوك المجتمع الدولي من امتلاك إيران لسلاح نووي، ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد بل استمرت في ظل استمرار الجهود الإيرانية الرامية لتطوير برنامجها النووي، يقابله سلوك المجتمع الدولي لمنع إيران من تحقيق طموحاتها النووية(شلبي، 2015 : 90).

ونجحت إيران في استخدام مجموعة من أدوات إدارة اصراعات الإقليمية أثناء التفاهمات التي جرت بشأن برنامجها النووي حاول خلالها كلا الطرفين الحصول على أكبر قدر من المكاسب، وتقديم أقل قدر من التنازلات مستخدمين في هذا السياق أدوات تكتيكية عديدة (ناجي، 2015 : 150).

كما نجحت إيران في التوصل إلى اتفاق مرحلي في 24 تشرين الثاني 2013 يقضي بتجميد بعض أنشطتها إيران النووية، خاصة في مجال التخصيب، مقابل رفع محدود لبعض العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي ضدها، بلغت بعد ذلك هذه المفاوضات ذروتها بالتوصل لإتفاق لوزان في آذار 2015، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً داخل عدد من الدول الكبرى كان من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مفاوضات أستغرقت أكثر من عامين – منذ الاتفاق المرحلي عام 2013 – جرى في أثرها التوقيع على الاتفاق النهائي الخاص بالملف النووي الإيراني في 14 تموز 2015 بين إيران ومجموعة الخمسة الكبار وألمانيا (أبو شادي، 2015 : 130).

ب. **التنافس على النفوذ فـــي المنطقة العربية مع القوى الإقليمية الأخرى** : شهد العالم خـلال الفتـرة (2010– 2015) تحولات استراتيجية ومتغيرات إقليمية ودولية عديدة على كل الأصعدة وفي مختلف المستويات، ولا سيما السياسية والاقتصادية، كان لها الأثر الواضح في أغلب دول العالم، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تراوحت تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية وبدرجات مختلفة، وكان حجم التغيير في المنطقة العربية هو الأبرز.

وقد أسهمت هذه التحولات في تبلور مواقف دولية وإقليمية متباينة ، نتيجة تضارب التوجهات الدولية والإقليمية تجاه قضايا المنطقة العربية بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ إن التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة، أحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية، سمحت بانطلاق عدد من المشاريع الإستراتيجية (الإيراني، التركي ، والاسرائيلي) تجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والمنطقة العربية بوجه خاص. وبهذا فرضت إيران نفسها كأحد الفاعلين اساسيين في المنطقة، ثم أخذت تنفرد

بدور اللاعب الوحيد في عدد من بؤر الصراعات، وذلك من خلال استراتيجيتها التوسعية المحكمة، والتي قوامها السيطرة على مراكز ومواقع القوى في الإقليم وتحقيق أهدافها الكبرى (مكرم ، 2015 : 146).

ولغرض تحقيق تلك الأهداف الكبرى وصلت الرؤى الرسمية الإيرانيــة إلى تصور إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومــة الدوليــة فــي وضـع استراتيجيــة استقطابيــة هدفها الأول ملء الفـراغ الآيديولوجي والأمنــي في دول العالم العربــي، ودول آسيا الوسطى التــي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وهدفها الثاني الاستمرار فــي المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكيــة على أساس نظام قيمي مستمـد من الإسلام (Smith ,2012 : 13)، ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها الفترة الممتدة من نجــاح الثورة الإيرانية عام 1979، لذلك فإن أدوات إدارة الصراع يمكن أن تكون لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Chubin, 2011: 931) .

ج. **تركيز العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دول عربية معينة:** استطاعت إيران توظيف المرتكزات الجغرافية في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية عبر اتباع سياسات اقتصادية انفتاحية مع عدد من الدول العربية، وهي : دولة الإمارات العربية أولاً، ثم سوريا والعراق ولبنان والبحرين والكويت والسعودية، فزادت من الحضور البشري داخل دولة الإمارات العربية بحيث تمكنت من الاستحواذ على نسبة 12% من الوحدات السكنية التي يتم من خلالها التمتع بحق الإقامة لفترة طويلة في الإمارات (الشهابي، 2012 : 32).

وتشير بيانات التجارة الخارجية لإيران أن هناك ثلاث دول عربية من بين أكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية، وهي الإمارات العربية بنحو 2.3 مليار دولار، والعراق 2.1 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بنحو 454 مليون دولار، أما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة الإمارات العربية بنحو 12.9 مليار دولار حيث تعد الإمارات ثاني شريك تجاري عالمي مع إيران بعد الاتحاد الأوروبي الذي لإيران تعاملات مع دوله تصل لنحو 28 مليار دولار (الصاوي، 2013 : 45).

وقد ساعدت التطورات العالمية التي تلت أحداث ثورات الربيع العربي التي انطلقت نهاية عام 2010 ، والمتغيرات المتسارعة التي شهدها النظامين الإقليمي والدولي، إيران على إعادة طرح مشروعها الإقليمي تجاه المنطقة العربية الذي سبق للنظام الشاهنشاهي الإيراني أن قام بإعداده.

ثم أضافت الثورة الإيرانية الطابع الإسلامي له، وهو المشروع الساعي لبسط النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وانتزاع اعتراف دولي بدور إيران الإقليمي ووضعها كقوة إقليمية كبيرة لها القدرة على التأثير في شؤون المنطقة، وذلك من أجل تعزيز أمنها الوطني وحماية نظامها الحاكم، والتصدي لكل المحاولات التي تعيق التطلعات القومية القائمة على الإرث الحضاري المغلف بالتوجهات الإسلامية ضمن منهج طائفي معين، والاعتراف بنجاح نموذجها الثوري.

يرى الباحث أن إيران قد سعت لتفعيل الخصائص الداخلية والخارجية للاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية فاعتمدت سلسلة طويلة من السياسات والتكتيكات التي ينطلق بعضها من خصائص داخلية، وبعضها الآخر من الخصائص المتعلقة بالسياسة الخارجية، والتي من أبرزها:

أولا :استقطاب الشارع العربي وتحريكه عبر استخدام الخطاب الثوري الذي يهاجم إسرائيل ويعظم الشأن الفلسطيني، وذلك لخلق بيئة تتقبل النفوذ الإيراني في المنطقة العربية تحت شعار مقاومة إسرائيل من جهة، وزعزعة الأنظمة العربية التي لا تلتقي معها أيديولوجياً.

ثانيا : تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية، وذلك لما لها من دور في ردع أعداء النظام السياسي القائم في إيران ودعم الإرتقاءالإقليمي في المنطقة.

ثالثا : اعتماد التوجهات القومية الفارسية والمذهبية الأثنى عشرية في تطوير العلاقة مع القوى العربية المناظرة، وذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الثوري الإيراني، والقدرات العسكرية من أجل التمدد الإقليمي.

رابعا: اعتماد المنهج البراغماتي* في عقد الصفقات مع القوى الكبرى بعد استدراجهم في مواجهات على الساحة العربية، ومثال ذلك ما حدث في فضيحة إيران غيت**، والاتفاق النووي الأخير.

---

* المنهج البراغماتي: هو مذهب فلسفي سياسي يسمى بمذهب فلسفة الذرائع ، يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة؛ رابطا بين التطبيق والنظرية، حيث ان النظرية يتم استخراجها عبر التطبيق، نشأت هذه المدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر سنة 1878، والبراغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني :- براغما : ومعناه العمل.

** فضيحة إيران غيت :وتعرف أيضاً بإيران- كونترا، وهي عبارة عن مخطط سري كانت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تعتزم بمقتضاه بيع أسلحة إلى إيران عن طريق إسرائيل، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا.وذلك اثناء الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين ، حيث كانت أمريكا تمثّل الشيطان الأكبر بالنسبة للنظام الإيراني بقيادة الخميني. وخلال تلك الفترة ظهرت بوادر فضيحة بيع أسلحة أمركية لإيران "العدوّة"، ففي 18تموز1981 إنكشف التصدير الإسرائيلي إلى إيران عندما أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة اروريو بلنتس و هي واحدة من سلسلة طائرات كانت تنتقل بين إيران و إسرائيل محملة بأنواع السلاح و قطع الغيار و كانت الطائرة قد ضلت طريقها و دخلت الأجواء السوفيتية .

الفصل الرابع

قيود الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية

الفصل الرابع

قيود الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية

تعرضت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية لمجموعة من القيود التي لم يكن كثير منها يمثل جوانب سلبية تؤثر في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، بقدر ما كانت هذه القيود تمثل طريق يجبر النظام السياسي على السير فيه من أجل استكمال متطلبات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية. بمعنى أن هذه القيود هي سياسات لا بد من مراعاتها من قبل السلطة التنفيذية عند الشروع بمراحل التنفيذ وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد جاءت هذه القيود كنتيجة طبيعة عن حصول بعض التحولات المتذبذبة بين التقدم والتراجع في طبيعة التعامل الإيراني مع القضايا التي تخص هذه المنطقة منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، إلا أن ذلك لم يمنع في المجمل من بقاء إيران طرفاً مستفيداً من تطورات الأحداث التي تشهدها الدول العربية واستمرار الصراعات المحتمدة فيها، والتي جعلت من إيران طرفاً إقليمياً فاعلاً كونها اكتسبت شعبية لسنوات بين قطاعات مختلفة من الشعوب العربية نظير خطابها العدائي تجاه إسرائيل، رغم عدم دخولها في مواجهة عسكرية مباشرة معها، كما أنها نجحت بتوظيف العديد من الأوراق في المنطقة لمصلتحها، سواء عبر الرهان على دور حزب الله في لبنان وأطراف المقاومة الفلسطينية في المواجهة مع إسرائيل، أو في أدوار القوى المحلية العربية الأخرى كالنظام السوري، والتيارات والحركات السياسية الشيعية في العراق، وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن، إلى جانب نجاحها بالدخول في تحالف رباعي يضمها وكل من روسيا وسوريا والعراق شعاره التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية الذي ما زال يسيطر على أراضٍ شاسعة في كل من العراق وسوريا.

ورغم كل ذلك فإن القيود التي تحد من الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، قد أخذت تزداد لتبدو وكأنها من الاعتبارات التي تدفع إلى القول إن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بات مقبلاً على تحولات سياسية لم يسبق له أن واجهها منذ عام 1979، وهي تحولات لا تبدو هينة في جميع الأحوال، رغم أنه قد استطاع تجاوز بعض الأزمات سواء الداخلية منها بين تيار الإصلاحيين وتيار المحافظين، أو الخارجية مع بعض القوى الدولية والإقليمية.

يتناول الفصل الرابع قيود الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : التطلعات الإقليمية الإيرانية في المنطقة العربية.

المبحث الثاني : محددات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.

المبحث الأول

التطلعات الإقليمية الإيرانية في المنطقة العربية

وضع نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية لنفسه مجموعة من التطلعات الإقليمية كأهداف لإستراتيجيته تجاه المنطقة العربية، الأمر الذي قيد مصالح إيران الاستراتيجية في هذه المنطقة ، وهو ما دفع هذا النظام إلى اتخاذ إجراءات احترازية من أجل التصدي للأهداف الرئيسة التي يبذلها عدد من القوى الإقليمية والدولية التي وجدت أن إيران قد فرضت نفسها كأحد الفاعلين الأساسيين في المنطقة العربية، بل تجاوزت بقية الفاعلين عبر إدارتها لبؤر الصراعات من خلال تلك الخيارات الاستراتيجية التي سمحت لها بالتوسع في المنطقة بالاعتماد على كثير من الحلفاء المحليين بعد أن تمكنت من استثمار كافة مواردها المادية والبشرية للتمدد نحو كافة دول الجوار شرقاً وغرباً.

وافادت إيران من سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الجديدة في بقاع عدة من العالم العربي، والتي أطلقت العنان للنفوذ الإيراني والشيعي في المنطقة، وإهمال النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فضلاً عن عدم التشاور مع الدول العربية وأخذ مشورتها ومخاوفها من طبيعة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي سمح لإيران بأن تصبح في وضع يتيح لها الهيمنة على المنطقة، وجعلها تتبع سياسة خارجية راعت فيها مكانتها الحيوسياسية لكنها فرضت عليها قيود كثيرة.

يتناول المبحث الأول قيود الخيارات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.

المطلب الثاني : المكانة الجيوسياسية الإيرانية.

المطلب الأول

الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية

تمثل الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية دائماً إشكالية كبيرة تسبب إرباكاً حقيقياً لعدد من الدول العربية المستهدفة في تلك الأطماع، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، فضلاً عن كون تحلي تلك الاطماع بطبيعة ذات سمات غالباً ما تكون حذرة ومعقدة. ومرد ذلك أن إيران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة تيارين في إيران يتداولان تلك المسألة هما المحافظين والإصلاحيين، الأمر الذي أمتد ليشمل السياسة الداخلية التي شهدت هي الأخرى حصول تجاذبات في توجهات هذين التيارين (البطنيجي، 2011: 3).

وتكاد تكون هذه الإشكالية هي السمة الغالبة على شكل وطبيعة الأطماع الإيرانية التي تأثرت بشكل كبير بتطورات الوضع السياسي الداخلي، وخاصة خلال سنوات حكم الرئيس الإيراني السادس محمود أحمد نجاد للفترة (3 آب 2005 - 3 آب 2013)، الذي كان ينتهج خطاباً دينياً - إسلامياً - في ظاهره، لكن يعتمد المنهج البراجماتي مدعوماً من تيار المحافظين الذي يحمل في داخله حالة الصراع الداخلي ضد الفاعل الآخر على الساحة الإيرانية المتمثل بتيار الإصلاحيين الذين سبق أن تقلد أحد رموزه منصب الرئاسة (2 آب 1997- 3 آب 2005) بعد الفوز الكاسح الذي حققه الرئيس الخامس محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1997، حيث كانت هذه الأطماع جزء أساسي من السياسة الخارجية الإيرانية التي تمثل صورة واقعية عن السياسة الداخلية التي تعيش حالة صراعات مستديمة بين القوى والأطراف المحلية.

ولم تختلف تلك الأطماع التي هي جزء من السياسة الخارجية المتبعة من قبل إيران عن بقية دول العالم الساعية إلى تحقيق أهدافها عبر وضعها في الحسبان بأن هذه الأهداف إما أن تتوافق مع أهداف الدول الأخرى وخاصة الدول الكبرى أو الدول الإقليمية التي تتعارض مصالحها أو تتوافق معها. فينتج عن ذلك حالة من التعاون والتفاهم وبالتالي تكون العلاقات وثيقة بين تلك الدول، وإما تتعارض أهداف سياستها الخارجية مع تلك الدول وعليه تتفاقم الصراعات حيث تؤدي إلى توتر العلاقات والتي ربما تؤدي إلى الحرب . وحينذاك تركز الدولة على الخيارات الإستراتيجية والأمنية، إلى جانب مراعاتها لأبعاد سياستها الخارجية التي تقوم في عموميتها على التحديد الدقيق لمنظومة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعمل على تحقيقها في المدى القريب والبعيـد من أجل تنظيم الفائدة والمنفعة والمردود القومي في ظل ظروف موضوعية محلية وإقليمية وعالمية محددة. وهي النظرة التي تلتقي مع يراه الاتجاه الواقعي ضمن المدرسة الفكرية التي يتزعمها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بأنه توجد في المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية عناصر ووحدات ذات طابع سياسي هي التي تنظم العلاقـات الدوليـة، وأن الواقــع يشير إلى أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسـة الداخلية (كيسنجر، 1973: 19).

وبذلك واجهت الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية قيوداً منذ تولي الرئيس محمود أحمدي نجاد لمنصبه عام 2005، جراء التغيير الملحوظ الذي شهدته سياسة النظام السياسي من حيث الهيكلية والتوجهات، فقد برز ما يعرف بمؤسسة السياسات العامة من خلال إحداث تغييرات في استراتيجيتها عندما أصدر مرشد الجمهورية الإسلامية على خامنئي توجيهاً بمنح الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني دور الإشراف الواسع على السياسة العامة، وهو الأمر الذي فسر بأنه مبادرة

مقصودة في الوقت المناسب لمنع الطاقم الراديكالي – الذي ظهر بعد مجي أحمدي نجاد – من إحداث تغيرات في سياسة النظام الإيراني (شلي، 2006: 45).

بموجب ذلك قام مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتفعيل مجموعة من القيود الحاكمة للاستراتيجية الإيرانية التي تتمثل بسياسات النظام السياسي القائم، وهي مقسمة بين :

1. القيود ذات الصبغة الرسمية بموجب الدستور: وهي القيود التي تمتد لتشمل كل من المرشد ورئيس الجمهورية ورئيس مصلحة تشخيص النظام ومجلس الشورى (ملحق رقم 4).
2. القيود ذات الصبغة غير الرسمية: وهي القيود التي تمتد لتشمل المساجد والرأي العام ووسائل الاعلام والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والحوزات الدينية والجامعات، وهي قيود غير ملزمة لكنها تشكل ورقة ضغط شعبي على النظام السياسي والاستراتيجيته تجاه المنطقة العربية.

وبذلك فإن المرشد قد استبق الأحداث وسارع للحد من السياسة الراديكالية المتبعة من قبل الرئيس أحمدي نجاد، والتي سار عليها أيضاً نظام الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي تولى السلطة في آب 2013، وذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي في محاولة لإستعادة الخطاب الثوري الراديكالي من أجل خلق مكانة للجمهورية الإسلامية في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي جعلت إيران بهذا التشدد لاعباً رئيسياً في المنطقة العربية (نامي، 2012: 372).

واستقى صانع القرار السياسي الإيراني – خامنئي– مبادىء هذه السياسة من نظرية النظم التي تركز على دور النخبة الحاكمة في استقرار النظام من عدمه، بين جهات تسعى لتصدير الأزمة الداخلية، عبر سياسات وإجراءات عدوانية ضد دول أخرى، وبين ما أسماه استاذ

العلوم السياسية في جامعة واشنطن جورج مودلسكي (1926–2014) بالنخبة الناجعة القادرة على تعبئة القوى المحلية، وخلق الترابط بين مصالحها، وإيجاد التجانس الداخلي حول أهداف وطنية (Modelski,1961: 22).

وأفاد المرشد خامنئي أيضاً من وجهة النظر التي رهن فيها التحليل الوظيفي البنائي ببقاء النظام السياسي واستقراره بوظائفه دون التوافق حولها، عبر التكامل والتكيف داخلياً، واستعمال أو التهديد باستعمال قدر من الإكراه خارجياً، والتوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع وفق تعريف ديفيد إيستون (سعد الدين، 2014: 20).

ووفق هذه الأسس فإن قادة الثورة الإيرانية الذين أصبحوا رموز النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، ركزوا في صياغة السياسة الإيرانية على نظرية إقامة الحكومة الإسلامية العالمية معتبرين إياها من أصول هذه السياسة وأهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى، التي تشتمل من قبيل (الوحدة بين المسلمين)، و(الحكم بالشريعة الإسلامية)، و (لا شرقية ولا غربية)، و (الدفاع عن المستضعفين). ولم يكن أمام السلطة التنفيذية في إيران إلا التقيد بهذه السياسة، وأن لا يحيدوا عنها، فكان مبدأ تصدير الثورة هو أساس عملية الانطلاق لأي نشاط سياسي تجاه المنطقة العربية، رغم أن جميع هؤلاء القادة اكتشفوا أن هذه السياسة لم تجنِ إلا الدمار في حرب مدمرة لمدة ثماني سنوات مع جارتهم العراق، وعزلة النظام الإيراني من خلال توتر العلاقات الدبلوماسية إقليمياً ودولياً (نامي، 2012 : 368).

وعلى الرغم من ذلك أعتمدت إيران اسلوب جديد في التعامل مع أطماعها في المنطقة العربية، وذلك من خلال سياسة خارجية تمثل جزء أساسي من الاستراتيجية الإيرانية الشاملة تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال الإجراءات الآتية :

1. سعت إيران لكسب الرأي العام العربي من خلال المحافظة على الاتساق في سياستها الخارجية. لكن أطماعها في البحرين عزز الإدعاء بأن إيران تستخدم الخطاب الديني، ومفهوم الثورة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية فقط، وفي الإطار نفسه كانت إيران تحاول الابتعاد عن وصفها بالدولة الطائفية، لكن اطماعها في البحرين لم تكن تحتمل سوى هذا الوصف، فهي كانت تؤيد الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في البحرين عام 2011 فيما عرف بثورات الربيع العربي وتصفها بالمشروعة، ثم تعدت وصف هذه الاحتجاجات بالمشروعة إلى مهاجمة موقف دول الخليج العربي والجامعة العربية الذي تمثل في حماية المؤسسات السيادية في البحرين عن طريق إرسال قوات درع الجزيرة (Shashank, 2013: 78).
2. أعلنت إيران مساندتها للنظام السوري ودعمته بمختلف الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية، بحكم ما بينهما من روابط، إذ يبرز الاتفاق الإيراني السوري المبرم في حزيران 2006 من بين التحالفات التي أقامتها إيران مع الأطراف الإقليمية حيث بلغ التعاون الاستراتيجي بينهما ذروته بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة التحديات، إذ اتفق الجانبان على الآتي (كشك ، 2012 : 178) :

أ. اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى .

ب. التزام إيران بتقديم الدعم إلى سوريا حال تعرضت لأي اعتداء .

ج. زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين .

د. تنشيط التعاون العسكري بين الجانبين، من خلال توجيه نظر إيران إلى سوريا على أنها عمق استراتيجي لإيران ، وهي جزء من الأمن القومي لها في المنطقة.

ورغم كل ذلك فإن الموقف الإيراني الداعم لنظام الرئيس السوري بشار الأسد في الأزمة السورية كان يشير إلى أن صناع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية حاولوا تفادي التعليق على الأحداث المتعلقة بهذه الأزمة مع اندلاع الثورة خلال شهر آذار من عام (2011)، وحصروا تركيزهم على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات حتى نهاية آذار وبداية نيسان من ذلك العام، لكن تطور مستوى الاحتجاجات وحجمها في سوريا، وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطر إيران إلى أخذ الوضع السوري على محمل الجد، فجاء أول تعليق رسمي على الأحداث في سوريا من قبل سفير إيران في دمشق، اعتبر فيه وجود مؤامرة يحيكها الأعداء للنظام السوري، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية خلال عام (2009)، وأن المتظاهريـــن فـي سوريا هم عملاء للخـارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة (باكير ، 2012 : 97) .

ثم قامت إيران بدفع كل من كتائب أبو الفضل العباس أحد أبرز حلفاءها في العراق، وحزب الله من لبنان للقتال إلى جانب قوات النظام السوري، لمعرفتها بأن سقوط هذا النظام يعني تراجع نفوذها في المشرق العربي، وتركها وحيدة في مواجهة الغرب بشأن ملفها النووي، بدون أورق مساومة، وهذا يعني التأثير السلبي المباشر فـي مشروعها الإستراتيجـي (كيالي ، 2013 : 131).

3. أخذت إيران تراقب بدقة تطورات المشهد السياسي المصري خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 كانون الثاني 2011، ولم تخف إيران ارتياحها لصعود قوى التيار الإسلامي إلى السلطة في مصر، معتبرة أن ذلك الصعود يمثل صحوة إسلامية تصب لمصلحة ذلك

التيار، كما أبدت إيران اهتماماً جلياً بالانتخابات الرئاسية المصرية ، إذ اتهم خطيب جمعة طهران كاظم صديقي، المملكة العربية السعودية بتمويل حملة رئيس وزراء مصر الأسبق أحمد شفيق الذي خاض جولة الإعادة في مواجهة مرشح جماعة الأخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة محمد مرسي الذي فاز بتلك الجولة فسارعت إيران إلى الترحيب بفوزه الأمر الذي سمح بتحسن ملحوظ في العلاقات بين مصر وإيران بالفعل، فقد قام الرئيس المصري محمد مرسي بزيارة طهران للمشاركة في قمة عدم الإنحياز التي عقدت للفترة 30–31 آب 2012 (أحمد، 2013 : 95) .

4. اتبعت إيران سياسة خارجية تجاه دول الخليج العربي المجاورة سعت من خلالها تبرير أطماعها وتحقيق أهدافها عبر رؤية المذهب عند الشيعة العرب كولاء سياسيون محتملون لإيران كدولة، وبدأت بالتثقيف عنه سواء للحركات السياسية ذات الطابع الديني، أو للأسرى من الجنود الشيعة العراقيين أبان الحرب العراقية – الإيرانية، أو من خلال الزيارات التي يؤديها العرب من أبناء المذهب الشيعي للأماكن المقدسة في إيران، أو عبر الإغراءات المتعددة الأشكال لشيعة الكويت والبحرين والسعودية، وقد جاء هذا السلوك الإيراني على وجه ليس تبشيرياً ولا دينياً ولا تعبدياً، بل ليس له علاقة بالولاء الديني لمرجع معين، إنما هو نشاط سياسي يحول المذهب إلى ولاء لدولة أجنبية، وهو أمر لا غرابة فيه أن يكون مرفوضاً ذلك أنه يساهم في تأجيج الطائفية داخل المجتمعات العربية (بشارة ، 2012 : 20).

وتستند فكرة التمدد الإيراني إلى حقائق ديمغرافية وجيوبولتيكية تتعلق بوجود أقليات شيعية في بعض الدول العربية، وأغلبية في البعض الآخر كالعراق والبحرين، ويقطنون معظم المناطق

الغنية بالنفط، وقد أصبح الشيعة يشكلون أغلبية في منطقة الخليج العربي بما فيها إيران والعراق (الدسوقي،2015 :73).

5. لم تخرج اليمن عن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، لكن بتغييرات ضرورية وجوهرية كانت تضيف كل تلك الاحتمالات المتعلقة بالتبشير للمذهب الشيعي وطريقة التعبد والولاء لمرجع معين، بعد أن مدت خيوطها تجاه الطائفة الزيدية وتحويل ولاءاتها المذهبية والإعتقادية، فكانت حركة أنصار الله الحوثية هي الأداة للوصول إلى الهدف (الزهيري ، 2011 : 96).

أعداد الشيعة في الدول العربية(2013)

الدولة	إجمالي عدد السكان	إجمالي عدد الشيعة
سوريا	22.457.336	2.484.000
مصر	85.294.384	695.600
السودان	47.352.068	586.920
الجزائر	35.818.924	1.298.880
المغرب	32.649.130	607.860
العراق	31.858.480	18.158.400
السعودية	26.939.584	2.460.000
اليمن	25.408.288	8.685.600
تونس	10.835.873	196.000
الصومال	10.251.568	86.000
ليبيا	6.867.995	56.260
الأردن	6.482.081	109.040
الإمارات العربية	5.473.972	489.174
لبنان	4.131.583	1.200.000
عمان	3.154.134	118.800
الكويت	2.695.316	910.000
قطر	2.042.444	76.000
البحرين	1.281.332	490.000

لقد أسهمت هذه الإجراءات التي هي جزء أساسي من السياسة الخارجية في المنطقة في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، وذلك لكونها قامت على عدد من الخيارات الاستراتيجية، سواء تلك التي تتعلق بموقعها الجغرافي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية (1991) ، إذ يمثل الخليج لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شبلي ، 2012 : 175).

بمعنى آخر فإن المساعي الإيرانية ظهرت بشكل جلي عبر اتباعها سياسة خارجية تهدف بشكل مكثف لبناء ترسانة عسكرية تجعل منها القوة الإقليمية الأكبر القادرة على مواجهة القوى الإقليمية في المنطقة كإسرائيل، بعد أن وجدت إيران أن البعد الأمني يتطلب فرض هيمنتها على المنطقة العربية وبشكل خاص منطقة الخليج العربي أو ما تطلق عليه إيران (الخليج الفارسي) لتهيئة الظروف الأنسب لفرض مصالحها الحيوية، ولو أنها قد لعبت هذا الدور برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الشاه ، فأنها تلعبه الآن لكنه يستوجب مواجهة النفوذ والوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي في منطقة الخليج العربي، كونها تؤمن بضرورة أن يترك أمن الخليج للدول المتواجدة به أساساً بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول

المنطقة والتعاون الشامل فيما بينها والتي تضم إيران والسعودية والعراق والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين وقطر (المطيري ، 2011 : 25) .

يرى الباحث أن إيران تتبع سياسة براغماتية لتبرير أطماعها والتي تجعلها تتحرك وفق الرؤية الفكرية التي يحملها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي وتوجهياته، وذلك استناداً للصلاحيات التي منحت له بموجب الدستور الإيراني (ملحق رقم 4)، وتأتي بقية مؤسسات النظام لتؤدي دورها في صنع هذه السياسة ، وبذلك فإن جل القيود التي تعترض سياسة النظام تدور حول هذا المركز، ولا تتأثر بتغيير الحكومات التي لا يمكنها الابتعاد في إحداث أي تغييرات كبرى ، وبالتالي فإن قيام بعض الحكومات المشكلة من قبل التيارات الناشطة في إيران المحافظة أو الإصلاحية، بإجراء تغيرات طفيفة يتم النظر على أنها حكومات معتدلة، لا يعني بالضرورة حدوث تحول جذري في السياسة الإيرانية، بقدر ما يمكن أن تؤديه القيود الأخرى المتعلقة بالمكانة الجيوسياسية الإيرانية.

المطلب الثاني

المكانة الجيوسياسية الإيرانية

يتداخل مفهوم الجيوسياسية مع مفهوم الجغرافية السياسية لدى كثير من الباحثين ، ويعود سبب هذا التداخل إلى تعدد التعاريف التي تتناول المفهومين، إلى جانب اختلاف المفردات المستخدمة عند تناول ترجمة تعريف أي من المفهومين من قبل المختصين في هذا المجال، وبشكل عام فإن الجيوسياسية هو مفهوم يقصد به العلاقة بين السياسة الخارجية والجغرافيا والديمغرافيا والاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالسياسة والعلاقات الخارجية للأمة بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية والإقليمية والقارية والدولية، وقد اشتق هذا المفهوم من ، كلمة جيو وهي باليونانية تعني الأرض ، وكلمة السياسية ، وقد صاغ هذا المفهوم لأول مرة العالم السويدي " كجلين" للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، وبعد ذلك اتخذ معاني مختلفة. ويمكن اختزال ذلك في تعريف معجم لاروس الكبير " أن الجيوسياسية تعني دراسة الوقائع الجغرافية لاعطاء اتجاه للسياسة"، أما الجغرافية السياسية فهي " العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسية أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة ، والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس" (Grand Larousse Encyclopedique,1964).

لذلك حاول صانع القرار الإيراني وقبل الخوض في استشراف مكانة بلاده الجيوسياسية ومدى تأثيرها في الخيارات الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، اللجوء لدراسة النظرية الجيوبوليتيكية من أجل تحقيق الفائدة في إعلاء شأن دور الدولة والتعرف على مدى تأثير القوة في مجال علاقاتها الدولية، فوجد بأنه يتعين عليه اجراء تغييرات دراماتيكية في مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية، خاصة ما يتعلق بتعظيم دور إيران الإقليمي والدولي، وبالتالي وذلك عبر إحداث التحول

في أدوات تلك الاستراتيجية ونطاق حركتها في البيئتين الإقليمية والدولية (النعيمي ، 2015 : 16).

وقد جاءت تلك المساعي في ضوء ما أحست به إيران من أن مكانتها الجيوسياسية قد أصبحت قيداً عليها على الرغم من استمرار أهمية موقعها الجغرافي عبر الأزمنة التاريخية المختلفة باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وهي بمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها مفتاح الشرق، وبذات الوقت وجدت إيران نفسها في محيط جيوسياسي تشعر فيه بالتهديد. فأغلب الدول التي تحيط بها وتجاورها، تشهد حالة من عدم الاستقرار بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، كالعراق ودول الخليج العربي وتركيا وباكستان وأفغانستان وأذربيجان ودول آسيا الوسطى، وأن علاقاتها مع هذه الدول متفاوتة من حيث الدفء والبرودة والتوتر، مما يعني أن الجوار الذي يحيط بإيران غير مريح، بما يفرض عليها التفكير في أمنها القومي وفي سياساتها الإقليمية مع الأخذ في الحسبان أن هذا الجوار المعقد يحتاج إلى خيارات استراتيجية عبر سياسات خارجية معقدة ومختلفة ومتفاوتة الشدة والليونة (عتريسي، 2015: 31).

وبالفعل اهتم مستشاري صانع القرار السياسي الإيراني المرشد الأعلى علي خامنئي، بالنظرية الثالثة التي تفسر تأثير القوة في حالات الاستقرار من عدمه في العلاقات الدولية، وذلك لأنهم وجدوا في النظريتين الأولى والثانية اللتين تركزان على: توازن القوى أو تكافيء القدرات هو أفضل ضمان لعملية الاستقرار بالنسبة للنظرية الأولى، وأن عدم التكافؤ في القدرات يكرس الاستقرار في النظرية الثانية، أما ما يتعلق بالنظرية الثالثة والمتمثلة بنظرية تحول القوة The Power Transition التي قدمها أورجانسكي، وقسم فيها الدول حسب درجة القوة والرضا

إلى أربـع فئات رئيسيــة هــي: الدول القويـة والراضية، والدول القويــة وغير الراضية، والدول الضعيفة وغير الراضيــة، والدول الضعيفـة والراضيـة (Organski, 1961:371).

ووفقاً لهذه النظرية – نظرية تحول القوة – فقد انطلقت تصورات القابض على السلطة في إيران من أن بلاده تمتلك من القوة ما يؤهلها إلى ممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، ووفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود، والذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى ضمن فرضيات هذه النظرية (ناجي1، 2014 : 31).

لذلك أصبح أمر المحافظة على المكانة الجيوسياسية يمثل قيداً على الاستراتيجية الإيرانية كونه يحدد نوعية علاقاتها الإقليمية والدولية، بما يدفع القيادات الإيرانية إلى العمل الفاعل لجعل إيران قوة رئيسية ضمن محيطها الإقليمي وعلى الأخص في منطقة الخليج العربي، وفقاً للاعتبارات التي تقول بأنها تمتلك مقومات جيوسياسية ومصالح استراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولي وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر في تفاعلات الدول الإقليمية والدولية. وتؤكد مجريات الأحداث السياسية لدى إيران بأنها تدرك حدود الاهتمام برفع مستوى قدراتها العسكرية وإظهار قوتها لتحقيق البعد الأمني المتلازم، وتوظف فكرة السيادة بعيداً عن الارتباطات التي تتعارض مع مصالحها القومية، إضافة إلى أن ذلك يتلازم مع عدم التجاوز أو الانزلاق في سياسات تؤدي بها إلى خلق نزعـة انعزالية وردود أفعال دوليــة تجعلها عرضة لتهديدات غيــر قادرة على مواجهتها (مقداد، 2013 : 460) .

ثم جاءت دعــوات التيار المحافظ فــي إيران إلى متابعـــة البرنامج النووي الإيرانـي من أجـل امتـلاك السلاح النووي لتشكل قيداً جديداً على النظام السياسي الإيراني، وفقاً لوجهة النظر التي تشير بأن بوسع إيران الحصول على ما يسمى بالقنبلة الإسلامية بعد أن وجدت أنها مهددة

في مسألة البقاء من الناحية القيميـــة، وتحديداً الدينيـــة، لذا ظهرت ، وذلك جـراء امتلاك دول المحيط الجغرافي لهذا السلاح في الشـرق والغرب مما يمثل تهديـداً لمستقبل الإسلام حسب وجهة نظر التيار المحافظ في إيران (الراوي، 2006 : 23).

واستناداً لمبررات التيار المحافظ التي أوجدت هذا القيد (الحصول على السلاح النووي). بات التفكير الجدي للعمل بموجب فكرة الردع المتبادل أمراً يفرض قيام إيران بتطوير قدراتها غير التقليدية من خلال برنامجها النووي، بما يمكنها من أن تجعل كلفة أي عدوان خارجي يستهدفها باهظ التكاليف إلى الحد الذي يمنع خصومها المحتملين من القيام بمثل ذلك العدوان عليها، وبهذه النتيجة فأن مساعي إيران كانت تهدف بالأساس منع حصول هجوم عسكري أمريكي عليها على غرار ما حصل في العراق، لا سيما وأنها عُدّت إحدى دول محور الشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البعد الجغرافي الذي يفصل إيران عن إسرائيل يمنحها القدرة على جعل برنامجها النووي رادعاً نووياً مضاداً لإسرائيل (شبلي، 2014 : 39) .

وفي مقابل هذه القيود النابعة من المكانة الجيوسياسية الإيرانية، ظل الغرب يتغاضى عن كثير من ظواهر التوسع الإيراني في المنطقة العربية إلى أن استفحل الخطر نتيجة تصاعد أنشطة إيران النووية، حتى بات يهدد الدول الغربية قبل تهديد المنطقة العربية التي لها فيها كثير من الحلفاء، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي لفرض قيوداً عديدة على إيران تتعلق برفض أي تغيير دراماتيكي في الحدود الحالية للدول المحيطة بإيران بما يمنع أي طموح توسعي جديد (الزاهد، 2015 : 20).

وبتعبير أخر فإن ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تطورات جديدة في مجرى الأحداث جاءت لتشكل أبعاداً في مجموعة القيود التي أخذت تقف بوجه إيران والتي من أبرزها :

أ. قيود البرنامج النووي الإيراني : ترددت كثير من الاتهامات الغربية بشأن التوجه العسكري الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية على الرغم من توقيعها على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية منذ انبثاقها عام 1970، وعلى مدى سنوات عديدة صدرت العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي تطالب إيران بالإيقاف الكامل لبرنامجها في تخصيب اليورانيوم، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل كافة المشاكل، كما أصدر مجلس الأمن منذ عام 2006 مجموعة من القرارات بشأن توقيع عقوبات متدرجة ضد إيران، وأضافت لها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مجموعة أخرى من العقوبات الفردية.

ودارت على مدى 12 عاماً، اتصالات ومفاوضات بين مجموعة 5+1 وإيران للتوصل إلى اتفاق حول برنامج إيران النووي الذي أثار شكوك وتخوفات دولية وإقليمية كبيرة ، ووسط هذه الأحداث، تم فتح مجال التفاوض مع إيران من قبل الدول الغربية تكللت بتوقيع ما عرف باسم الاتفاق المرحلي في 24 تشرين الثاني 2013 تعهدت بموجبه إيران بتجميد بعض أنشطتها النووية، مقابل رفع محدود لبعض العقوبات، على أن يتحول الاتفاق المرحلي إلى اتفاق نهائي بعد عام واحد، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في نيسان 2015 في مدينة لوزان السويسرية، حيث توصل الطرفان الغربي والإيراني لصياغة اتفاق نهائي بدأ العمل به مع مطلع تموز 2015 (محمد، 2015 : 1).

وقد أوجد هذا الاتفاق قيوداً جديدة على الجانب الإيراني كونه سمح بحصول حالة من الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية – العدو الدائم والشيطان الأكبر حسب التوصيف الإيراني– وقدم الاتفاق لقادة إيران الدافع لكي يسلكوا منحى مسؤولاً ، ومعاقبتهم أن لم يفعلوا ذلك ، حيث يشير الأرث التاريخي للعلاقات الإيرانية الأمريكية على ثلاثة عقود ونصف، إلى الغضب والمرارة من العقوبات والعزلة لم يكن لها تأثير إيجابي

على طبيعة النظام السياسي الإيراني ، فقد ثبت عملياً أن عزل الدول لا يغير من سلوكها، وإنما الارتباط هو الذي يضر بذلك السلوك (Zarif, 2015: 11) .

ب. قيود الحلم الامبراطوري : تفرض هذه القيود على الجانب الإيراني مد نفوذها في المنطقة العربية وذلك من أجل تحقيق مشروعها القائم على هذا الحلم ، لذلك فهي تسعى للمحافظة على استقرار الأوضاع في الدول المنتمية للمحور الإقليمي الذي أسسته إيران بقيادتها، والتي تمثل مرتكزات مشروعها، ويضم هذا المحور كلاً من سوريا والعراق وحزب الله اللبناني، وهو المحور الذي مارس دوراً مهماً ليس فقط في منع سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وإنما أيضاً في تمكينه من استعادة السيطرة من جديد، من خلال تحقيق انتصارات نوعية على قوى المعارضة السورية (ناجي2، 2014: 28).

ج. قيود النمط الآيديولوجي : توجب هذه القيود تطبيق المشروع الإيراني الساعي لبث التشيع في المنطقة العربية ومحاولة سحب المذاهب الأخرى القريبة من الشيعة (الزيدية والعلوية والاسماعيلية والأباظية) إلى المذهب الإثنى عشري المتبع في إيران، ودعم الشيعة وربطهم بولاية الفقيه، ومحاولة تطويق المملكة العربية السعودية بحزام من الأزمات ذات الطابع المذهبي، لا سيما في العراق واليمن والبحرين (شامية، 2013 : 106).

د. قيود الواقع الإقليمي : تسعى إيران جاهدة لاستغلال الفرص التي تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها القومي. وهذا ما يعتبر إحدى القيود التي تواجه مكانة إيران الجيوسياسية، حيث استمرت السياسات التي يتبعها النظام الثيوقراطي الإيراني بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل. بالإضافة إلى أن إيران لا زالت دولة نامية

تفتقر إلى القدرات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أن تنافسها على النفوذ الإقليمي مع القوى الأخرى جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظل الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة والدول الغربية عليها جراء برنامجها النووي ، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين واليمن وسوريا وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك كثير من مواردها (البطنيجي، 2011 : 66).

يرى الباحث أن إيران تنتمي إلى الدول التي لها أهمية استراتيجية قل نظيرها، غير أنها تحس بأن الدول الغربية تتجاهل هذه الأهمية. فهي تشغل موقعاً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط، وأن مرد ذلك يعود إلى موقعها الجغرافي الذي منحها مكانة جيوسياسية كبيرة من خلال كونها محاطة جنوباً بدول الخليج العربية، وشرقاً بأفغانستان وباكستان، وغرباً بتركيا والعراق، وشمالاً بآسيا الوسطى وجنوب القوقاز. لذلك فهي تتوق إلى أداء دور القوة الإقليمية الكبرى ضمن هذا المجال نظراً لمساحتها الواسعة البالغة (1.648.895كم2)، ووزنها السكاني الذي يكاد يبلغ 80 مليون نسمة ، وتأثيرها الاقتصادي النابع من موارد الطاقة الكامنة فيها.وقد اجتمعت لديها عوامل النفوذ السياسي المستمدة من روابطها التاريخية العريقة جداً مع جيرانها منحتها مكانة الريادة على العالم العربي في فترات تاريخية متعددة ، كما ترتبط أهميتها في التاريخ المعاصر من كونها أحد المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم، كما تمتلك ثاني احتياطي للغاز العالمي، ولها موارد من المعادن المترابطة كالنحاص والرصاص وغيرها، فضلاً عن أهمية سكانها التي جعلتها سوقاً ذات طاقة كبيرة.

وقد أثار قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 قلقاً شديداً في العالم لا سيما الدول الغربية، وذلك نظراً لتصميم قادتها على تصدير ثورتهم إلى دول العالم الإسلامي بدءاً من المنطقة العربية، الأمر الذي زاد من التهديدات التي كانت تعيشها هذه المنطقة منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948. وقد أدى ذلك كله إلى تنامي الطموحات الإيرانية لآداء دول إقليمي عبر استراتيجية واعدة تجاه المنطقة العربية، لكنها واجهت قيوداً عديدة سواء على مستوى تطلعاتها في المنطقة، أو على مستوى محددات استراتيجيتها النابعة من البيئة المحلية والإقليمية والدولية. التي يتناولها المبحث التالي.

المبحث الثاني

محددات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية

تأثرت الاستراتيجية المتبعة من قبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة (2010–2015)، بمجموعة من المحددات كان من بينها ما يتعلق بالمواقف الدولية أو الاصطفافات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ اندلاع ما عرف بالثورات العربية نهاية عام 2010، ومنها ما يتعلق بالبيئة المحلية.

وألقت كثير من هذه المواقف والتحولات بظلالها السلبية على إيران وعلاقاتها الإقليمية والدولية. فمنذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تعامل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فـــي المنطقة العربية مع إيران كعدو مفترض وعامل من عوامل عدم الاستقرار الدولي والإقليمي. وإنطلاقاً من هذا الإدراك سـواء فـي الفهـم الغربي (الأمريكي والأوروبي) والعربي من جهة، أو الإيراني من الجهة الأخرى. أتخذ الجانبان العديد من الإجراءات تراوحت بين الردع والعقوبات والتباعد، أو التلاقي مع بعض الأطراف وعقد المفاوضات لايجاد حلول للمشكلات التي تهدد المصالح الدولية والإقليمية. وقد دفع ذلك إيران لتبني استراتيجية تجاه المنطقة العربية وضعتها وفقاً لمصالحها الإقليمية لكنها واجهت مجموعة من القيود المحلية والإقليمية والدولية المحددة لها.

يتناول المبحث الثاني محددات الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : البيئة المحلية.

المطلب الثاني : البيئة الإقليمية.

المطلب الثالث : البيئة الدولية.

المطلب الأول

البيئة المحلية

لم تكن إيران بعيدة عن التحولات التي شهدها الواقع العربي، خاصة أنها قد أستفادت من الظروف التي جعلت العراق يصبح دولة بدائية ما تزال تجهل طريقها للمستقبل في ظل الانشقاقات والخلافات والصراعات الطائفية الداخلية رغم مرور أكثر من عقد من الزمن على الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي أدى إلى تقوية الدور الإيراني في العراق، ومن ثم نجحت إيران بتحويل الصراع الأيديولوجي الذي كان سائداً في المنطقة العربية إلى صراع طائفي، بعد أن ازداد التنافس الجيوسياسي بين المثلث التركي الإيراني الإسرائيلي منذ اندلاع الثورات العربية. فبرزت على الساحة الإقليمية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لهذه الدول إزاء التحولات التي تجري في خضمها أو توظفها الاستراتيجيات الوطنية لتلك الجهات (باكير، 2012: 89).

وقد دخلت الاعتبارات الدينية إلى عالم السياسة وفق ما يعرف بالطائفية السياسية والتي غذتها أطرافاً إقليمية (تركيا وإيران) دعت إلى بناء سياسات جديدة، وهو الأمر الذي منحته وسائل الاتصال الحديثة مظاهر استعراضية حتى في أبعاده المأساوية في سوريا والعراق ولبنان واليمن، مما خلق أشكال متنوعة والتباسات كثيفة في صورة المشهد السياسي السائد في هذه الدول التي ضاعت فيها دقة المعلومة ووضوح التعليق وصدق التحليل، حتى أنتج احكاماً اختزالية لا علاقة لها بالتعقيدات الاجتماعية والثقافية لحقيقة ما يجري في هذه الدول العربية (أفاية، 2012: 15).

وعليه يمكن الإشارة إلى مجموعة من المحددات التي تحد من توجهات الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ، والتي ظهرت على شكل مجموعة من المؤثرات تبدو واضحة في

الواقع الإيراني كونها تشتمل على كافة العناصر والقوى الإيرانية الداخلية الحاكمة، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو تكنولوجية – علمية ، أو أمنية – عسكرية، أو ثقافية– حضارية، أو اجتماعية– دينية، ومن بينها المحددات الآتية:

1. المحددات الدينية

يمارس كثير من أفراد المجتمعات الإيراني طقوسهم الدينية وفق مبدأ تقديس رموز الديانات التي يعتنقونها سواء كانت ديانات سماوية (الإسلامية، المسيحية، اليهودية)، أو غير سماوي (الزرادشتية والمجوسية) . لذلك أصبح الدين في إيران يعد محدداً بالغ الأهمية من بين بقيـة المحددات التي لها مساس بالاستراتيجية الإيرانية حتى أصبح هذا المحدد يؤثر على النظام السياسي وعلاقاته الخارجية، سواء في التاريخ السياسي المعاصر أو في الحقب التاريخية التي سبقت دخول إيران في الإسلام. فقد شهدت الحقبة الساسانية تطوراً تلازمياً بين الدولة والمحفل الزرادشتي. إذ لم يسمح البارثيون (247 قبل الميلاد – 224 بعد الميلاد) إلا بدين واحد فجرى استبـدال كل الديانات التي كانت موجـودة حتى صارت الزرادشتية العنصر الأول لتوحيـد الدولة. وتمادى هذا الاندماج بين الواقعة الدينية والهويـة الوطنية بعـد وصول الدين الإسلامي إلى بلاد فارس. وإذا جاز النظر إلى هذا الاندماج من قبيل إطلاق وصف الغلو على الطائفة الشيعية بأنها إسلام إيراني، وذلك عبر العودة إلى الأزمنة الأولى للعصر الإسلامي التي يلاحظ فيها وجود تلاقٍ واضح جداً بين الشيعة الذين نكل بهم السنة، وبين الفرس الذين غزاهم العرب وأذلوهم (Goeling,1994).

ويمكن الوقوف عنـد أحد الشواهـد التاريخية المهمة والتي لها تأثير كبيـر على طبقات واسعة في المجتمع الشيعي الإيراني كونه يتعلق بأحد الرموز الدينية، إذ يقوم هذا الشاهد التاريخي على أن زوجة الإمـام الحسيـن بن علـي بن أبي طالـب عليهما السلام، كانت الشاهبانـو ابنة آخـر ملك

ساساني في إيـران، الأمـر الذي أوجـد هـذا التداخـل الكبير بين الديـن والمجتمـع الإيرانـــي الذين يعتنـق وبكل وضــوح سمــات المذهـب الشيعي لذاتهـا، بحيث شجع تأويلات دائمة عن آيـات وردت في القرآن الكريـم، وأوجد تطـورات معرفية وضعيـة قائمـة على العلاقـة بين العالـم الأرضـي والله تعالـى، جعلـت الفكـر الشيعـي منفتحـاً جـداً على المؤثـرات غير الإسلاميـة، لاسيما بعض الأساطير الكبرى لإيران القديمــة التي تتعلـق بالتراث الفكـري لعـودة الإمام الثاني عشـر إلى الأرض، هذه العـودة لا بوصفها نشـوراً للأجسـاد كما فــي يـوم القيامــة، بل بوصفها طـوراً أول مــن أطــوار الانبعــاث المتعلــق بالأوليـاء الصالحيــن (كوفيل، 2010 : 109).

لذلك أصبحت عملية ممارسة الطقوس وفق العقائد والعبادات في إيران قيداً واجب الاتباع بما يتوافق مع المصلحة الوطنية ضمن إطار المفهوم الديني التقليدي للشيعة القائم على نظرية الإمامة التي تشكل محور المذهب الشيعي، الأكثر تأثيراً وحيوية في إيران، إذ إن الاعتقاد السائد يؤمن بأن نائب الإمام خلال فترة غيبة الإمام الثاني عشر، هو (الخميني ومن بعده المرشد علي خامنئي)، وحسـب هذا المفهوم تترك كافة الوظائف الحكومية خلال هذه الفترة – الغيبة الكبرى – للفقهاء الذين هم على معرفة جيدة بالفقه الشيعي وفق نظرية ولاية الفقيه التي تستند على فكرة الفقيه العادل المسؤول عن توجيه المجتمـع فـي كافة المجالات، فالنظام السياسي هو الذي يقوم بتوجيـه الحيـاة الدينيـة ويتقيد بالعمل تبعاً لهـذا المفهـوم (أوناط، 1996 : 22) .

وخلافاً لهذه النظرة، فقد حصلت تغيرات جوهرية أدخلت محددات جديدة على سياسات الجمهورية الإسلامية تم تبنيها من قبل التيار الإصلاحي، تدعو وفي فترات متفاوتة للتخلي عن استراتيجية تصدير الثورة إلى المنطقة العربية واعتماد سياسة أكثر واقعية وأكثر اهتماماً بالدفاع عن المصالح الوطنية، لكن هذه المحددات لم تستطع بلوغ مداه بسبب أن هذا التطور لا يمكنه نفي

مجمل الشعارات الثورية للنظام الإيراني تجاه الدول العربية الحليفة أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية الشيطان الأكبر بحسب وجهة النظر الإيرانية، وكان من الصعب تخيل حصول تغيير حاد وكامل في هذه السياسات الإيرانية (كوفيل ، 2010 : 341).

لذلك فإن هذا الأمر بات يشكل محدداً لتوجهات الاستراتيجية الإيرانية التي وضعت ضمن أوليات أهدافها تصدير الثورة إلى دول الجوار الجغرافي في المنطقة العربية معتمدة على كثير من المعاني الواردة في الطقوس والتقاليد الدينية لمذهب الشيعة، ولم يكن بإمكان واضعي تلك الاستراتيجية التخلي عن المنجزات التي تحققت لهم في العراق الإقليمي في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام 2003، وكذلك في عدد من الدول العربية الأخرى .

2. محددات الوضع السياسي الداخلي

يتأثر الوضع السياسي داخل إيران بحالة التنافس بين تياري المحافظين وتيار الاصلاحيين، ويعد المرشد الأعلى (علي خامنئي) المحدد الأبرز في الوضع السياسي الداخلي على الاستراتيجية الإيرانية بموجب عدد من مواد الدستور الإيراني (الملحق رقم 4)، فهو الشخصية الأكثر تأثيراً على القرار في نظام الجمهورية الإسلامية، وهو المشرف الأول على تيار المحافظين منذ رحيل الخميني، وذلك بعدة طرق، كونه يمثل خياراً غير اعتيادي بوصفه خليفة لمؤسس الجمهورية الإسلامية على الرغم من عدم تمتعه بالشخصية الكارزمية أو الملهمة (Bellaigue,2003).

ومع مرور الوقت أخذت مكانة المرشد الأعلى تفرض تأثيرها على الوضع الداخلي في إيران الذي تشكلت فيه محاور وتيارات أفصحت عن نفسها بشكل جلي عبر حالة التنافس الشديد على السلطة التي وصلت في الأحيان إلى مستوى الصراع بين مرشحي التيار المحافظ المدعوم من

المرشد الأعلى في أغلب الأحيان، والتيار الإصلاحي الذي يتمتع بمساندة شعبية واسعة، ثم تكشفت بوضوح أن المرشد الأعلى علي خامنئي كان في حاجة إلى شخص له مواصفات (محمود أحمدي نجاد)، كي يملأ الساحة السياسية، لمواجهة التيار الإصلاحي المشتت، الذي سقط انتخابياً عام 2005 نتيجة الوضع الاجتماعي الداخلي أولاً، وإعادة المحافظين إلى دواليب الدولة، وإعادة النبرة الشديدة للخطاب السياسي الموجه للخارج ثانياً. ولم تمنع هذه الحاجة الملحة من بروز أزمة وخلاف بين المرشد خامنئي، والرئيس نجاد، ففيما يخصّ البعد الخارجي لهذه الأزمة، أختلف الطرفان حول مجموعة من القضايا الإقليمية، خاصة ما يتّصل بالاستثمار السّياسي للثّورات العربية، فقد عبر تيار المرشد عن رفضه التسرع في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، في حين رأى نجاد أن الفرصة مواتية للمضي في بناء علاقات سياسية ودبلوماسية مع القاهرة في أفق تعزيز محور الممانعة في المنطقة (إيران صراع على السلطة أم على الصلاحيات، 2011).

ورغم ذلك ظهر جلياً انحياز المرشد الأعلى (علي خامنئي) ودوره الواضح في دعم (محمود أحمدي مجاد) في انتخابات عام 2009 ، مؤكداً بذلك على أن لكل وقت ظروفه الخاصة، الأمر الذي لم يحسم الجدل والحراك الذي اندلع في إيران وتحول إلى مواجهات مباشرة بين قوات الأمن المتصدية لقوى المعارضة الإصلاحية التي توحدت خلف (مير حسين موسوي) و(مهدي كروبي) الرافضين لنتائج الانتخابات بدعوى تزويرها لصالح فوز (أحمدي نجاد) بمنصب الرئاسة (الصمادي، 2012 : 125-127).

3. المحددات الاقتصادية

أدت المحددات الاقتصادية دوراً كبيراً في التأثير على الاستراتيجية الإيرانية، وذلك للأسباب الأتية (الصاوي، 2013: 41) :

أ. يعد الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية، وذلك لأن يعتمد اعتماداً مباشراً على النفط الذي يسيطر على نسبة كبيرة من الصادرات الإيرانية.

ب. إن الااقتصاد الإيراني ريعي لا يملك ميزة تنافسية بين الاقتصاديات الإسلامية تمكنه من أداء دور حاسم، أو تسمح له في فرض أداء إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط.

ج. تشير البيانات الدولية أن هناك حالة من التوسع في حركة التجارة الخارجية لإيران على صعيد الدول الإسلامية غير العربية، بشكل أكبر منه مع الدول الإسلامية العربية ، باستثناء دولة الإمارات العربية التي تعد الشريك التجاري الأول لإيران من بين الدول العربية والإسلامية.

د. تركت أزمة البرامج النووي الإيراني تداعيات كبيرة على الاقتصاد الإيراني.

هـ. أدى تطبيق الحظر الأوروبي استجابة إلى العقوبات المفروضة على الصادرات النفطية الإيرانية إلى خفض بعض الدول المستوردة وارداتها من النفط الإيراني بسبب استمرار هذه أزمة البرنامج النووي، وهذا بدوره أسهم في تقليص حجم الإنتاج النفطي من 3.7 مليون برميل يومياً إلى 2.6 مليون برميل يومياً، وإلى خفض الصادرات من 2.5 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل يومياً، وهو ما أدى إلى تقليص عائدات إيران من العملة الصعبة.

و. أسفرت السياسة المرتبكة التي تبنتها حكومة أحمدي نجاد عن تصاعد حدة أزمة البرنامج النووي، الأمر الذي دفع المرشحين للانتخابات الرئاسية عام 2013 إلى توجيه انتقادات لاذعة لها، ودعاهم إلى تبني خطط مختلفة لاحتواء التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية (أحمد، 2013 :81).

لذلك قال الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إعادة إيران إلى الساحة الدولية وإخراجها من عزلتها وأزمتها الاقتصادية، لن يكون إلا بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية والعربية، وعبر عن آرائه الداعية التي سعى من ورائها للتحـرك داخل المساحة الفارغـة بين التيارين الرئيسيين في المشهد السياسي الإيراني: الأصولي والإصلاحي، وهـي التـي يعرفها روحانـي بعنـوان الاعتـدال (يلوح، 2014: 81).

4. المحددات الاجتماعية

ظهرت المحددات الاجتماعية واضحة على صورة مشكلات واضطرابات، وغضب شعبي تجاه السياسات الداخلية، والتي تتمثل في تدني مستوى حقوق الإنسان، والأزمات الاقتصادية والدينية التي تواجهها، وقمع الحريات، وعملية التفرقة المذهبية والعرقية، في ظل انقسام المجتمع الإيراني في مذاهبهم، وأعراقهم، ولغاتهم، فهو مجتمع ينقسم إلى عدد من المجموعات العرقية واللغوية، وهم الفرس وهم الأغلبية، والأتراك والأكراد ثم العرب والتركمان، هذا إلى جانب ما يواجهه الشعب الإيراني من ارتفاع نسب البطالة والاعتقالات السياسية القمعية . وفي المقابل وبالرغم من الغضب الشعبي تجاه سياسة الحكومة الإيرانية الداخلية، وعدم الالتفاف لمطالبهم، إلا أنها اتجهت ووضعت جل اهتمامها في السياسة الخارجية، وأنفقت ميزانياتها على المشروع النووي، ودعم الأحزاب والمليشيات المتطرفة، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وإثارة القلاقل في ظل مشروعها التوسعي في المنطقة العربية .

يرى الباحث أن محددات البيئة المحلية المحيطة بالاستراتيجية الإيرانية، لم تمنع إيران في استغلال الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية جراء تصاعد أعمال العنف والإرهاب والحروب الأهلية لمد نفوذها الخارجي في الدول العربية، حيث تنشغل دول المنطقة والعالم بالحرب التي تشن

على الجماعات الدينية المتطرفة والتي تنتمي للفكر السلفي الجهادي وخاصة في سوريا والعراق، مثل جيش النصرة لأهل الشام الذراع العسكري لتنظيم القاعدة في سوريا التي تم تشكيلها عام 2011 خلال الأزمة السورية ، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في سوريا والعراق.

وليس أدل على استغلال إيران للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية، مما يجري في اليمن من جراء احتلال حركة أنصار الله الحوثية للعاصمة صنعاء وتمددهم خارجها، وهم الذين تمدهم إيران بالسلاح والمال، مما يدل على أن إيران لها أطماعها في هذه المنطقة. وهذا يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن إيران ليست لديها القدرة على المواجهة المباشرة، إنما هي تستخدم سلاح الطائفية إضافة إلى الدعم المالي والعسكري للجماعات الموالية لها.

المطلب الثاني

البيئة الإقليمية

واجهت الإستراتيجية الإيرانية محددات بيئية ذات أبعاد متعددة المسارات والاتجاهات كونها استهدفت الأهداف المرسومة لاختراق دول محيطها الإقليمي، خاصة الدول المتاخمة لإيران ضمن الإطار الجغرافي والمتنافسة معها تاريخياً وثقافياً ودينياً (تركيا والدول العربية)، وذلك نتيجة لكثير من الإشكاليات ذات الطابع الاستراتيجي التي عقدت العلاقات الإيرانية مع هذه الدول وجعلتها تتنقل بين حالات التعاون والتناقس والصراع (شبلي، 2014: 155).

ووفقاً لهذه المعاني حدد القادة الإيرانيين مواقفهم وفقاً لهذه المحددات التي كان من أبرزها:

1. **التحديات المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي:** حققت الاستراتيجية الإيرانية فوائد كبيرة من التحديات التي أحاطت بدول النظام الإقليمي العربي، والتي تصب في صالح المصلحة الوطنية الإيرانية، وتحديداً تلك التحديات التي تعرضت لها المنطقة العربي خلال العقود المتأخرة من القرن العشرين، والتي لعبت دوراً واضحاً في أعادة قراءة الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، المتعلقة بالجغرافية السياسية التي كانت تتلاءم وسياسات القطب المهيمن وتتيح له التحكم بالمفاتيح المركزية للمنطقة، وفي أعادة رسم السياسات الداخلية والخارجية لدول النظام الإقليمي العربي وبما يخدم تحقيق مصالح إسرائيل باعتبارها الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبما لا يتعارض مع مصالحها، وفي هذا الشأن تعرض الواقع السياسي العربي لعدد من التحديات

السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي ، كان من أبرزها التحديات الآتية (شبلي، 2015 : 84–85):

أ. تسويق مفهوم (الشرق أوسطية) الذي سبق أن طرحه شيمون بيريز كإطار عام لتحالف إقليمي على المستويين السياسي والاقتصادي لدول المنطقة المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي ودفع الثوابت القومية إلى التهميش والإهمال .

ب. زيادة تواجد القوات العسكرية الأجنبية في أجزاء هامة من الوطن العربي.

ج. التعاون والتنسيق المباشر بين الدول العربية والقوات المسلحة المتواجدة على الأرض العربية وتبادل المعلومات معها واعتبار أمنها جزء من الأمن القومي العربي .

د. تشتيت الجهد العربي في معارك جانبية وهامشية وأضعاف جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي بعد أضعاف الموقف العربي داخلياً وخارجياً.

هـ. انعدام التنسيق العربي في أدق الظروف التي تمر بها الأمة العربية وتعرض التضامن العربي للشلل التام.

و. إعطاء النظام العالمي الجديد موقع متميز في مقدرات الأمة العربية.

ز. بروز ظاهرة العداء والتنكر للعروبة ولفكرة القومية العربية بين مختلف فئات الشعب العربي خاصة في العراق وسوريا ودول الخليج العربي، وتطويق وعزل القوى الوطنية والقومية وأبعادها عن لعب دور مؤثر في أحداث المنطقة كونها ترفض الوجود الأجنبي في المنطقة.

ح. الإبقاء على التفوق الإسرائيلي على المستوى العسكري والعمل على تهميش دور القوات المسلحة العربية من ناحية التسليح والتجهيز والتدريب .

ط. العمل على استقرار الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وبما يضمن استمرار تدفق النفط إليها من خلال تعزيز أمن واستقرار تلك الأنظمة .

2. **فكرة المجال الحيوي** : أعادت إيران طرح فكرة المجال الحيوي لها بعد أن خلت لها الساحة من المنافس الشديد القادر على ردعها بعد اسقاط نظام الحكم العراقي السابق عام 2003، فأصبح التمدد الجغرافي ركناً من أركان عقيدة الولاية التي جرى تغيير منافذها لتتحول من ولاية الفقيه المذهبي في عهد (الخميني)، لتمارس دور الفقيه المسلح في عهد المرشد (علي خامنئي)، بدلاً عن شرطي الخليج السابق الشاه (محمد رضا بهلوي) ، فكانت أولى التطبيقات العملية لهذا التوجه تستوجب التمسك بالجزر العربية الإماراتية الثلاث، والإصرار على فارسية الخليج، مع إضافة السمة الأيديولوجية الكامنة في نظرية ولاية الفقيه على دول الجوار، فكان العراق في مقدمة أهداف المشروع التوسعي، لأنه يمثل الرأس العربي الذي ينبغي فرض السيطرة عليه قبل الشروع في اجتياح دول الخليج العربي، مروراً باختراق مصر وصولاً إلى شمال إفريقيا، بعد أن يصبح مجالاًو يقبله العرب يتمثل بتحويل الثورة إلى حالة قومية وهوية جديدة لشيعة الجزيرة العربية وما جاورها انطلاقاً من اليمن (السعيد) (العبد الله، 2013 : 280).

3. **فكرة الهيمنة الإقليمية** : تهدف الاستراتيجية الإيرانية إلى فرض الهيمنة الإقليمية ليس على المنطقة العربية فحسب وإنما على الشرق الأوسط عامة، وذلك بالاستناد إلى المعطيات التي شهدها الواقع الفعلي في كل من العراق بعد تنامي الدور الإيراني في هذا البلد، والذي أخذ بالتوسع في دائرة الربط مع الواقع العراقي إلى علاقة إيران المصيرية مع حزب الله في لبنان ومع حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وصولاً إلى العلاقة الاستراتيجية مع

سوريا، وقد باتت كل هذه العلاقات براهين على مشروع الهيمنة التي تعمل إيران على تحقيقه منذ سنوات طويلة (عتريسي، 2012 : 404).

4. **الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي :** وجدت إيران أن الظروف الأمنية المعقدة التي تمر بها منطقة الخليج العربي فرصة ملائمة تدفعها لإعادة إحياء فكرة إنشاء منظمة إقليمية مهمتها متابعة مهام الأمن في هذه المنطقة البالغة الحيوية للمصالح الدولية، وهي الفكرة التي كانت تراود مخيلة القيادات السياسية والدينية الإيرانية منذ عقود ماضية، وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تبلورت هذه الفكرة لدى القيادات الإيرانية وذلك جراء التواجد العسكري الأمريكي والغربي في الخليج العربي، حيث بدأت إيران تطرح بين الحين والآخر تصوراتها من أجل تشكيل هذه المنظمة الأمنية لتحافظ على الأمن في منطقة الخليج العربية ، ولعل أبرز النقاط التي يطرحها الجانب الإيراني منذ ذلك الوقت تتعلق بالمبادىء الآتية (شبلي ، 2015 : 185):

أ. إقامة مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج الثمانية وهي: إيران والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان والعراق، وعلى أساسين هما الاستقلال والاعتماد على الذات.

ب. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الأشكال وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكرياً في الخليج العربي.

ج. التفاهم حول توقيع إتفاقية عدم إعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.

د. دفع الدول الخليجية للتفكير في تلك التصورات عبر الزيارات والاتصالات المشتركة.

5. **التنافس مع القوى الإقليمية الأخرى:** ظهرت ملامح حالة التنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة العربية، واضحة بعد اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي نهاية عام (2010)، حيث كانت إيران من ضمن الدول التي دخلت حلبة هذا التنافس بالإضافة لكل من تركيا والكيان الإسرائيلي . وذلك بفعل ما لدى إيران من مشاريع واهتمامات استراتيجية في عدد من الدول العربية، أسوة ببقية القوى الإقليمية الأخرى التي لديها اهتمامات في المنطقة العربية، بحيث إن هذه الثورات قد فاجأت تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، مثلما تفاجأ العالم أجمع ، فدخلت هذه القوى الإقليمية في متاهة مؤقتة، حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة، ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط ، وإنما الأهم أيضاً على الصعيد الجيوسياسي في الإقليم (باكير،2012 : 89).

لذلك لم يكن بإمكان القادة الإيرانيين تجاهل المحددات التي تفرضها علاقاتهم مع القوى الإقليمية الأخرى تجاه الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، حيث تبرز في هذا الشأن مجموعة من المعطيات التي تتعلق بالعلاقات الإيرانية مع كل من :

أ. **الكيان الإسرائيلي :** لم تشفع المقاربة التي أنتجتها فضيحة إيران – كونترا ، بين إيران وإسرائيل لتحسين شبكة العلاقات المعقدة بينهما، تلك المقاربة التي شكلت قيداً على السياسة الإيرانية المعلنة في العداء السافر مع الكيان الإسرائيلي الذي نظر قادته إلى هذه الفضيحة على أنها فرصة يمكن من خلالها اتباع سياسة خارجية تهدف لإقامة علاقات مع دول الطوق الخارجي للمنطقة العربية المتمثل في الدولتين غير العربيتين تركيا وإيران ، لذلك لم يتوان السياسيون الإسرائيليون في استغلال أي فرصة لتحقيق فكرة الاصطفاف إلى جانب هاتين الدولتين، وذلك

من خلال النظر إلى علاقاتهما المتوترة ذات الأبعاد الإشكالية مع العالم العربي التي يمكن أن تخرج إسرائيل من العزلة التي تكبلها، وتمنحها القوة لممارسة الضغوط على الدول العربية المتشددة للقبول بشرعيتها (Parsi,2005: 213) .

ورغم تلك المقاربة فإن جميع المحاولات الإسرائيلية الأخرى فشلت في التقليل من معاداة قادة النظام الإيراني الشديدة للصهيونية ، الأمر الذي أوجد حالة من التباعد بين الطرفين ، لكنها كشفت المعايير المزدوجة (لا أخلاقية) المتبعة في سياسات القوى الإقليمية التي بدأت ببيع الأسلحة إلى إيران أثناء حربه مع العراق (1980-1988)، استناداً إلى الشعار المتمثل في عدو عدوي صديقي، عند ذاك امتلك الإسرائيليون كثير من المبررات لدعم السياسة الهادفة إلى إطالة أمد الحرب في محاولة لاستنزاف القدرات العراقية ، وصرف انتباه إيران عن الواقع اللبناني الذي أخذ يؤرق إسرائيل وحلفيتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن مقايضة السلاح الأمريكي مع إيران قد جاء نتيجة احتجاز عناصر حزب الله اللبناني الذي تم تأسيسه بدعم إيراني ، لمجموعة من المبشرين والصحافيين والأكاديميين الأمريكيين (تقية، 2010: 138).

وإجمالاً وفي ضوء تطورات الأحداث في المنطقة العربية إلتقت السياسات والمواقف الإيرانية مع الرغبات الإسرائيلية، فأخذ الطرفان يعملان بصورة غير مباشرة في إضعاف مؤسسات عدد من الدول العربية ، مما وسع نطاق عدم الاستقرار في دول المنطقة. وأوجد بيئة مواتية للتنظيمات والجماعات التكفيرية المتطرفة التي تستخدم العنف في نشاطاتها ، بحيث أخذ الإسرائيليون يتحدثون عن التطرف والمتطرفين في هذه المنطقة متناسين أو منكرين أن مشروعهم الإستيطاني هو من أسس لهذا المفهوم وغذوه بسياساتهم المتطرفة وسلوكياتهم، حيث جرى استخدام العباءة

الدينيـة للتغطيـة علـى هـذا المشـروع فتحـول الـدين اليهـودي إلـى حركـة سياسـية قوميـة (مرسـي ، 2015 : 28).

وعلـى غيـر المعلـن، لـم تعتـرض إسـرائيل علـى المواقـف الإيرانيـة تجـاه الأزمـة السـورية التـي اندلعت في ربيع عام 2011، ولم تتقاطع مواقف الطرفين رغم العداء المعلن بين تل أبيب ودمشق، إلا أن الحسابات الإسرائيلية لجهة مستقبل سوريا، تجعل من وجهة النظر الإسرائيلية تتحسب من هذا المستقبل الغامض والمفتوح أمام جميع الاحتمالات التي قد لا تتوافق مع هذه الحسابات في حال إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد ، الأمر الذي يمثل بحد ذاته تهديداً لأمن إسرائيـل، وبذلك أصبح التوافـق فــي المصالـح الإيرانية الإسرائيلية يشكل قيداً على الاستراتيجية الإيرانية في المنطقـة العربيـة عامـة وفـي سـوريا خاصـة، كونـه قـد جـاء لـيعكس وبوضــوح اتسـاق السياسـات والتحركات بيــن الجانبيــن، مــن خـلال عـدم استغلال إسرائيل الحرب الدائرة في سوريا وامتناعها عن التدخل ضد نظام الأسد في المواجهات ضد قوات المعارضـة السورية. وبشكل مشابه بعدم إشعال جبهة لبنان رغم انشغال حزب الله بدعم الأسد في سوريا (راشد، 2015: 39).

ولم يمنـع هذا التفسير إدراك إسرائيل لمدى خطورة إيران، سواء كانت نوويـة أو غيـر نوويـة ما دامـت غيـر حليفـة لهـا، ولا تثق بمواقف قياداتها ولا فـي التصـريحات المعتدلـة لأي من مسؤوليها، علـى اختلاف انتمـاءاتهم، والتيار السياسـي الذي يتبعه، إصـلاحياً كان أو أصـولياً، ولا تكترث بـأي اعتدال فـي الخطـاب السياسـي الإيرانـي، سواء أعلـن اعترافه بحادثـة (المحرقـة) التـي حدثت بحق اليهود أو أنكرها، لذلك أتـاح انفتـاح الرئيس الإيرانـي حسن روحانـي، في علاقاتـه مـع الغرب عامـة، والولايـات المتحدة الأمريكيـة خاصـة ، فزعـاً لـدى قـادة إسرائيل الـذي وصـفوا توقيـع الاتفـاق النـووي بالخطأ التاريخي ، مما يدفعهم إلى التشكيك في المصداقية الأمريكية في مواجهة إيران، والإعلان

عن ضرورة الاعتماد على القدرات الإسرائيلية الذاتية لمواجهة ما تطلق عليه الخطر النووي بالوسيلة التي يراها الإسرائيليون كفيلة بإنهاء هذا الخطر. لذلك أبقى الإسرائيليون على حالة العداء والتنافس مع إيران. فأخذوا يعلمون بدأب للنيل من مكانة إيران وسمعتها الدولية، عبر التشكيك في جدارة دخولها في علاقات مقبولة إقليمياً ودولياً، وطالبوا بحصرها في الدائرة المغلقة دائرة الدولة المنبوذة (إدريس، 2014 : 71).

وهكذا يبدو واضحاً أن نمط العلاقات بين إسرائيل وإيران سيبقى محصوراً في الإطار التنافس الذي يصل إلى المستوى التصارعي في كثير من الأحيان، وفق ما يراه الطرفان بأنه صراعاً وجودياً بين النظامين بقدر مواصلة الدعم الإيراني لخيار المقاومة الفلسطينية.

تركيا : تشير وجهة النظر التقليدية السائدة في الأوساط السياسية الدولية والإقليمية ، عن شيوع حالة التنافس الإقليمي بشكل أساسي بين تركيا وإيران، إن لم يكن الوصف الحقيقي للعلاقة القائمة بينهم بأنها تمثل حالة عداء تاريخي له جذور تعود إلى سنوات قوة الدولتين أبان تبؤهما قمة النظام الدولي في مرحلة ما قبل ظهور الإسلام ، حيث فعل التاريخ أفعاله وأدواره عندما شهد العالم تقاتل الدولتين وتصالحهما ، وتباعدهما وتقاربهما. لكن جذور التنافس كانت كامنة ولو في العقل الباطن ، أو الذاكرة التاريخية في أوج مراحل التقارب والتحالف حتى وإن كانت محدودة (إدريس ، 2014 : 67) .

وقد وصلت حالة التنافس بين تركيا وإيران حول اقتسام مناطق نفوذها في المنطقة العربية الرخوة، إلى المستوى الذي يمكن وصفه بالحرب الباردة ، جراء اتباع هاتين الدولتين لسياسات إقليمية متقاطعة أحياناً، أو متعارضة أحياناً أخرى، وفقاً لمصالحها التي غالباً ما تتعارض مع مصالح الدول العربية المعنية، وهذا أمر طبيعي بين أغلب دول العالم المتجاورة التي تعيش حالة

الصداقة والعداء في أوقات متعددة لا سيما تلك الدول التي تنتمي لمنطقة جغرافية واحدة (عبد الله، 1997: 145).

وقد انعكست تداعيات حالة التنافس الإقليمي القائمة بين تركيا وإيران، سلبياً على عدد من الدول العربية إذ لم يتحقق أي جانب من وجهات نظر الدول العربية التي كانت تعقد آمالاً على علاقاتها المتميزة مع تركيا التي أفترض العرب بأنها ستكون عنصر توازن إقليمي في مواجهة إيران منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 ، إلا أن هذه النظرة فقدت أهم مكوناتها الأساسية نتيجة مواقف تركيا من الأزمة السورية ، ومن القوى السياسية في مصر خاصة بعد تأييدها المطلق لجماعة الأخوان المسلمين التي تماشت مع التطلعات التركية الهادفة لتبوء دور إقليمي متميز ومسيطر، بعد أن تضاءلت أهميتها الاستراتيجية حسب وجهة النظر الغربية التي كانت تعدها خط الصد الأول تجاه الاتحاد السوفييتي السابق، وتراجع الآمال التركية في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تنامي تطلعات قادة حزب العدالة والتنمية التركي وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان الذي أخذ يتطلع لإعادة كتابة التاريخ التركي عبر استحضار فكرة الخلافة العثمانية والتمدد الإقليمي (مرسي، 2015 :24).

وظهر الخلاف جلياً في الأزمة السورية بين تركيا وإيران على الرغم من أن الوضع حتى سنوات قليلة قبل تلك الأزمة لم يكن على هذه الدرجة من التناقض التي وصلت إلى مستوى الخلاف الجذري ، في الموقف الإيراني الداعم لنظام الرئيس السوري بشار الأسد ، والموقف التركي المساند لقوى المعارضة السورية، وبينما كان التأييد والدعم الإيراني للقوات الحكومية مفتوحاً ومطلقاً من اللحظة الأولى، تطور الموقف التركي وفقاً لرد فعل النظام السوري على الحراك الشعبي بحيث انتقل من دعوة النظام إلى بحث دوافع وغايات المتظاهرين والعمل على تلبية المطالب بالإصلاح

السياسـي والاقتصـادي، وتطـور الموقـف التركـي وصـولاً إلـى ضـرورة تغييـر النظـام السـوري سـواء بالتنحي طواعية أو عبر إسقاطه بالقوة (راشد ، 2015 : 38).

يرى الباحث أن النمط التفاعلي بين القوى الإقليمية غير العربية الثلاث الكبرى (إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي)، تعرض لمتغيرات عديدة فرضتها محددات البيئة الإقليمية التي كان من أبرزها الثـورات العربيـة وتـداعياتها التـي فرضـت دخـول الـدول العربيـة كـأطراف مشـاركة فـي التفـاعلات الإقليمية ، وأنماطها المتباينة بين ما هو تعاون ، وما هو تنافس ، وما هو صراع .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بعد انقسام تحالفات الأطراف العربية بين موالٍ لإيران ، ومتعاون مع تركيا ، وتراجع حالة العداء لإسرائيل التـي كانت تسيطر علـى العقل العربـي، فضـلاً عن تنـامي المخاوف العربية من التطورات الجديدة في العلاقات الإيرانية الأمريكية سواء على صعيد العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، أوعلى صعيد النتائج التي أفرزتها أزمة البرنامج النووي الإيراني ، والتـي أدت إلـى البحث عن بـديل إقليمـي يوازي أدوار القوى الإقليميـة ولـو بصـورة مؤقتـة، خوفاً من أي تراجع في تعهدات الحليف الأمريكي والتزامته.

ولا يفوت الباحث التذكير بالتحالف الربـاعي الذي جرى تشكيله لمواجهـة نشـاطات مـا يعـرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق ، والذي سمح بدخول الطرف الروسي إلى جانب هاتين الدولتين، كطرف دولي فاعل بشؤون المنطقة العربية بالإضافة لإيران، الأمر الذي أشغل الأطراف الإقليميـة والدوليـة فـي أزمـة يمكـن تفسيرها بأنهـا تمثـل حالـة من السيولة غيـر المسبوقة علـى حالـة التحالفات والصراعات في المنطقة العربية بين تلك الأطراف.

وهنا برزت أدوار كل من إسرائيل الساعية لفرض هيمنتها على المنطقة العربية، وتركيا الراضية بأن تقوم بدور الموازن الإقليمي القادر على حل الأزمات والقيام بالوساطات الناجحة التي تخدم أولويات أهدافه الاقتصادية، بما ينسجم مع ما يتمتع به من أدوات القوة الناعمة المقبولة من جميع الأطراف أو معظمها على الأقل. فيما تقف إيران كطرف مناوىء للهيمنة الإسرائيلية، والرافض للنشاطات التركية ، إذ لا يمكن انكار مساعي إيران كطرف إقليمي مسيطر ومهيمن وفق متطلبات وأهداف مشروعها القومي، الأمر الذي سمح ببروز محددات دولية للاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.

المطلب الثالث

البيئة الدولية

تنطلق الرؤية الإيرانية تجاه البيئة الدولية المحددة لإستراتيجيتها في المنطقة العربية، من خلال حساب العوامل المؤثرة في تلك الاستراتيجية ومدى قدرة صانع القرار الإيراني في التعامل معها، ومحاولة التقليل من تأثيرها بل وجعلها دافعاً له باتجاه تحديد الوسائل والطرق التي من شأنها وصول إيران إلى المكانة الدولية التي ترغب فيها، علماً أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مواجهة هذه البيئة الدولية، عبر توظيف بعض المرتكزات الفاعلة التي تكون قادرة على تحقيق المصلحة الإيرانية وتعزز مكانتها ، وتعد السياسة الخارجية الإيرانية هي العنصر الأساسي في تلك المرتكزات (النعيمي، 2015: 13-14).

وبالفعل انطلقت الجهود الدبلوماسية الإيرانية لتأسيس علاقات جديدة تسعى من ورائها التغلب على المحددات التي تعترض استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، وقد وقع اختيارها هذه المرة على بذل أقصى ما تستطيعه لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن وجدت أن الوقت قد حان لتأسيس علاقات تتجاوز الظاهرة التي شكلتها مرحلة العداء التي دامت ما يقارب من ثلاثين عاماً نتيجة الأفعال التي صنعها السياسيين في كلا البلدين من خلال ذم أحدهم للآخر،إذ فاز مثيرو القلاقل في إيران بنقاط أساسية عبر إضافة بُعد أيديولوجي إلى العداولة المتأصلة أساساً بين الدولتين. واستخدم السياسيون الدهاة بدورهم الأيديولوجيا بلا خجل لتحقيق أهدافهم السياسية، فيما استغلت الدول المجاورة تلك العداوة في تأجيج نيران الفرقة. وخشيت إسرائيل وبعض مؤيديها في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً من ذوبان جليد العلاقات الأمريكية الإيرانية على حساب الصداقة الأمريكية المميزة مع الدولة اليهودية (بارزي، 2012 : 19).

وبالفعل جاءت النتيجة بعد 12 عاماً دارت خلالها اتصالات ومفاوضات بين إيران مجموعة 5+1 التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، إذ أثارت تلك الاتصالات جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية استمر طوال مراحل المفاوضات (شلبي، 2015 : 90).

وظهرت في هذا الجدل مدرستان هما :

1. المدرسة الأولى : ترى أن النجاح في التوصل إلى اتفاق سوف يمكن القوى الإيرانية المعتدلة، ويقوي المجتمع المدني الإيراني ويدفع بالتنمية الاقتصادية مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ويقدم لقادة إيران الدافع لكي يسلكوا منحى مسؤولاً، ومعاقبتهم أن لم يفعلوا ذلك (Zarif, 2015).

ووجد أصحاب الرأي في هذه المدرسة إن التعاون مع إيران في مجالات إقليمية ودولية تتعدى برنامجها النووي، هو ما قد يمهد لعملية قد تكون طويلة تشبه ما حدث مع الصين وفيتنام وكوبا، الأمر الذي أيده وزير الخارجية الأيراني محمد جواد ظريف عبر تأكيده على هذا الانطباع وذلك أثناء حديثه في 30 حزيران 2015 أي قبل توقيع الاتفاق النووي حينما قال " أن إيران مستعدة لإبرام اتفاق جيد ومتوازن، وفتح آفاق جديدة للتعامل مع التحديات المهمة المشتركة محدداً هذه التحديات في النمو والانتشار السريع لنزعة التطرف العنيفة البربرية " (Friedman, 2015.

2. المدرسة الثانية : تتوقع أن حل النزاع النووي سوف يحرر إيران فعلياً ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية أكثر جرأة وطموحاً في المنطقة، وإن التواصل إلى صفقة نووية سيدعم دون

شك قدرة المناورة لدى الإيرانيين وصناع السياسة في إيران. بل أن الصفقة النووية لن تغير الموقف الإيراني من قضايا المنطقة (جيفري، 2015 : 4).

ويشير التاريخ القريب للعلاقات الأمريكية الإيرانية بأن إيران كانت تمثل الهدف الأول للحرب الأمريكية على الأرهاب وذلك من خلال التنظيمات المنتمية لما بات يسمى في الأدبيات السياسية العالمية بتنظيمات الإسلام السياسي ولتي كانت في واقع الأمر تنظيمات شيعية قريبة للغاية ومدعومة من إيران والنظام الذي أفرزته الجمهورية الإسلامية في أعقاب تلك الثورة عام 1979. وجاء ذلك تحديداً في سياق تصدي هذه التنظيمات لإسرائيل، وبدءاً غلى وجه الخصوص من الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، مروراً باستخدام العنف للعمل على إخراج قوات مشاة البحرية الأمريكية، والي جاءت إلى لبنان عقب ذلك الغزو من الأراضي اللبنانية وكان لهذا الأمر دائماً تأثيره، ليس فقط في مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية بل أيضاً في مسار العلاقات الأوروبية الإيرانية، وكذلك في المكانتين الدولية والإقليمية لإيران (عبد الناصر، 2015 : 108).

ويمكن القول أن مجيىء الرئيس باراك أوباما إلى سدة الرئاسة الأمريكية في كانون الثاني 2009، قد أكد رغبة الشعب الأمريكي في إحدداث التغيير لاسيما بعد تراجع الدور والنفوذ الأمريكي خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس جورج بوش الأبن، لذلك اهتمت الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية بكيفية حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على دورها كقائد للنظام الدولي، في ظل صعود قوى جديدة تهدد مكانتها(إيران)، وأخرى ترغب في أن تحل محلها دولياً (روسيا والصين) (محمد، 2014: 21).

وإذا ما تم وضع إيران في الميزان الذي يدور الحديث عنه، فإن هناك قلقاً عالي المستوى بقي مستمراً لدى دوائر صنع القرار الدولي الأمريكي والأوروبي، من التدخلات الإيرانية في المنطقة

العربية بعامة، وفي الخليج العربي خاصة، بحيث دفعت تلك التدخلات وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير، للتحدث عن تصدي بلاده لما أطلق عليـه (الشغب) الإيراني في المنطقة (الرميحي، 2015 : 94).

بيد أن تحالف إيران مع روسيا في تحلف رباعي يضم الطرفين إلى جانب سوريا والعراق قد أحدث خللاً كبيراً في ميزان معادلة الصراع الدائر في المنطقة وشكل تغيراً لصالح نظام الرئيس بشار الأسد المدعوم من قبل إيران في الأزمة السورية، مثلما أعاد روسيا إلى المنطقة من أوسع باب بحيث أن هذا التحالف يشكل موطىء قدممباشر لها في المنطقة، ويعد أمر لا يعجب الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقود بدورها تحالفاً دولياً منذ زهاء عام تقريباً في المنطقة مكون من قرابة 50 دولة عربية وغربية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، والمتوجسة من الحملة الروسية في الأراضي السورية، مثلما قد يوجج التحالف الرباعي في حال الانضمام المصري المحتمل إليه، فتيل الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما بعد تصريحات وزير الخارجية المصري سامي شكري والتي دعم فيها الضربات الروسية في سوريا (سعد الدين، 2016 : 14).

وفي محاولة من المملكة العربية السعودية في خلق محددات جديدة على الاستراتيجية الإيرانية المتبعة في المنطقة العربية وتحديداً في كل من سوريا والعراق واليمن فقد قامت بإنشاء التحالف الإسلامي في 15 كانون الأول من عام 2015 الذي يضمها وحوالي 50 دولة عربية وإسلامية للتصدي لظاهرة الإرهاب، إذ أدركت السعودية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يكن حازماً في مواقفه وقراراته، ولم يفلح في الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، في وقت يصر فيه السعوديون إصراراً شديداً على إسقاطه، ناهيك عن غضب معظم الممالك العربية على الرئيس الأمريكي عندما فضل التقارب مع إيران (وكالة RT في 2016/1/8).

وبهذا أضيف محدد دولي جديد على الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية من خلال التحالف الإسلامي وكذلك بفعل التقارب الإيراني الروسي، إذ لم يغب على بال أي من الدول المؤثرة في النظام الدولي أن لإيران علاقات دولية غير مرحب بها مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية، وخاصة ما تم توقيعه من اتفاقيات بين تلك الدول وإيران من التقنية النووية وبناء المفعالات النووية، وتقديم أنواع الأسلحة التي تقدم دعماً للترسانة العسكرية الإيرانية، فإن كانت روسيا قدمت ما يدعم المشروع النووي الإيراني، فالصين وكوريا الشمالية كانتا ولا زالتا تقدمان الأسلحة المتطورة، وتقديم الدعم التقني لإيران لتطوير ما لديها من صواريخ (نامي، 2012 : 393).

وإلى جانب ذلك لا تزال القيادة الإيرانية تنظر بعين الريبة إلى حجم المحددات الدولية تجاه توجهات استراتيجيتها في المنطقة العربية، فهذه القيادة وبفعل تراكم الخبرة التاريخية الممزوجة بمرارة تجارب متلاحقة تبقى لا تثق في تماثل الأهداف الغربية التي تمثلها الدوافع الأمريكية وبقية دول أوروبا الغربية وأهداف إيران الوطنية والإقليمية خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وذلك هو السبب الذي يؤخر حصول تقارب فعلي أو مقصود بينها (إيران) وبين الغرب بشروط تقترب من الشروط والمعايير الإيرانية لتحقيق مثل هذا التقارب (عبد الناصر، 2015 : 110).

يرى الباحث أن نقطة مهمة جديرة بالإشارة قد بقيت تتعلق بالعقوبات الدولية التي رفعت عن إيران والتي تناولتها خطة العمل المشتركة الشاملة للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1، هذه الخطة التي تفترض التطبيق الكامل لخطة العمل بما يضمن الطبيعة السلمية الكاملة لبرنامج ايران النووي، مع تأكيد ايران بأنها لن تسعى تحت أي ظروف لتطوير أو الحصول على اسلحة نووية، على أن يتم تشكل لجنة مشتركة من إيران ودول أخرى لمراقبة وتحقيق هذه الخطة المشتركة

والقيام بكافة المهام المنوطة بها من الخطة، فيما يتعين على وكالة الطاقة الذرية الدولية المراقبة والتحقق من إجراءات تطوعية متعلقة بالبرنامج النووي ومفصلة في خطة العمل، بحيث يتعين على الوكالة إصدار بيانات دورية حول سير العمل لمجلس الامناء كما هو موضح من خطة العمل لمجلس الامن الدولي.

واستناداً لما تقدم فإن نمط المحددات تجاه الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية يشير إلى أن هذه الاستراتيجية لم تتغير بشكل كبير أو جوهري منذ انتصار الثورة الإيرانية وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، والتي تم تطبيقها وفق صياغة الدستور الإيراني لها. وقد لا تتغير مهما تغيرت الحكومات، لكن الذي يتغير هو مدى تفسير الحكومات الإيرانية لأسس سياساتها وأهدافها وفق مصلحة النظام التي تراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، كما أن التحالفات الإيرانية مع دول المنطقة أو الدول الأخرى سواء الاستراتيجية منها أو الاقتصادية كانت قائمة منذ فترة بعيدة، ولكن إيران تقوم بتوظيف هذه التحالفات لدعم استراتيجيتها في المنطقة.

الفصل الخامس

فرص نجاح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

المبحث الأول : الفرص التاريخية.

المبحث الثاني : الفرص السياسية.

الفصل الخامس

فرص نجاح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

نجحت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بتهيئة مجموعة من الفرص والتي من المفترض أن تَضْعَف أمامها الأسباب المضادة لتطور العلاقات بين الجانبين في حال توفر نيات طيبة من الطرفين، إلا أن العلاقات العربية – الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر حيث تعاني دول المشرق العربي وخاصة في منطقة الخليج العربي بالقلق من جراء السلوك الإيراني الناجم عن تمسك إيران باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية، وتمددها في اليمن والعراق وسوريا ولبنان يشكل عقبة في طريق التقارب العربي– الإيراني.

ولم يدخر النظام الإيراني أي جهود إلا وقام بتوظيفه فقام بإذكاء روح الطائفية والمذهبية، وسعى لعمليات غسيل أدمغة أبناء شعوب الدول العربية المستهدفة، وتأجيج الفتن والحروب الأهلية، ونشر فكرة المظلومية بين أفراد الشعب ليسهل عليها بعد ذلك مد نفوذها، حتى أخذت تخوض صراعاً في المنطقة العربية بخلفيات مذهبية محضة باعتبارها – حسب زعمها – قائدة العالم الإسلامي، فإيران ومعها الشيعة (الإمامية) يعيشان (عصر الغيبة)، وتعتبر إيران ولاية الفقيه تجسيدا لروح الإمام الغائب، وبالتالي فطاعة الولي الفقيه واجبة، وقراره نافذ، ليس فقط على شيعة إيران بل على جميع المسلمين، كما تنص فتوى خامنئي نفسه.

يتناول الفصل الثاني فرص نجاح الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : الفرص التاريخية.

المبحث الثاني : الفرص السياسية.

المبحث الأول

الفرص التاريخية

يمكن القول إن ما يميز الأسباب الحقيقية التي جعلت إيران تتجه نحو توظيف الفرص التاريخية في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية ينبع من قابلية الاستفادة منها في استخلاص أسباب الأحداث المشابهة ونتائجها، إذ سبق لإيران أن سيطرت على الترك في بلاد ما وراء النهر، والعرب في العراق، وكانت حدودها الغربية غير مستقرة حسب قوتها، فأحياناً تتغلب على أطراف بلاد الشام كما حدث سنة 614 ميلادي عندما اجتاحت بلاد الشام واستولت على بيت المقدس، ثم استولت على مصر سنة 616 ميلادي،.على عكس الأسباب العرضية التي تعد أسباباً فردية تختص بأحداث معينة، ومن ثم فهي غير قابلة للتعميم .

لذلك سعت قيادة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي يسيطر على مقاليد السلطة في إيران منذ عام 1979، لاستغلال الفرص التاريخية أثناء التعامل مع الدول العربية المجاورة لها خلال العقدين الأخيرين، وذلك من خلال العمل على تعبئة الأجيال الإيرانية وطنياً من أجل الوصول إلى توجهات فكرية يتم توظيفها في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية وخاصة في منطقة المشرق العربي بما يعيد لها فرض سلطتها على الدول العربية، كما أخذت تتعامل بروح التوسع والهيمنة والسيطرة العسكرية التي فقدتها بعد أفول عهود الإمبراطورية الفارسية، فضلاً عن تفسيرها الخاطىء لمفهوم القوة الذي تمتعت بها إيران طيلة الفترة التي تمتد إلى ما قبل 12 قرناً من ظهور الإسلام، حينما فرضت سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً (الأحوازي ، 2013 : 14).

وقد أدى حجم التحديات التي واجهت العرب إلى تنامي نظرة الاستعلاء التي تتعامل بها إيران مع جيرانها منذ أن تحـول الصراع العربـي الفارسي من صراع حضارات كبرى إلى صـراع أديـان بضوء معركة القادسية (16-19 تشرين الثاني 636 ميلادي) التي قدمها الإرث الحضاري العربي الإسلامي كنموذج لمعركة عسكرية تحمل سمات دينية أفرزت عن تفاعـلات حضاريـة أهلت الجزيـــرة العربية لأداء دور إمبراطوري مركـزي في العالم كانت تعاليـم الإسلام وأحكامه تسمو فيه لينطلق المشـروع الإسلامي الذي استطاع استيعـاب حضـارات الأمم الأخرى ومنها الفارسيـة التـي سرعـان ما انضمـت للإسلام في عام 642 ميلادي، وذلك بفعل حالـة المقاربة التي أنشأها الإســلام بيـن الدين والأخلاق وقبلتها بلاد فارس مما فسمح المجال لها الدخول في الإسلام بعد أن كانت إمبراطورية عصية على الحضـــارات المنافســة لعـدة قـرون بما فيها رومــا وبيزنطـة (كوثراني ، 2012 : 28) .

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الدخول الإيراني الجماعي في الإسلام قد استغرق قروناً من الزمن بفضل جهود دعاة الطرق الصوفية الناشطين في القرن الحادي عشر الميلادي، فيما حاول بعض الإيرانيين جزافاً تحقيق ارتباط واهن بين التشيع والموقف القومي الفارسي متجاهلين حقيقة أن أغلب العلماء المسلمين الإيرانيين فــي التفسير والحديث والكلام والأدب كانوا مـن السنة لا الشيعـة (المطهري، 1980 : 110).

ويمكن القول إن تاريخ العلاقات الإيرانية- العربية الحديثة، قد تأثر كثيراً بتطورات الصراع الصفوي-العثماني، ثم القاجاري-العثماني، حينما كان العرب جزء من الدولة العثمانية التي استطاعت حسم النصر العسكري لصالحها في معركة "جالديران "عام 1514، وعندها تحول الصراع بين إيران وتركيا من المجال العسكري إلى المجال الثقافي متمثلاً بالأدب الفارسي والأدب

التركي، ثم إلى تنافس مذهبي سني– شيعي استمر في العراق حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918 وتفكك الدولة العثمانية وانهيارها عام 1920.

ثم بدأت ملامح خريطة جديدة بالتشكل على مستوى العالم العربي وإيران، عندما دخل المشرق العربي وأجزاء من المغرب في دائرة السيطرة الغربية، وانتقلت إيران من عصر الدولة القاجارية التقليدية (1794 – 1920) إلى عصر الدولة الحديثة التي تأثرت بالدور البريطاني في مجريات الحياة السياسية في إيران، وأصبح للعامل التاريخي بين إيران والعرب امتدادات معقدة اجتماعياً وثقافياً وديمغرافياً واقتصادياً ولم يكن بالإمكان التعامل مع إيران إلا بكونها دولة مؤثرة في المنطقة سواء كان لها مشروع توسعي أو استحواذي، فقد قاد هذا السياق التاريخي إلى ظهور الدولة الحديثة في الوطن العربي التي أفضت ملامحها إلى تطور التيارين القومي والإسلامي مما أعاد العلاقة بين إيران والعرب إلى مرحلة الصراع أو اندلاع الأزمات في ملفات شائكة كتلك التي تتعلق بشط العرب مع العراق، والإدعاء الإيراني بملكية البحرين، وملف الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الطبرى وطنب الصغرى بين الإمارات العربية وإيران (العيدروس، 1985: 201).

ومع اندلاع شرارة الثورة الإيرانية عام 1978 ظهرت بدايات التغيير في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، فقد حدث التغير بالمواقع القيادية في الطرف الإيراني عندما سقط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وتشكل نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 الذي نجح في بناء علاقة تحالف استراتيجي مع نظام حافظ الأسد في سوريا، ومع حزب الله اللبناني الذي أصبح دوره كلاعب أساسي في المشهد السياسي اللبناني بعد تأسيسه عام 1982 بدعم مباشر من نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، فيما عززت الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) عملية تشكيل المحاور السياسية في المنطقة العربية، فهناك المحور العربي الذي تمثله دول الخليج

العربـــي والأردن ومصـــر الذي أختـار مسانـــدة العراق ضـــد إيران التي تزعمت المحور الذي يضم سوريا التي اختــارت التحالـف مــع إيران التي تتحدث عن تصديــر الثـــورة والمذهـــب الشيعي إلى المنطقة العربيــة (الزويري، 2012 : 67).

وأصبح نظام الجمهورية الإسلامية في إيران خير خلف لسلفه نظام الشاه عندما ورث نزعة العداء للجيران برفقة عقائد النظام الجديد التي استهدفت العرب قبل غيرهم، مثل ترديد ادعاءات الشاه بفارسية البحرين والاستمرار بالمناداة بهذا الإدعاء لأكثر من ثلاثة عقود خلت، وتجلى هذا العداء عند سواحل دولة الإمارات العربية، فضلاً عن ميراث التنافر الصفوي التركي، والشيعي السني اللذين غالباً ما يكون العراق ميدان المواجهات بينهما، أو مكان تصفية حساباتها الداخلية والخارجية، إلى جانب نظرية ولاية الفقيه التي يعتقد واضعها أن الإمام ليس للشيعة فقط، بل له سلطة عالمية تمتد إلى المسلمين كافة (الأحمري،2012 : 77).

وبذلك فإن مساعي نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في استغلال الفرص التاريخية في استراتيجيتها قد تجاوزت ما يخص العرب من خلال إضافة الإسلام إلى معادلة الشاه محمد رضا بهلوي عندما طرح النموذج التاريخي للحضارة الإيرانية على أنها بديل للحضارة الغربية التي كان من رأيه أنها لم تعدل من أنظمتها السياسية فسوف ينتهي بها المطاف التحول إلى حضارة فاشية أو شيوعية (Sadegh,2007:189).

ثم أصبح شعار (لا غرب ولا شرق) يمثل أهم مقولات الثورة الإيرانية وأشهرها، أي أن نظام الجمهورية الإسلامية لا يتبع أياً من دول العالم العظمى، بل هو يتبارز مع النظم السياسية الغربية، ويطرح نفسه بديلاً للديمقراطية الغربية، وبهذا فإن المشروع الذي سبق أن طرحه الشاه وطوره نظام رجال الدين في إيران لا يستهدف فقط إلى إعادة أمجاد الحضارة الفارسية والحصول على اعتراف الدول العظمى بدور إيران ومكانتها الإقليمية، بل تحول إلى مشروع سياسي ذي صبغة دينية حادة

يطالب بدور إقليمي إسلامي، وهدفه تصدير الثورة كمحرك الأساسي لهذه السياسة، مما يعني قلب نظم الحكم في المنطقة وإقامة أمة إسلامية واحدة تابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية (علوي ، 2012 : 424) .

ولا يمكن اختصار مشروع إيران السياسي ذي الصبغة الدينية في مجرد تصدير الثورة إلى المنطقة العربية أو ما تتهم به من محاولات استغلال الدين في قيادة المنطقة، بل إن مشروعها يشبه الهرم متعدد الطبقات، وفق الآتي (اللباد ، 2007 : 36) :

أ. قاعدة الهرم : تتكون من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين، هما :

أولا : الطبقة الأولى في الهرم : العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.

ثانيا : الطبقة الثانية في الهرم : منطقة المشرق العربي .

ب. قمة الهرم : تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتكون بمستوى طبقتين ، هما :

أولا : الطبقة الثالثة في الهرم : تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة.

ثانيا : الطبقة الرابعة في الهرم : وهي الأخيرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجيا النووية المطورة لتشكل سقفاً تستظل به إيران في تحقيق مشروعها الإستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه .

ولعبت التحولات الداخلية في إيران دورها في تنشيط الفرص التاريخية المؤثرة في الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال سيطرة المحافظين في السنوات الأولى من عمر نظام الحكم الجمهوري الذين كانت لها مواقف متشددة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع العرب،

تبعها دور الإصلاحيين في عهد الرئيس محمد خاتمي الذين أفادوا من تلك التحولات بالاضافة للمتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى، في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية، بحيث جعلت الاستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه العرب تصبح على مستوى الأدوار والتفاعلات (عتريسي ، 2012 : 89) .

ومن ثم واصلت إيران مساعيها الرامية لتوظيف الفرص التاريخية في سياستها المرسومة تجاه المنطقة العربية بعد عودة الحكم إلى المحافظين على يد الرئيس محمد أحمدي نجاد مستندة إلى السيطرة المطلقة التي حققتها في العراق طيلة الأعوام التي تلت الاحتلال الأمريكي عام 2003، والتي ظهرت نتائجها بعد خروج القوات الأمريكية من هذا البلد عام 2011، مستغلة حالة الغموض النووي التي تكتنف مشروعها في خلق أجواء مخيفة للدول العربية، جراء حالة المد والجزر التي تتبعها في مفاوضاتها التي استمرت لعدة سنوات سواء مع وكالة الطاقة الذرية أو بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى فتحها لقنوات الاتصال مع الأنظمة الجديدة في النظام العربي وعلى رأسها مصر في الأشهر الأولى التي أعقبت سقوط نظام حسني مبارك، رغم تعرضها للصد العنيف من الدول المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم القوى السنية في المنطقة، لكن إيران واصلت دورها التاريخي عبر البوابة السورية التي أعادتها إلى قلب النظام العربي، حيث أنها تساعد النظام السوري على الصمود في التصدي للأطراف المحلية والخارجية الفاعلة في الأزمة السورية، الأمر الذي منحها القوة للقيام بدور محوري في النظام العربي في مناطق أخرى كالعراق ولبنان واليمن (سليم، 2013 : 52).

يرى الباحث أن الاستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه المنطقة العربية منحت العراق وسوريا ولبنان واليمن الحيز الأكبر ضمن إطار الفرص التاريخية المتوخاة في تلك الاستراتيجية، إذ إن

وجهة النظر الإيرانية ترى أن انتصارها في العراق، هو انتصار لمشروعها الشرق أوسطي، وعكس ذلك سيكون فشلاً ذريعاً للمشروع الإيراني، باعتبار أن نتائج لعبة التوازنات ستقرر مصير الشرق الأوسط، خاصة أن إيران حوّلت المنطقة إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية، والفتن الطائفية، الأمر الذي هدد أمن المنطقة واستقرارها؛ كما كشف تدخلها السافر في العراق عن علاقة مصالح خفية جمعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بطرق غير مسبوقة؛ لتحقيق الأهداف الإيرانية على المدى البعيد، من خلال تصعيد الأدوار التي تقوم بها القوى الموالية لإيران في المنطقة العربية، إضافة إلى تهديد الأمن الإقليمي، ومنافسة القوى الإقليمية الأخرى على النفوذ في المنطقة .

لذلك تعارض إيران أي تدخل خارجي في سوريا، وتقوم بدعم نظام الرئيس بشار الأسد منذ انطلاق الأزمة السورية مطلع عام 2011، مثلما كشف الواقع العملي طيلة العقود القليلة الماضية حقيقة الدور الإيراني في لبنان من خلال الدعم الامحدود الذي يتلقاه حزب الله اللبناني من إيران، وهو الدعم الذي تجاوز الجانبين المعنوي والسياسي ليصل إلى مستوى تقديم المساعدات العسكرية المهمة كالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والسفن، وتدريب الكوادر الفنية عليها.

فيما اختارت إيران الوقت المناسب لدعم حركة أنصار الله الحوثية من أجل فرض سيطرتها الكاملة على اليمن، بحيث يؤدي هذا الدعم في النتيجة للأسهام في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي، وهذا الأمر يكون مدعوماً من موقع إيران الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، أو على الأقل الاتفاق معها بشأن مقدرات هذه المنطقة، الأمر الذي فتح الباب أمام إيران للعب دور

نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية منذ اندلاع حرب الخليج الثانية (1991)، إذ يمثل الخليج لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية.

وبهذا نستنتج بأن الطموحات الإستراتيجية الإيرانية لأداء دور إقليمي في المنطقة العربية يعتمد على استغلال عدد من الفرص التي تقف في مقدمتها الفرص التاريخية وذلك لما لها من تأثير في أن تصبح إيران القوة المهيمنة في المنطقة العربية وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط ، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في المنطقة، وأن تطبع علاقات إيران مع جيرانها العرب، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق هيمنتها على المنطقة العربية، وأن تنجح إيران في مزاحمة نفوذ الغرب في المنطقة العربية، وخصوصاً النفوذ الأمريكي.

المبحث الثاني

الفرص السياسية

تؤدي الفرص السياسية دوراً أساسياً في ازدياد حالة الوعي الجمعي الذي تكونه مجتمعات الأمم تجاه بعضها، إذ تلعب هذه الفرص دورها في تعزيز بعض المشتركات التي تحكم الفضاء الثقافي والديني عندما تتشابك التجربة التاريخية لأكثر من أمة، ولا يمكن استثناء إيران والعرب من هذه القاعدة، فالبيئة الجغرافية التي وضعت إيران على تخوم الجزيرة العربية التي انحدر منها العرب إلى بقاع متعددة، كان للعوامل السياسية الدور الأساسي في طبيعة العلاقة بين الطرفين، لكن الأهمية الكبرى لهذه العوامل لم تكن إلا حاضنة للتاريخ السياسي الذي صنعه الشعبين المتجاورين(الزويري، 2012 : 57).

وقد نجحت إيران كثيراً الافادة من الفرص السياسية التي تهيأت لاستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية وذلك من خلال المعطيات الآتية :

1. **العامل الجغرافي** : شكل العامل الجغرافي الذي يربط إيران بالمنطقة العربية مفصلاً مهماً في طبيعة العلاقات بينهما، وذلك لأن إيران الثورة الإسلامية أولت موقع الدول العربية الواقعة في المشرق العربي والخليج العربي أهمية كبيرة في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، فهذا المفصل هو مركز لخمس جهات متصلة؛ الجزيرة العربية، والخليج العربي، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، كما أن موقع الدول العربية يتوسط طرق المواصلات بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنـوب شرق آسيا، ولا يبتعد كثيراً عن الحـدود الجنوبيـة لدول آسيا الوسطى التي كانت جزء من الاتحاد السوفييتـي السابق ووريثتـه روسيا التي لم

يكـن يفصلها عن الوصـول إلى المياه الدافئـة في المحيط الهندي سوى الخليـج العربي وبالتالي إمكانية الوصول إلى بحـر العرب والقـرن الأفريقـي (شبلي، 2015 : 182) .

2. **العامل الاستراتيجي:** شهدت منطقة الشرق الأوسط حالة من الاختلال في توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة ، وذلك في اعقاب خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمـي التـي كانـت سـائدة قبل الاحتلال الأمريكـي عـام 2003، الأمـر الـذي أسـهم بتـوفير مجموعـة مـن الفرص التـي جعلت إيران تتبع سياسـة خارجيـة أسـهمت فـي نجـاح استراتيجيتها الهادفـة إلـى اختـراق عـدد مـن دول المنطقـة العربيـة، خاصـة أن المنطقـة واجهـت جملـة مـن المشكلات والأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، بحيث أصبحت هذه المنطقة تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات الإقليمية المتتالية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالتزامن مع حدوث تحولات إستراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات، وفي خضم كل ذلك وقعـت المنطقـة تحـت تـأثير مشـاريع عديـدة يسـعى كـل منهـا لفرض نفوذه وسـيطرته وتحقيـق توجهاته الإستراتيجية.

3. **التمدد الإقليمي** : نجحت إيران في استغلال الفرصة التي تهيأت لها من أجل التمدد نحو جوراها الإقليمي مستغلة عدد من الحقائق الديمغرافية والجيوبولتيكية التي تتعلق بوجود أقليات شيعية في بعض الدول العربية، وأغلبية في البعض الآخر كالعراق ، ويقطنون معظم المناطق الغنية بالنفط، فقد أصبح الشيعة يشكلون أغلبية ديمغرافية في منطقة الخليج العربي عند شمـول كل من إيران والعراق ضمن هذه الرقعة الجغرافية (الدسوقي، 2015 :73).

وتكتسب فكرة التمدد الإقليمي أهمية كبرى لدى صانع القرار الإيراني نتيجة اعتمادها على المكونات الطائفية في عدد من الدول العربية التي نمى فيها الخطاب السياسي والشعبي وفق اعتبارات أن هذا التمدد ينطلق من إيران ماراً بالعراق ومنها يتفرع إلى فرعين، هما :

أ. الفرع الأول : يسير نحو الكويت والمنطقة الشرقية في السعودية والبحرين صعوداً للسواحل الإماراتية والعمانية ومنها يدحل إلى اليمن، حيث لم يغب عن بال واضع الفكر الديني الإيراني بتواجد أبناء الطائفة الشيعية بتفرعاتها: الإثنى العشرية في العراق والبحرين، والإسماعيلية * في الكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية، والأباضية ** في سلطنة عمان، والزيدية في اليمن بما فيها الجارودية والحوثيين الذين تحولوا إلى إثنى عشرية.

ب. الفرع الثاني : يتجه نحو سوريا العلوية ومنها إلى لبنان حيث جنوب العاصمة معقل حزب الله، وجبل عامل معقل الشيعة في لبنان.

لذلك نجحت إيران خلال السنوات الخمسة الأخيرة (2010 – 2015) باستغلال الفرصة لأن تصبح من أبرز الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط مستفيدة من ذات العوامل الجيوسياسية الفاعلة والمؤثرة التي ساعدتها في بناء استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية مما مكنها من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحتي أفغانستان والعراق ، واستغلال وجود جيشها أمام الحركات

---

* الإسماعيلية : إحدى فرق الشيعة وثاني أكبرها بعد الإثنى عشرية . وتشترك الفرقتان في مفهوم الإمامة ، إلا أن الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق ، إذ رأى فريق من جمهور الشيعة أن الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل ، بينما رأى فريق أخر أن الإمام هو أخوه موسى الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك. ويتفق الإسماعيلية مع عموم المسلمين في وحدانية الله ونبوة محمد ونزول القرآن المُوحى، وإن كانوا يختلفون معهم في أن القرآن يحمل تأويلا باطنا غير تأويله الظاهر، لذلك نعتهم مناوؤوهم من السنة وكذلك بعض من الشيعة الإثنى عشرية بالباطنية.

** الأباضية: أحد المذاهب الإسلامية المنفصلة عن السنة والقريبة من الشيعة، سمي بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن أباض التميمي، بينما ينسب المذهب إلى جابر بن زيد التابعي، الذي كان من تلامذة السيدة عائشة وابن عباس وتنتشر الإباضية في سلطنة عمان حيث يمثلون حسب بعض الإحصائيات ما يقارب 70% من الععمانيين وينتشر أيضا في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا، ووادي مزاب في الجزائر، وفي جزيرة جربة التونسية وبعض المناطق في شمال إفريقيا وزنجبار. وترى أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تبقى الأمة الإسلامية بدون إمام أو سلطان، مهما كانت الظروف السياسية والاجتماعية، وإلا لا تقام الحدود الإسلامية، وبالتالي لايجوز الخروج عن الإمام العادل سواء أكان إباضيا أم غير إباضي.

والتيارات الموالية لإيران في هذين البلدين، بحيث نجحت هذه الاستراتيجية في تحريك ملفاتها التي كان من أبرزها الملف النووي، ثم استقطبت محاور عديدة للاصطفاف مع إيران بعضها عربياً، وبناء علاقات إستراتيجية مع سوريا، كما نجحت إيران فرض نفسها في المجال الحيوي الآخر لها وهو العراق، فضلاً عن قدراتها في استغلال حزب الله ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها بالغة اهمية في إسرائيل ومنطقة الخليج العربي التي أصبحت مهددة بفعل الاستراتيجية الإيرانية (عبد الله ، 2012 : 189).

ويلاحظ أن إيران قد نجحت في استغلال للفرصة السياسية التي تهيأت لها من أجل أداء دور مؤثر في التحركات الإستراتيجية الإيرانية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي من أجل استعادة المكانة التي فقدتها إيران منذ قيام ثورتها عام 1979، وهو ما دفعلها لبلورة ما تسميه مشروع الحكومة العالمية للإسلام باعتباره يمثل مشروع الدولة الكبيرة والرائدة في المنطقة، أو ما يسميه الباحثين بالحلم الإمبراطوري، وذلك في إطار وجود خصوصية واضحة للفكر الإيراني المعاصر الذي وجه ثورتها ونظامها السياسي بالاعتماد على ثوابت الجغرافية والتاريخ المقترنة بطبيعة الشخصية الإيرانية ومواقفها دون النظر لطبيعة النظام السياسي القائم وشكله، وهو دور نابع من الموقع الإستراتيجي الذي فرض التزامات واجبة – حسب وجهة النظر الإيرانية – تحت مختلف الظروف والضغوط التي سبق أن سمحت لإيران إدارة نصف العالم القديم على مدى مراحل متباينة قبل الإسلام وبعده (عبد المؤمن3، 2015 : 92).

ولم يكن أمام إيران إلا توظيف الفرص السياسية القائمة على خليط الجغرافيا والمصالح السياسية في أداء دورها على الوجه الأمثل، وذلك من خلال جعل سياستها تتجه نحو مجالها الحيوي في كل من المناطق الآتية (تقية، 2010 : 80).:

أ. منطقة الخليج العربي: تمثل منطقة الخليج العربي الأهمية الكبرى بالنسبة لإيران ، لذلك عملت على إضفاء الاعتدال على توجهاتها الأيديولوجية في منطقة الخليج العربي فقد أدركت الثيوقراطية* الإيرانية في نهاية المطاف الحاجة إلى استقرار الخليج العربي، وذلك لأن نفطها يصدر بكميات هائلة عبر هذه المنطقة الحيوية.

ب. منطقة المشرق العربي: امتلكت إيران حافزاً أكبر لانتهاج سياسة حماسية في منطقة المشرق العربي الأكثر بعداً كونها لا تقاسمها الحدود، أو مشروعاتها التجارية المربحة، بما وسم سياستها تجاه تلك المنطقة ببراغماتية أكثر.

ج. منطقة أسيا الوسطى* : سبق أن تحقق تواجد إيراني كبير في هذه المنطقة الحيوية.

4. **العلاقات الخارجية:** كان للفرص السياسية دورا مباشراً في رسم علاقات إيران الخارجية مع دول العالم العربي، إذ باتت مصالح إيران مع جميع الدول المجاورة متناقضة بشكل حاد بسبب حالة العداء والتصادم مع القومية العربية النابعة من المرتكزات الآيديولوجية التي كانت سبباً مباشراً لعدائية واضحة وحادة في العلاقات مع العراق ودول الخليج العربي التي بدت في حالة توتر شديد منذ الثورة الإيرانية عام 1979، وهو ما كان بداية الوجود الواسع والمباشر للأساطيل والقواعد الغربية والأمريكية بشكل خاص في الخليج العربي وبعض دوله، لحماية إمدادات النفط في بداية الأمر، ثم تطور ذلك ليتحول إلى وجود عسكري دائم (مكي ، 2012 : 347 – 348).

5. **النموذج الثوري** : تمتعت أيران طيلة السنوات التي أعقبت قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 بنوع من المقبولية والحضور بصفتها دولة ثورية لديها نموذج سياسي يحظى بمشاركة

* الثيوقراطية : هي الحكومة الدينية. تتكون كلمة ثيوقراطية من كلمتين مدمجتين هما ثيو وتعني الدين وقراط وتعني الحكم وعليه فان الثيوقراطية هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبروا موجهين من قبل الإله أو يمتثلون لتعاليم سماوية.

* آسيا الوسطى : منطقة جغرافية تقع في قارة أسيا تضم كل من أوزبكستان وتركمانستان وكازخستان وطاجكستان وقيرغستان.

شعبية تسمى داخل إيران وخارجها الديمقراطية الإسلامية، وكان هذا النموذج صورة من أدوات القوة الناعمة التي استثمرتها إيران في حضورها السياسي في المنطقة العربية، سمحت لشعوب المنطقة باجراء مقارنة بين ما يحكمها من أنظمة سياسية لا تعتمد الانتخابات في إدارة شؤون البلاد، أو تعتمد شعارات الديمقراطية كغلاف لعمليات التزوير لانتخابات فارغة المحتوى ومعروفة النتائج ، يقابلها انتخابات إيرانية تجري كل ثلاثة أعوام وبنسب مشاركة لا تقل عن 52% ، الأمر الذي جعل صورة النموذج الإيراني هي التي تتفوق ولو بشيء من النسبية وذلك من جهة لما حدث من تطورات في أعقاب الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة في حزيران 2009 التي وصفت بالتزوير، وتفاعل مع تلك التطورات الرأي العام العربي والدولي، الذي لم يتردد واندفع إلى مراجعة نظرته تجاه النموذج الإيراني وتعديلها، لكن ذلك لم يمنع من عودة الإعجاب بالحالة الديمقراطية التي يتمتع بها النظام الثوري الإيراني في الممارسات الانتخابية اللاحقة (الزويري، 2012 : 70) .

6. **دعم فصائل المقاومة العربية:** لا يمكن إغفال الدور المؤثر الذي تركته الثورة الإيرانية في دعم حركات المقاومة العربية بعد أن شغلت القضية الفلسطينية مركزاً أساسياً في فكر تلك الثورة حتى قبل انتصارها على نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979، لكن التوصيف السليم لطبيعة الدعم الإيراني للفصائل المقاومة وأغراضه أصبح مسألة تحتاج إلى إعادة تقييم قد تعيد تعريف جديد للعلاقة التي جمعت النظام الإيراني وتلك الفصائل، وذلك في ظل عدم إنكار نظام الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد الرغبة في الحصول على إقرار عالمي وإقليمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله، بالتزامن مع الجهود الإيرانية لإجهاض العملية السلمية في المنطقة التي كانت تعبر عنها المساعي الأمريكية، إذ اتخذت الجهود الإيرانية عدة أشكال معلنة وخفية، تضمن المعلن منها

بتقديم الدعم الواضح لحركات المقاومة في لبنان ممثلة بحزب الله، وفي فلسطين بحركتي حماس والجهاد الإسلامي (الصمادي، 2012 : 115).

7. **شعار الحرب على الإرهاب** : لقد استغلت إيران فرصة تبني الولايات المتحدة الأمريكية شعار الحرب على الإرهاب، فأصبحت الرابح الرئيس من ذلك بعد أن أجادت القيادات الإيرانية في إدارة الجهود الأمريكية التي ادعت فيها مواجهة الإرهاب القادم من أفغانستان والعراق، حينما شنت حرباً على هذين الدولتين عامي 2001 على أفغانستان، وعلى العراق عام 2003، الأمر الذي عظم من المصالح الإيرانية وضاعف دورها الإقليمي، وأسهم بتصاعد تأثيرها في محيطها الجغرافي وتفوذها الواسع في هذين البلدين، مما انعكس على تصاعد مجمل نفوذها في الشرق الأوسط قاطبة وفي المنطقة العربية تحديداً كونها دخلت في حالة تنافس على النفوذ مع القوى الإقليمية الأخرى الطامعة في فرض نفوذها على هذه المنطقة منذ نهاية عقد ثمانينيات القرن العشرين (عبد الناصر، 2015 : 108).

8. **تشكيل المحور الإقليمي** : نجحت إيران باستغلال الفرص السياسية بإنشاء محور إقليمي بقيادتها تستند إليه إستراتيجيتها في المنطقة العربية، وسعت للحفاظ على استقرار هذا المحور الذي يضم كلاً من سوريا، والعراق، وحزب الله اللبناني، وهو المحور الذي مارس دوراً مهماً ليس فقط في منع سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وإنما أيضاً في تمكينه من استعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية وتحقيق انتصارات على قوى المعارضة السورية (ناجي،2014: 38).

لذلك عمدت إيران إلى نقل نشاطها العسكري إلى هذه الدول، بعد أن تجاوزت مرحلة تجنيد العملاء في كل من لبنان والعراق، فقامت بتكوين ألوية عسكرية غير إيرانية مع قيادات محلية تابعة لها وتعمل تحت توجيهها لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة العربية، مثل لواء أبو فضل

العباس، ولواء النجباء، وقد أدى الجنرال قاسم سليماني قائد قوات القدس التابعــة لجيش حراس الثورة الإسلاميــة دوراً خطيراً في توجيه هذه القوات (عبد المؤمن2015،3 : 93).

يرى الباحث أن استمرار سلوك الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في إيران سواء منذ قيام مملكة الشاه رضا خان وأبنه محمد رضا بهلوي، أو في ظل حكومات الجمهورية الإسلامية التي توالت على السلطة بعد عام 1979، تجاه محيطها الإقليمي، ينبأ عن وجود نزعة استعلائية في التفكير الإيراني والتي تبدو واضحة على شكل سمتين رئيسيتين تظهران في : التفوق الحضاري والقومي، والرغبة في التمدد الإمبراطوري.

وقد ألقت هاتان السمتان ظليهما على طبيعة العلاقات العربية الإيرانية، مما دفع إيران لتوظيف استراتيجيتها التي لا تعتمد انهاك الحكومات القائمة في الدول العربية المجاورة، من خلال تقوية الجماعات المتطرفة (الجهادية والتكفيرية) وخلق فوضى وحالة من عدم الأمن فحسب، وإنما تستند إلى مرتكزات أخرى تقوم على فكرة تخريب العمق، والنفاذ إلى مناطق الشيعة من أجل تطوير جهاز الزعامة فيها وتوجيهها وفقاً للعوامل المؤثرة الأخرى التي تخدم أهداف استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية.

الفصل السادس

الخاتمة

الفصل السادس

الخاتمة

يعد البحث عن القوة والسعي للحصول عليها هو هدف مشترك التقت عنده جميع المجتمعات البشرية والدول منذ أعماق التاريخ، بغض النظر عن طبيعة نظمها وقيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمقصود بالقوة على أنها القدرة على إجبار طرف آخر على أن يفعل ما لم يكن ليفعله في غياب هذه القوة.

وقد أطلق مصطلح القوة على العمل العسكري الناجح الذي تقوم به دولة ما ضد دولة أخرى. ومن هنا فإن جوهر القوة في العلاقات الدولية يقوم على ركنين أساسيين؛ هما: الوسائل المادية المؤدية إلى طريق الحرب لتحقيق هدف السياسة الخارجية عندما تعجز الوسائل السلمية لتحقيقها، أما الثاني؛ فإنما يمثل على الدوام العلاقة المحورية في العلاقات الدولية، على أن يتم إدارك بأن القوة ليست وسيلة مجردة للتدمير، وإنما هي بالمفهوم السليم مزيج من القدرة على الإقناع والقدرة على الإكراه، وكثيراً ما تستخدم للدفاع عن الكيان القومي أو الأمن أو النظم والمعتقدات السياسية.

وقد تطور مفهوم القوة مع تطور مراحل التاريخ، بيد أن التطور الأهم قد تأسس مع ظهور السلاح النووي، فبعد أن كانت القوة عبارة عن أداة للحسم العسكري ناتج عن اتباع الاستراتيجية العسكرية المباشرة والمرتبطة بالتطور التقني لعصر النهضة فيما يتعلق بمجال صناعة الأسلحة لتأخذ الحرب طابعاً شمولياً وبالاستخدام الفعلي للقوة.

وهنا دخل مفهوم الاستراتيجية كمصطلح أساسي لتفيذ بعض الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها بحيث بات المصطلح من بين المفردات التي أثارت جدلاً واسعاً في الأدب السياسي، ورغم

أنه من المصطلحات الحديثة نسبياً ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا المصطلح المضمون العسكري.

وهنا تلقف نظام الجمهورية الإسلامية المنشأ عام 1979 كل هذه المفردات فكانت له مجموعة من الأهداف سعى لتحقيقها مبتدئاً من المنطقة العربية، فهو لم يخف شعار تصدير ثورته إلى جيرانه الأقرب وهم العرب، وفي هذا المجال أدخلت إيران البعد الديني في تطور علاقتها مع هذا الجار الأقرب كونها انطلقت من الشراكة التاريخية التي تجمعها مع المكون العربي المهم إلى جانبها في الأمة الإسلامية لاسيما أن لغتيهما العربية والفارسية هما اللغتان الأولى والثانية على التوالي في الحضارة الإسلامية.

ووجدت إيران في منطقتي الخليج والمشرق العربي البيئتان الأساسيتان المناسبتان لمد نفوذها إليهما، عبر استراتيجية واعدة مستفيدة من موقعها الجغرافي المجاور لهاتين البيئتين، وعندها دخلت في منافسة مع عدد الدول الإقليمية والدولية الكبرى التي يسعى كل منها إلى وضع مشروع سياسي تجاه المنطقة العربية بالاعتماد على الأدوات التي تتوفر لديها بعد تحديد أهداف مشروعاتها التي تقوم على: مصالحا القومية، وإمكانيات القوة المتاحة لها في هذه البيئة الجغرافية بالغة الحيوية، وعندها صادف مشروع إيران الإستراتيجي مجموعة من الفرص والقيود التي تتداخل في بعض الأحيان ليحل كل منهما مكان الآخر في مراحل تنفيذ أهداف ذلك المشروع الاستراتيجي.

وتزامن مع كل ذلك تعرض المنطقة العربية لجملة من المشكلات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة السياسية في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام العالمي الجديد الذي أخذ يفرض نمطاً معيناً من الثقافة والسلوك على جميع الأمم، الأمر الذي أوجد حالة من التراجع الفكري والثقافي الذي كانت تتميز بها المنطقة العربية، إلى جانب تراجع المستوى التنظيمي والمؤسسي، والتي انعكست

جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على الأرض الواقع لتنشأ مجموعة من العوامل المؤثرة لصالح أو ضد الاستراتيجية الإيرانية التي جرى وضعها تجاه المنطقة العربية في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة العربية.

وقد أضيف لتلك المشكلات حدوث تحولات إقليمية ودولية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، جعلت من المنطقة العربية تعيش في حالة من الفوضى انعكست آثارها السلبية على الحياة العامة وعلى حالة الأمن والاستقرار، وفي خضم هذه الحالة المضطربة وقعت المنطقة العربية تحت تأثير استراتيجيات إقليمية متنافسة من بينها الاستراتيجية الإيرانية التي سعت لفرض نفوذها وسيطرتها وتحقيق رغباتها، في ظل ضعف عربي واضح.

وقد قامت هذه الدراسة بتوضيح كثير من هذه المعاني أثناء العملية البحثية، مراعية حدودها، بعد أن تمكنت من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في الفصول والمباحث والمطالب، من إن اثبات صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها أن مقومات القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها إيران تعد فرصاً لاستراتيجيتها في المنطقة العربية، لكن هذه الفرص قد تتحول في الوقت نفسه إلى قيود تحد من نجاح هذه الاستراتيجية، مثلما ثبتت صحة الفرضيات الفرعية بعد أن تم الإجابة على الأسئلة الواردة في خطة الدراسة، مركزة على الآتي:

1. **مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية** : استند بناء الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى مرتكزات متباينة ومعقدة تشتمل على معطيات كثيرة كونها تتعلق بالجوانب الجغرافية والثقافية والتاريخية والأمنية والعسكرية، والتي تتداخل فيها المعتقدات الدينية بالمكونات القومية الإيرانية من ناحية، والطابع الثوري بالبراجماتي للنظام السياسي الحاكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ناحية أخرى.

فيما اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية على عدد من الأدوات التي تخدم وبشكل كبير التوجه العقائدي الإيراني، والسياسات القائمة على مبدأ تصدير الثورة من أجل تحقيق ذلك التوجه في المنطقة، وقد برز تأثير تلك الأدوات بوضوح من خلال الدور الذي لعبته في خدمة المنهج الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة عدد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة في المنطقة العربية، الأمر الذي أفرز عن عدد من القضايا الأمنية الخلافية مع إيران والمتعلقة بالأمن الإقليمي.

2. **قيود الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية** من خلال الوقوف عند قيود الخيارات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية، ومحددات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية. الأمر الذي كشف عن اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية التي كانت تتحرك وفق الرؤية الفكرية التي يحملها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي وتوجهياته، وذلك استناداً للصلاحيات التي منحت له بموجب الدستور الإيراني، وتأتي بقية مؤسسات النظام لتؤدي دورها في صنع هذه السياسة ، وبذلك فإن جل قيود الخيارات الاستراتيجية التي تعترض السياسة الخارجية تدور حول هذا المركز، ولا تتأثر بتغيير الحكومات التي لا يمكنها الابتعاد في إحداث أي تغييرات كبرى ، وبالتالي فإن قيام بعض الحكومات المشكلة من قبل التيارات الناشطة في إيران المحافظة أو الإصلاحية، بإجراء تغيرات طفيفة يتم النظر على أنها حكومات معتدلة، لا يعني بالضرورة حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية الإيرانية، بقدر ما يمكن أن تؤديه القيود الأخرى المتعلقة بالمكانة الجيوسياسية الإيرانية.

أما محددات االاستراتيجية الإيرانية فقد ظهرت تداعياتها واضحة محلياً على صورة مشكلات واضطرابات، وغضب شعبي تجاه السياسات الداخلية، والتي تتمثل في تدني مستوى حقوق الإنسان، والأزمات الاقتصادية والدينية التي تواجهها، وقمع الحريات، وعملية التفرقة المذهبية والعرقية، في ظل انقسام المجتمع الإيراني في مذاهبهم، وأعراقهم، ولغاتهم، فهو مجتمع ينقسم إلى عدد من المجموعات العرقية واللغوية، وهم الفرس وهم الأغلبية، والأتراك والأكراد ثم العرب والتركمان، هذا إلى جانب ما يواجهه الشعب الإيراني من ارتفاع نسب البطالة والاعتقالات السياسية القمعية . وفي المقابل وبالرغم من الغضب الشعبي تجاه سياسة الحكومة الإيرانية الداخلية، وعدم الالتفاف لمطالبهم، إلا أنها اتجهت ووضعت جل اهتمامها في السياسة الخارجية، وأنفقت ميزانياتها على المشروع النووي، ودعم الأحزاب والمليشيات المتطرفة، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وإثارة القلاقل في ظل مشروعها التوسعي في المنطقة العربية .

وبالفعل انطلقت الجهود الدبلوماسية الإيرانية لتأسيس علاقات جديدة تسعى من ورائها التغلب على القيود التي تعترض استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، فبذلت أقصى ما تستطيعه لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن وجدت أن الوقت قد حان لتأسيس علاقات تتجاوز الظاهرة التي شكلتها مرحلة العداء التي دامت ما يقارب من ثلاثين عاماً نتيجة الأفعال التي صنعها السياسيين في كلا البلدين من خلال ذم أحدهم للآخر،إذ فاز مثيرو القلاقل في إيران بنقاط أساسية عبر إضافة بُعد أيديولوجي إلى العداولة المتأصلة أساساً بين الدولتين. واستخدم السياسيون الدهاة بدورهم الأيديولوجيا بلا خجل لتحقيق أهدافهم السياسية، فيما استغلت الدول المجاورة تلك العداوة في تأجيج نيران الفرقة. وخشيت إسرائيل وبعض مؤيديها في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً من ذوبان جليد العلاقات الأمريكية الإيرانية على حساب الصداقة الأمريكية المميزة مع الدولة اليهودية . وبالفعل جاءت النتيجة بعد 12 عاماً دارت خلالها اتصالات ومفاوضات بين إيران

مجموعة 5+1 التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، إذ أثارت تلك الاتصالات جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية استمر طوال مراحل المفاوضات.

3. **فرص الاستراتيجية الإيرانية** : تناولت عدد من الفرص الإيرانية الجديدة في المنطقة العربية خلال الفترة (2010–2015)، عندما منحت العراق وسوريا ولبنان واليمن الحيز الأكبر ضمن إطار الفرص التاريخية المؤثرة في تلك الاستراتيجية، إذ إن وجهة النظر الإيرانية ترى أن انتصارها في العراق، هو انتصار لمشروعها الشرق أوسطي، وعكس ذلك سيكون فشلاً ذريعاً للمشروع الإيراني، باعتبار أن نتائج لعبة التوازنات ستقرر مصير الشرق الأوسط، خاصة أن إيران حوّلت المنطقة إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية، والفتن الطائفية، الأمر الذي هدد أمن المنطقة واستقرارها؛ كما كشف تدخلها السافر في العراق عن علاقة مصالح خفية جمعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بطرق غير مسبوقة؛ لتحقيق الأهداف الإيرانية على المدى البعيد، من خلال تصعيد الأدوار التي تقوم بها القوى الموالية لإيران في المنطقة العربية، إضافة إلى تهديد الأمن الإقليمي، ومنافسة القوى الإقليمية الأخرى على النفوذ في المنطقـة. لذلك تعارض إيران أي تدخل خارجي في سوريا، وتقوم بدعم نظام الرئيس بشار الأسد منذ انطلاق الأزمة السورية مطلع عام 2011، مثلما كشف الواقع العملي طيلة العقود القليلة الماضية حقيقة الدور الإيراني في لبنان من خلال الدعم الامحدود الذي يتلقاه حزب الله اللبناني من إيران، وهو الدعم الذي تجاوز الجانبين المعنوي والسياسي ليصل إلى مستوى تقديم المساعدات العسكرية المهمة كالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والسفن، وتدريب الكوادر الفنية عليها.

فيما اختارت إيران الوقت المناسب لدعم حركة أنصار الله الحوثية من أجل فرض سيطرتها الكاملة على اليمن، بحيث يؤدي هذا الدعم في النتيجة للأسهام في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي، وهذا الأمر يكون مدعوماً من موقع إيران الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، أو على الأقل الاتفاق معها بشأن مقدرات هذه المنطقة.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الأتية :

1. لم يدخر النظام الإيراني أي جهود إلا وقام بتوظيفها في إذكاء روح الطائفية والمذهبية، وسعى لعمليات غسيل أدمغة أبناء شعوب الدول العربية المستهدفة، وتأجيج الفتن والحروب الأهلية، ونشر فكرة المظلومية بين أفراد الشعب ليسهل عليها بعد ذلك مد نفوذها، حتى أخذت تخوض صراعاً في المنطقة العربية بخلفيات مذهبية محضة باعتبارها – حسب زعمها – قائدة العالم الإسلاميإن المرتكزات الأمنية والعسكرية قد هيأت لإيران فرصاً عديدة لإستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، بعد أن منحت إيران الاهتمام اللازم من خلال تهيئة المستلزمات الضرورية التي تجعلها متكاملة مع المرتكزات الأخرى الجغرافية والتاريخية والثقافية والتي زادت من تعزيز حضور إيران الإقليمي.
2. نجحت إيران بتوظيف الاتفاق النووي مع مجموعة 5+1 حول برنامجها النووي في تموز 2015 ليخدم توجهات استراتيجيتها الإقليمية ويكون حافزاً يدفع العديد من الدول الغربية لتحسين علاقاتها مع إيران من أجل الدخول إلى أسواقها الواعدة.
3. جاء تنامي نشاط التنظيمات الإسلامية التي تتبع طابع العنف والعمليات الانتحارية في عدد من دول الإقليم، ليسهم في ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، وعبر عدد من المسارات ومنها المسار المتعلق بالشأن السوري الذي أضفى المزيد من المبررات للتدخل الإيراني ودعم نظام الرئيس بشار الأسد من منطلق أن مبعث الأزمة السورية له فواعل خارجية تنظوي تحت راية أحد التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أوجد المسار الثاني المتعلق بالمكاسب التي حققها النظام الإيراني والتي سمحت له بالتواجد الفعلي والعلني في سوريا والعراق جراء سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من شمال العراق وسوريا.

4. يأتي دور المسار الجديد الذي عملت إيران من خلاله على بلورة ما بات يعرف بالتحالف الرباعي الذي أعاد الجانب الروسي للمنطقة العربية تحت عباءة رجال الدين الإيرانيين المؤيدين من القابظين على السلطة في كل من العراق وسوريا، ويبقى أن نشير إلى أن كل المرتكزات ما كان لها أن تحقق الفائدة المتوخاة دون العمل الجدي الذي قامت به إيران في استخدام مجموعة من الأدوات التي تخدم توجهات استراتيجيتها في المنطقة العربية.

5. إن نمط القيود التي تقف بوجه الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية يشير إلى أن هذه الاستراتيجية لم تتغير بشكل كبير أو جوهري منذ انتصار الثورة الإيرانية وقيام تظام الجمهورية الإسلامية، والتي تم تطبيقها وفق صياغة الدستور الإيراني لها. وقد لا تتغير مهما تغيرت الحكومات، لكن الذي يتغير هو مدى تفسير الحكومات الإيرانية لأسس سياساتها وأهدافها وفق مصلحة النظام التي تراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، كما أن التحالفات الإيرانية مع دول المنطقة أو الدول الأخرى سواء الاستراتيجية منها أو الاقتصادية كانت قائمة منذ فترة بعيدة، ولكن إيران تقوم بتوظيف هذه التحالفات لدعم استراتيجيتها في المنطقة.

التوصيات

من خلال ما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالآتي :

1. توضيح توجهات الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية التي تقوم على إذكاء روح الطائفية والمذهبية بين أبناء الشعب الواحد في الدول العربية التي تضم مكونات متباينة المذاهب.
2. استغلال المواجهة المحتدمة في داخل إيران بين التوجه الإسلامي، والتوجه الإيراني، وهي مواجهة لا يمكن الجزم أنها بين تيار ديني وآخر علماني، وإنما هي مواجهة داخل التيار الديني نفسه.
3. صياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.
4. تكثيف جهود التعاون والتنسيق بين الدول العربية في المحافل الدولية والإقليمية من أجل التصدي للتوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في الاستراتيجية الإيرانية.
5. رفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جميعهم جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع لا تكمن في المذهب الذي يتبعه وإنما في عنصريته وتوسعه.

المراجع

- وثيقة الدستور الإيراني لعام 1979 .
- وثيقة خطاب مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في 19 تموز 2015.

الكتب العربية

- أحمد، أحمد يوسف و نيفين مسعد. (2013) (تحرير). *حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة*، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأحمدي، عادل (2006). *الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن وموقع الإقليات الشيعية في السيناريو الجديد*، صنعاء، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.
- الأحمري، محمد حامد (2012). الأوهام والحقائق في العلاقات العربية- الإيرانية، في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، *العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة*، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- الأحوازي، صباح الموسوي (2013). مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في: الموسوي، صباح وآخرون، *المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية*، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- أفارية، محمد نور الدين. (2012). التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، في: بلقزيز، عبد الإله (تحرير)، *الربيع العربي .. إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أوناط ، حسن (1996) . *الشيعة في القرن العشرين والثورة الإسلامية الإيرانية* ، أنقرة .

- بارزي، تريتا.(2012). *إيران والمجتمع الدولي القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني*، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة زينة إدريس.
- بشارة ، عزمي (2012). " العرب وإيران : ملاحظات عامة" ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير). "*العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة*" ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- البطنيجي، عياد (2011). *السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة*، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- بوفر، أندريه. (1973). الحرب التقليدية في عام 1984، في : أندريه بوفر وآخرون، *الأسلحة الحديثة* ، بيروت، ترجمة أكرم ديري ، دار الطليعة.
- تشوبين ، شاهرام (2007). *طموحات إيران النووية* ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- تقي، راي (2010). *إيران الخفية*، الرياض، ترجمة: أيهم الصباغ، العبيكان للنشر.
- جيفري، جيمس (2015، 3 حزيران). تداعيات *الاتفاق النووي الإيراني على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط*، لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، معهد واشنطن.
- الراوي ، رياض. (2006) . *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط* ، دمشق ، الأوائل للنشر والتوزيع.

- رجب، إيمان وريهام مقبل (2013). *فرص تطوير مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي*، القاهرة، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.
- الزهيري، أبو بكر مرشد فازع (2011). *التوجهات الأيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن العربي*، صنعاء، مكتبة مركز الصادق.
- الزويري، محجوب (2012). إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ، في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، *العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة*، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- سري الدين ، عايدة العلي (2010) . *الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع* ، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
- شامية، فادي. (2013). المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات حالة تونس – مصر – ليبيا – اليمن – سوريا ، في: *المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية*، ط1، 105– 128. عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- شبلي ، سعد شاكر. (2013). *الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي ، سعد شاكر (2014) . *السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني*، عمان، دار الحامد للنشر.
- شبلي، سعد شاكر (2014). *التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

- شبلي ، سعد شاكر (2015) . *الإمن القومي العربي وتهديدات الإستراتيجيات الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط* ، عمان، دار زهران للنشر.
- الشهابي، عمر هشام (2012). *اقتلاع الجذور .. المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الصاوي، عبد الحافظ (2013). المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، في : الموسوي، صباح وآخرون، *المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية،* عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- الصمادي، فاطمة (2012). إيران والمقاومة : تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير). "*العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة*" ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (1970). *المعجم الكبير*. المحقق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة أبن تيمية .
- عبد القادر، أشرف عبد العزيز. (2012). *الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية (2001 – 2011)*. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- عبد الله ، عادل علي (2012) . *محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي* ، بيروت، دبي، دار مدارك للنشر .
- العبد الله، عادل علي (2013). إيران ودول الخليج.. مصدات مذهبية على تصدعات سياسية، في : الموسوي، صباح وآخرون، *المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية،* عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.

- عبد الناصر، وليد محمود (1997) . *إيران : دراسة عن الثورة والدولة*، القاهرة، دار الشروق.
- عتريسي، طلال (2012). التحديات والفرص في التعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة العربية، في: بركات، نظام (تحرير)، *مشاريع التغيير في المنطقة العربية*، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- عتريسي، طلال (2012). العرب وإيران : مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة ، في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، *العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة*، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- علوي، مصطفى (2012) . المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، في : بركات، نظام (تحرير)، *مشاريع التغيير في المنطقة العربية* ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- العيدروس، محمد حسن (1985). *العلاقات العربية الإيرانية*، الكويت، منشورات ذات السلاسل.
- الفضالة، ناصر الشيخ علد الله (2013). الدور الإيراني في أزمة البحرين، في: الموسوي، صباح وآخرون، *المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية*، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- فهمي ، عبد القادر محمد. (2011). *المدخل إلى دراسة الإستراتيجية* (ط.2). عمان، دار مجدلاوي للنشر.
- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012). *تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو* ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- كوثراني، وجيه (2012). العرب وإيران بين الذاكرة والتاريخ. في: بشارة، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير)، *العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة*، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- كوفيل، تييري (2010). *إيران الثورة الخفية*، بيروت، دار الفارابي.
- كيسنجر، هنري. (1973). *مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية*، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المجالي ، عصام نايل (2012) . *تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي* ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع .
- المشاقبة، أمين وسعد شاكر شبلي. (2012). *التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة* ، عمان ، دار الحامد للنشر.
- المطيري، إيمان لافي. (2011) . *التطلعات الإيرانية في الخليج العربي* ، الكويت ، آفاق للنشر والتوزيع.
- المطهري، مرتضى (1980). *الإسلام وإيران* ، بيروت، دار التعارف.
- مكي، لقاء (2012). التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، في: بركات، نظام (تحرير)، *مشاريع التغيير في المنطقة العربية*،عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- المنور، لبيب (2008). *نظرية أم القرى* ، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية.
- نامي، سعد (2012). أنماط تحالفات المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية، في: بركات، نظام (تحرير)، *مشاريع التغيير في المنطقة العربية*، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- النمراني ، موسى (2010) . جذور التيار الحوثي في اليمن ، في : النمراني ، موسى وآخرون، *الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة* ، دبي ، مركز المسبار للدراسات والبحوث.

الدوريات

- إدريس ، محمد السعيد. (2014، أبريل) . خريطة معقدة : الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل ، القاهرة ، *مجلة السياسة الدولية* ، 49 (196) ، 66 – 71 ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- إيران، صراع على السلطة أم على الصلاحيات. (2011، 1 يونيو). ورقة تقدير موقف، *سلسلة الراصد*، (77)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- باكير ، علي حسين. (2012 صيف). استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا ، إيران ، السعودية ، عمان ، *مجلة دراسات شرق أوسطية* ، 16 (60) ، 89 – 109، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- بو منيجل، شفيع (2005، حزيران). خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، (316)،54 – 67 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحيدري، محمد. (2006، شتاء). التحولات الجيوبوليتيكية.. الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، بيروت، *دورية شؤون الأوسط*، (121)، 49–63، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- دحمان1، غازي. (2014، خريف). المشرق العربي .. إلى أين؟، القاهرة، ، *دورية شؤون عربية*، (159)، 80–91، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- دحمان2، غازي (2014، شتاء). مأزق النظام العربـي واستشراف مآلاتـه؟، القاهـرة، *دورية شؤون عربية*، (160)، 84–92 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- الدسوقي ، أيمن إبراهيم. (2015 نيسان). معظلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، (434) ، 69 – 84 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- دياب، عز الدين. (2005). التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات، دمشق ، *مجلة الفكر السياسي* ، العدد (22–23)، ص (18)، اتحاد الكتاب العرب .

- دياب، أحمد. (2014، صيف). السياسة الإقليمية الخليجية والخيارات الصعبة، القاهـرة، *دورية شؤون عربية*، (158)، 28–42 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- راشد، سامح (2015 ، ربيع). مسارات التوافق والتنازع: مصفوفة السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط ، القاهرة، *دورية شؤون عربية*، (159)، 33– 44، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- راشد، سامح. المفهوم والدور والفعالية: دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي. (2014، خريف)، القاهرة، *دورية شؤون عربية*، (159)، 128–137 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- راشد، سامح. (2015، خريف). تفضيل القوة : تغيير أدوات إدارة الصراعات الإقليمية، القاهـرة، *دورية شؤون عربية*، (163)، 38–49 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- رفعت، سعيد. أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة. (2015، خريف) القاهرة، *دورية شؤون عربية*، (163)، 5–16 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- الرميحي، محمد. (2015، أكتوبر). بين إسرائيل وإيران حدود التغيير في السياسة السعودية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (202)، 92– 94، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الزاهد، مسعود. (2015، أبريل). هل يمكن أن تصبح إيران إمبراطورية فارسية؟، القاهرة، *مجلة اتجاهات الأحداث*، (9) ، 19–20 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- الزويري ، محجوب. (2015 ، يناير). العبء المذهبي : العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، القاهرة ، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية* ، 50(199) ، 19–24.
- سعد الدين، نادية. (2014 يوليو). انعدام اليقين: أي مستقبل للنظم الإقليمية، ، القاهرة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية* ، 49 (197)، 19 – 24 ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- سعد الدين، نادية. (2016، يناير). الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، *مجلة السياسة الدولية*، 51 (203)، 13 – 18، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- سليم ، محمد السيد. (2013، أبريل). الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 48 (192)، 46 – 55، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أبو شادي، يسري. (2015، أكتوبر). رؤية تقيمية لمضمون الاتفاق على برنامج إيران النووي، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (202)، 130–133، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- شلبي، السيد أمين. (2015، أكتوبر). تداعيات التقارب الأمريكي- الإيراني.. تساؤلات دولية وعربية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (202)، ص (88-91)، مركز الإهرام
- شلي، يوسف (2006 ، تشرين الثاني). إيران تكشف عن توجهاتها السياسية الخارجية، *مجلة العصر*.
- الشيخ، نورهان. (2010، أبريل). التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني: الأبعاد والتداعيات، *مجلة السياسة الدولية*، 45 (180)، 38- 43، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الله ، عبد الخالق. (2010، صيف). رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، *شؤون عربية* ، (142)، 130 – 137 .
- عبد الفتاح، نبيل .(2013، يوليو). انتفاضة الإثنيات: أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية*، 48 (193) ، 13 – 18، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد المؤمن 1 ، محمد السعيد(2006) . من يدافع عنا وله الجنة ، *دورية مختارات إيرانية* ، 22- 23 .
- عبد المؤمن2، محمد السعيد .(2015، يناير). المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي ، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (199)،7 – 12، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- عبد المؤمن3، محمد السعيد (2015، يوليو). إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50(201)، ص (92–97)، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الناصر، وليد محمود (2015، يناير). مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (199)، 108 – 111، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عتريسي، طلال (2014 ، ربيع). التفاعل السلبي مع دول الجوار لبنان رهينة الثورة السورية، القاهرة، *دورية شؤون عربية*، 49 (157)، 107–117 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- عتريسي، طلال.(2015 يناير). الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها الإقليمي في استراتيجيات القوى الكبرى، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (199)،31 – 36، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عمر، سيد أبو زيد (2015، ربيع). لبنان بين سيولة الأوضاع الطائفية داخلياً ونزعة التدخل الإقليمي والدولي خارجياً، القاهرة، *دورية شؤون عربية*، (161)، 105–113 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- غالي، إبراهيم (2015، أبريل) (تحرير). قراءة تحليلية لخطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران ودول (5 + 1)، القاهرة، *تقرير المستقبل ملحق دورية اتجاهات الأحداث*، (9)، 1–12 ، مركزالمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

- الكاتب ، أحمد . القيد الأمريكي (2014، اكتوبر) . احتمالات بروز قيادية إقليمية في الشرق الأوسط، القاهرة ، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية* ،49 (198) ، 5 – 10، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- كشك ، أشرف محمد. (2015، يناير). استعادة التوازن : المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي – إيراني، القاهرة ، *ملحق مجلة السياسة الدولية تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية*، 50 (199) ، 25 – 30، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- كيالي ، ماجد (2013 شتاء). التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة، القاهرة ، *مجلة شؤون عربية*، (156)، 124 – 135، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- اللباد ، مصطفى. (2007، ربيع). قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، القاهرة، *شؤون عربية* ، (129)، 34–43 .
- لواساني، أحمد. (1995، نوفمبر)، العلاقات العربية الإيرانية– العلاقات التاريخية، بيروت، *مجلة المستقبل العربي*، (201)، 48–53 ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، سمير إبراهيم (2014، أكتوبر). تأثير أفكار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية* ، 49 (198)، 12 – 24 ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- مرسي، مصطفى عبد العزيز (2015، ربيع) . تأثير مواقف إيران وتركيا وإسرائيل على جهود التطرف والإرهاب، القاهرة، *دورية شؤون عربية*، (161)، 18–32 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- مكرم، رانيا. الاستراتيجية الإيرانية في اليمن .. حسابات المكسب والخسارة (2015، يوليو). القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50(201)، 146–149، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- المقداد ، محمد أحمد. (2013). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية العربية : دراسة حالة ، المفرق الأردنية ، *مجلة دراسات* ، 40(2)، 446–475، جامعة آل البيت.
- ناجي، محمد عباس .(2015، يوليو). تكتيكات متعددة: كيف أدارت إيران والقوى الدولية المفاوضات النووية؟ القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 50(201)، ، ص (150 – 153)، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ناجي، محمد عباس. (2014 يوليو). داخل الدائرة : تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية ، القاهرة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية*، 49 (197)، 31 – 36، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ناجي، محمد عباس. (2014 يونيو). الرمال المتحركة: حدود المصالح بين إيران ودول المنطقة ، القاهرة، *حالة الإقليم*، (8)، 23–29، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.
- النعيمي، سلطان محمد.(2015 يناير). التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر، القاهرة، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، *مجلة السياسة الدولية*، 50 (199)، 13– 18، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- هلال، علي الدين .(2014، أكتوبر). سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، القاهرة، *مجلة السياسة الدولية*، 49(198) ، 42 – 48 ، مركز الإهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- يلوح، رشيد (2014، ربيع). الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني الأمريكي، عمان، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، 18 (67)، 75-93، مركز دراسات الشرق الأوسط.

الندوات والمؤتمرات

- عبد الله، عبد الخالق .(1997، 20 شباط). علاقات اليمن بدول مجلس التعاون، في : السلطان، عبد العزيز (تنسيق). *دول مجلس التعاون ودول الجوار.. العلاقة وتأثيرها على التنمية*، أبو ظبي، اللقاء السنوي الثامن عشر لمنتدى التنمية.
- عبد الخالق ، أحمد. كلمة في افتتاح المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* ، عدد خاص، (أبريل 2009) ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق.

الكيلاني ، هيثم. (2004، 22 كانون الأول). *أسلحة التدمير الشامل* . محاظرة في ندوة حول الملف النووي الإيراني وأسلحة التدمير الشامل في المنطقة ، في دار البعث في دمشق.

الرسائل الجامعية

- العلاق، أحمد شاكر (2012). *الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران 1963 -1979، دراسة تاريخية*، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة،كلية الآداب.

الصحف ووسائل الإعلام الأخرى

- الحافظ، حسام . التدخل الروسي .. مصير المشروع الإيراني والدور الأمريكي ، *قناة الجزيرة الفضائية*، برنامج في العمق، في (2015/10/5).
- الحوثيون يعلقون مشاركتهم في الحوار الوطني 24 ساعة احتجاجاً على استهداف أحد زملائهم، *صحيفة عدن الغد* ، في(24/3/ 2013).
- ستيبانوف، أندريه. هل ينسق التحالف الرباعي هجمات روسيا في سوريا، *قناة الجزيرة الفضائية*، برنامج ما وراء الخبر ، في (2015/10/8).
- شعيب، مختار. الاستقطاب الطائفي في لبنان يهدد أركان الدولة،القاهرة، *جريدة الأهرام المصرية*، العدد (46222)، في (25 حزيران 2013).
- عزيزي، شعيب. مقدمات الخطاب الفاشي الجديد في إيران، لندن، *جريدة الزمان*، العدد (1503) في (2003/1/12).
- غوردون، جيف. هل ينسق التحالف الرباعي هجمات روسيا في سوريا، *قناة الجزيرة الفضائية*، برنامج ما وراء الخبر ، في (2015/10/8).
- قبلان، مروان. (مداخلة)، التدخل الروسي .. مصير المشروع الإيراني والدور الأمريكي، *قناة الجزيرة الفضائية*، برنامج في العمق، في (2015/10/5).

المواقع الإلكترونية

- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، إدارة الصراع. الموقع الإلكتروني:

http://www.abahe.co.uk/%D8%A5%D8% %D8%A9%D8%A.html

- حسن، حارث. (2014، 22 نيسان) الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ، استرجعت في 8/ 12/ 2015 الموقع الإلكتروني:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=55405

- حقائق عن المنطقة العربية (2012). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 2012، استرحعت في 29 تشرين الثاني، 2015 من :

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/regioninfo.html

- العاملي ، جعفر مرتضى (2002) . **موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام (نظرة جديدة)** ، الموقع الإلكتروني :

http://www.alhadi.org/Data/books/Html/mawkea_wilayat_al_fkih/mawkea_wilayat_al_fakih.htm

- عريبي ، ساهر (2012) . **ملامح الشرق الأوسط الجديد** ، منتدى العراق ، الموقع الالكتروني:http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=123254#ixzz2FyAsdynj

- الفويعي، سعد بن عبد القادر (2015). **الدور الإيراني في العراق**، منتدى السكينة في 9 نيسان2015، الموقع الإلكتروني:

. http://www.assakina.com/news/news1/67471.html#ixzz3jv36G4oV

- الكناني، سعد. (2015، 1 تشرين الأول) . *التحالف الرباعي وتداعياته على العراق والمنطقة*. شبكة أخبار العالم، استرجعت في 11 تشرين الأول ، 2015 من :

http://aliraqnews.com/%D9%85%D8%AA%

- هواش، عمر. (2015، 18 تموز). *خطبة عيد الفطر لخامنئي عن الاتفاقية النووية مع دول 5+1*، صحيفة رأي اليوم اللندنية ، استرجعت في 18 تشرين الأول 2015 من :

.http://www.raialyoum.com/?p=288803

- وكالة RT في 2016/1/8، ما غاية الرياض من تشكيل التحالف الإسلامي، استرجعت بتاريخ 8/2/ 2016 من الموقع الإلكتروني:*https://arabic.rt.com/news/8052489*

المراجع الأجنبية

- Bellaigue, Christopher (2003). *The Loneliness of the Supreme Leader*, New York Review of Books.
- Chubin, Shahram (2011). The Persian Gulf: Security, Politics and Order, in *the Global Century: Globalization and National Security*, eds. Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, Washington, D.C: NDU Press.
- Friedman Thomas L.(2015 April 5). Iran and the Obama Doctrine, *The New York Times*.
- Goeling, Saskia (1994). *The Marjaiyya in Iran and the Nomination of Khamenei in December.*
- Goldberg, Jeffery. Obama to Israel -- Time Is Running Out, *Bloomberg View*, 2014/2/27.
- Goldberg, Jeffery . Obama to Israel -- Time Is Running Out, *Bloomberg View*, 2014/2/27.
- *Grand Larousse Encyclopedique*, (1964). Paris: Libraiarie Larousse, Tome Dixieme.
- Hard, B.H.L. (1966). *Strategy*, London, the Indirect Approach.
- Modelski, G. (1961). Agrarira and Industria: Tow Models of International System, in: Klaus Knorr and Sydney Verba, eds, *The International System*, Princeton: Princeton University Press.
- Organski, A. f. x. (1961). The Power Transition, In: James N. Rosenau (ED), *Political Foreign Policy,* New York, The Free Press of Glencoe, Inc, PP. 371-374.
- Parsi, Trita (2005). *Israeli-Iranian Relation Assessed: Strategic Competition from Power Cycle Perspective*, Iranian Studies.

- Sadegh Zibakalam (2007). Moghdame-h bar Inghelab-e Islami **,** *An Introduction to the Islamic Revolution*, 5th edition, Tehran: Rozaneh Publications.
- Sean, Kane .(2011).*The Coming Turkish-Iranian Competition in Iraq, by the United***,** States Institute of Peace.
- Shashank, J.& Michael S. (2013). *An Uncertain Future Regional Responses to Iran's Nuclear Programme***,** The Royal United Services Institute.
- Shmuel, B. (2009). *Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution***,** Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy, Institute for Policy and Strategy.
- Smith R. Jeffery. Gates Warns of Iranian Arms Drive, *The Washington Post*, 28 March 2012.
- Witz , C. (1978) . *On War*, edited by Anatol Rapport, Penguin book, U.S.A.
- Zarif, Mohamed Jauad (2015, April 20). A message from Iran, *The New York Times.*

الملاحق

ملحق رقم 1

مواد الدستور الإيراني المتعلقة بولاية الفقيه

المادة الخامسة

في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107) .

الفصل الثامن *القائد أو مجلس القيادة*

المادة السابعة بعد المائة

بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فرداً منه باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون احدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.

المادة التاسعة بعد المائة

الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه

2. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

3. الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

ملحق رقم 2

الفصل الثاني / اللغة والكتابة والتاريخ والعلم الرسمي للبلاد

المادة الخامسة عشرة

اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة: هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية.

المادة التاسعة عشرة

يتمتع أفراد الشعب الإيراني . من أية قومية أو قبيلة كانوا . بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سببًا للتفاضل.

ملحق رقم 3

الفصل العاشر / السياسة الخارجية

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى.

ملحق رقم 4

المواد الدستورية المتعلقة بالقيود الحاكمة للاستراتيجية الإيرانية

أولا : المواد الدستورية الممنوحة للمرشد

- المادة العاشرة بعد المائة: بموجب الفقرات الآتية:

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

8. حل مشكلات النظام التى لايمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ثانيا: المواد الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية

- المادة الثالثة عشر بعد المائة:

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسئول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

- المادة الحادية والعشرون بعد المائة:

يؤدي رئيس الجمهورية اليمين التالية، ويوقِّع على ورقة القسم، في مجلس الشورى الإسلامي في جلسة يحضرها رئيس السلطة القضائية وأعضاء مجلس صيانة الدستور.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنني باعتباري رئيسًا للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن، وأمام الشعب الإيراني أن أكون حاميًا للمذهب الرسمي، ولنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور، وأن أستخدم مواهبي وإمكانياتي كافة في سبيل أداء المسؤوليات التي في عهدتي، وأن أجعل نفسي وقفًا على خدمة الشعب ورفعة البلاد، ونشر الدين والأخلاق، ومساندة الحق وبسط العدالة، وأن أحترز عن أي شكل من أشكال الدكتاتورية، وأن أدافع عن حرية الأشخاص وحرماتهم، والحقوق التي ضمنها

الدستور للشعب، ولا أقصر في بذل أي جهد في سبيل حراسة الحدود، والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن أعمل كالأمين المضحي على صيانة السلطة التي أودعها الشعب عندي وديعة مقدسة، مستعينًا بالله ومتبعًا لنبي الإسلام والآئمة الأطهار (عليهم السلام) وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدي).

- المادة الخامسة والعشرون بعد المائة:

يُوقِّع رئيس الجمهورية أو ممثلة القانوني . بعد مصادقة مجلس الشوري الإسلامي . على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية.

- المادة الثامنة والعشرون بعد المائة:

يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

- المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة:

تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم . عبر اتخاذ التدابير اللازمة . بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين . بالتعاون مع الوزراء . السياسية العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين.
وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية، للأجهزة الحكومية . حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون . يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزمًا.
ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

- المادة السابعة والثلاثون بعد المائة:

يكون كل من الوزراء مسؤولاً عن واجباته الخاصة به تجاه رئيس الجمهورية والمجلس، وفي الأمور التي يوافق عليها مجلس الوزراء يكون الوزير مسؤولاً عن أعمال الوزراء الآخرين أيضًا بهذا الخصوص.

ثالثا: المواد الدستورية الممنوحة لمجمع تشخيص مصلحة النظام

- المادة العاشرة بعد المائة: بموجب الفقرتين 1 ، 8 الآتية:

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

8. حل مشكلات النظام التى لايمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

- المادة الحادية عشرة بعد المائة:

عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء، فإنه يعزل عن منصبه، ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة. وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك. وحتى يتم أعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور – منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت. وإذا لم يتمكن احد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة (لأي سبب كان) يعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء.

وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود 1و 3و 5و 10 والفقرات د، هـ، و، في البند السادس من المادة العاشرة بعد المائة بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ومتى ما عجز القائد – أثر مرضه أو أية حادثة أخرى – عن القيام بواجبات القيادة مؤقتا يقوم المجلس المذكور في هذه المادة – خلال مدة العجز – بأداء مسؤوليات القائد.

- المادة الثانية عشرة بعد المائة:

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام . بأمر من القائد . لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشوري الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور . في حين لم يقبل مجلس الشوري الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور . بملاحظة مصلحة النظام.

وكذلك للتشاور في الأمور التي يوكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور.

ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.

أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

رابعا: المواد الدستورية الممنوحة للمجلس الأعلى للأمن القومي

-المادة السادسة والسبعون بعد المائة:

يتم تشكيل مجلس الأمن الوطني الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، وذلك للقيام بالمهام التالية:
1- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار سياسات العامة التي يحددها القائد.
2- تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية . الأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

4- ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

- رؤساء السلطات الثلاثة.
- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.
- مسئول شئون التخطيط والميزانية.
- مندوبان يعينان من قبل القائد.
- وزراء الخارجية والداخلية والأمن.
- الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسؤولَين في الجيش وحرس الثورة.

ويقوم مجلس الأمن الوطني الأعلى . حسب وظائفه . بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد. وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية.
ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها، وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها.

خامسا : المواد الدستورية الممنوحة لمجلس الشورى

–المادة السابعة والستون:

على النواب أن يؤدوا اليمين التالية في أول اجتماع للمجلس، ويوقعوا على ورقة القسم:

بسم الله الرحمن الرحيم

"أقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي أن أكون مدافعًا عن حرمة الإسلام، حاميًا لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية، وأن أحفظ الأمانة التي أودعها الشعب لدينا باعتباري أمينًا، وعادلا، وأن أراعي الأمانة والتقوى في تأدية مسؤوليات النيابة، وأن أكون . دائمًا . ملتزمًا باستقلال الوطن، ورفعته، وحفظ حقوق الشعب، وخدمة الناس، وأن أدافع عن الدستور، وأن أستهدف في تصريحاتي وكتاباتي وإبداء وجهات نظري ضمان استقلال البلاد وحرية الناس وتأمين مصالحهم."

نواب الأقليات الدينية يؤدون اليمين مع ذكر كتابهم السماوي، والنواب الغائبون عن الجلسة الأولى عليهم أداء اليمين في أول جلسة يحضرونها.

–المادة الحادية والسبعون:

يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور.

–المادة السادسة والسبعون:

يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.

–المادة السابعة والسبعون:

يجب أن يتم المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي.

-المادة الثامنة والسبعون:

يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية، مع مراعاة مصالح البلاد، وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي.

-المادة التاسعة والسبعون:

يحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض . مؤقتًا . بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر . مطلقًا . أكثر من ثلاثين يومًا، وفي حالة استمرار حالة الضرورية، على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد.

-المادة الثمانون:

عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات . داخل البلاد أو خارجها . التي تجربها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

-المادة الحادية والثمانون:

يمنع منعًا باتًا منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات.

-المادة الثانية والثمانون:

لا يجوز للحكومة توظيف الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

-المادة الرابعة والثمانون:

كل نائب مسؤول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة.

-المادة التاسعة والثمانون:

1. يستطيع أعضاء المجلس استيضاح مجلس الوزراء أو أحدهم في أي مجال يرونه ضروريًا، ويكون الاستيضاح قابلاً للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب. وعلى مجلس الوزراء أو الوزير - الذي يستدعي للاستيضاح - أن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الاستيضاح في المجلس، وأن يجيب عنه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستيضاح المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته، فيما إذا رأى ما يقتضي بذلك. وإذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستيضاح، وفي كلتا الحالتين فإن الوزراء الذين استوضحوا لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة
2. في حالة استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب-على الأقل- في مجلس الشورى الإسلامي حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد، فإن على رئيس الجمهورية -خلال مدة شهر من طرح الاستيضاح- أن يحضر في المجلس ويعطي التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة. وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية- إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية- فإن ذلك يرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة العاشرة بعد المائة إلى مقام القيادة لاطلاعها عليه.